أزمة
الضمير الصحفي

دكتور عبد اللطيف حمزه
أستاذ الصحافة بجامعة القاهرة

الطبعة الأولى
سنة ١٩٦٠

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

دار الحمامي للطباعة
شارع الجيش ٢ كنيسة الأرمن

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أظن أن كثيراً من القراء يتفقون معى فى القول بأن الصحافة فى عصرنا هذا تعانى أزمة عنيفة . ولكن من حسن الحظ أن ذلك ليس فى الجمهورية العربية وحدها ، بل فى الدول المتحضرة كلها . والسبب فى ذلك أن الصحافة قبل اليوم كانت فى دور البداوة ، وهو الدور الذى نعمت فيه الصحافة بكل ما فى هذه البداوة من ميزات الانطلاق والحرية ، فضـــلا عن ميزات السذاجة والبساطة والبدائية . ثم ما لبثت الصحافة بعد ذلك أن تركت دور البداوة ودخلت دور التحضر . وإذ ذاك أصيبت الصحافة بكل آفات التحضر من تكلف وتعقيد ، إلى عناية فقط بظاهر الأمور ، إلى نقص كبير فى فهم الحرية والديمقراطية ، إلى نقص واضح كذلك فى فهم المسؤولية . وذلك فضلا عن الفقر الشديد إلى مجموعة الصفات الإنسانية التى يتمتع بها البشر فى أطوار حياتهم الأولى .

أجل — كانت الصحافة فى بداوتها أقلاماً ترشد وتضىء الطريق وتكتب الطرائف المسلية من حين إلى حين ، وتزود القارىء بالمهم من الأخبار فى الداخل والخارج . فأصبحت الصحافة فى طور حضارتها حركة لا تهدأ فى سبيل الحصول على الأخبار ، ثم حركة لا تهدأ فى سبيل تتبع الأخبار ، ثم حركة لا تهدأ فى سبيل استكمال المواد الصحفية التى تبنى على هذه الأخبار .

كانت الصحافة فى بداوتها رسالة فقط . فأصبحت الصحافة فى دور حضارتها صناعة وتجارة قبل أن تكون رسالة ، وكانت الصحافة الشعبية فى

دور البداوة تبدو وكأنها سيدة نفسها ، ومالكة أمرها ، لا سبيل لأحد عليها ولا يستطيع حاكم من الحكام أن يخضعها لسلطانه إن كانت هى لا تريد أن تخضع لهذا السلطان. فأصبحت الصحافة فى دور حضارتها عبدة ذليلة للإعلان، عبدة ذليلة لرأس المال ، عبدة ذليلة للقراء . وناهيك بالمنافسة القاتلة بين الصحف من أجل القارىء !. إنها منافسة جرفت بعض الصحف فى تيار الإثارة حيناً ، وإشباع الغرائز الخسيسة الرخيصة آخر ، إلى غير ذلك من الأمور التى تسمى الصحافة من أجلها باسم « الصحافة الصفراء » . وهى الصحافة التى يجنى المجتمع من ورائها أسوأ الآثار !!

* * *

ومع هذا وذاك فمن الحق أن نقول إن الصحافة العالمية اليوم معذورة فيما انتهت إليه من هذه الحال السيئة !

فهى معذورة لأنها تريد أن تعيش ، وقد أجبرتها الحياة على أن تجرى وراء القارىء، وأن تلهث وراء المعلن، وأن تبدى الخضوع كله لرأس المال، وأن تخوض بنفسها فى تجارب كثيرة بدافع الحرص على البقاء ، متناسية أنها فى بعض هذه التجارب تفقد كثيراً من كرامتها وحريتها وتهمل جانباً من شخصيتها ورسالتها وتبوء بالفشل التام فى حمل الأمانة الملقاة على عاتقها .

غير أن هذه الحال التى وصلت إليها الصحافة العالمية الآن أصبحت لا ترضى الغيورين على أوطانهم وعلى الإنسانية جمعاء . فلا يهدأ للغيورين بال ، ولا يستقر لهم حال حتى يفكروا تفكيراً جدياً فى حلول كثيرة للخلاص من هذا الموقف .

* * *

لا مجال للنزاع إذن فى أن الصحافة العالمية فى هذه الأيام تعانى طائفة من المشكلات أو الآفات ، لابد لها أن تتخلص منها بشكل أو بآخر .

فهناك مشكلة الحرية الصحفية . . وهناك مشكلة الرقابة على الصحف . . وهناك مشكلة الإعلان . . وهناك مشكلة الاحتكار ورأس المال .. وهناك مشكلة التكتلات الصحفية التي يملكها أفراد يعدون على الأصابع ويتحكمون فى الرأى العام .. وهناك مشكلة التعصب الدينى أو السياسى ، أو العنصرى .. وهناك مشكلة الصراع بين صحافة الخبر وصحافة المقال .. وهناك مشكلة المهنة ذاتها وما ينبغى أن يكون لها من تقاليد وآداب . وهناك مشكلة التأهيل الصحفى وواجب الجامعات نحو هذا التأهيل .. وهناك فى نهاية المطاف مشكلة التنظيم الصحفى ، والطرق التى تسلكها الدول المختلفة فى هذا السبيل .

* * *

والحق أن هذا الكتاب الذى بين يديك الآن ليس إلا محاولة يسيرة لتنظيم مهنة الصحافة أو بعبارة أخرى تنظيم العلاقة بين المجتمع والصحافة . وهى محاولة لم أكن أول من مارسها . ولن أكون آخر من يمارسها ، فقد سبقنى إليها حكومات وشعوب بأكملها .

ترى — ما الذى حدا بجميع هذه الشعوب والحكومات إلى الاهتمام بشأن الصحافة إلى هذا الحد ؟

إن الذى حدا بهم إلى ذلك هو النظر إلى الصحافة على أنها من أخطر المرافق فى المجتمع ! !

إنهم يعتبرونها القائدة والمرشدة والموجهة .

إنهم ينظرون إلى الصحيفة التى تصل إلى القارىء فى كل أربع وعشرين ساعة بانتظام نظرتهم إلى اللبن والخبز والخضر والفاكهة وسائر أنواع الأطعمة . وكما يكون من حقنا دائماً أن نطمئن إلى نظافة هذه المواد وخلوها من الجراثيم ، فكذلك من حقنا أن ننظر إلى الصحف هذه النظرة ، ونتأكد من سلامتها من جميع هذه الآفات .

وإذن فما دامت الصحيفة تتدخل فى حياتنا تدخلا كبيراً إلى هذا الحد، وتؤثر فى عقولنا وأخلاقنا وأذواقنا بهذا القدر، فينبغى للمجتمع أن يفكر فى تنظيمها . ومن هنا جاءت عناية الشعوب والحكومات بالصحافة على النحو الذى أشرت إليه .

* * *

الحق أن الإعلام فى ذاته مشكلة من أخطر مشكلات الحضارة الحديثة بل إنه لا يقل فى خطورته عن الطب والتعليم، ونحوها من المرافق فقد ينتج عن الخطأ فى التعليم أن يتأخر عدد من الطالبات أو الطلبة فى التخرج . وقد ينتج عن الخطأ فى الطب والعلاج أن يتعرض عدد قليل من المرضى للموت . أما الخطأ فى الإعلام فيسبب أضراراً جسيمة : منها إفساد العلاقات بين الأفراد بعضهم وبعض، ومنها تعرض الهيئات والجماعات لطائفة من الخسائر لا يمكن تعويضها فيما بعد، بل منها نشوب الحرب بين دول العالم، وناهيك بما تسببه الحروب من كوارث ومحن !

إن رجال الإعلام فى كل أمة من الأمم هم وكلاء هذه الأمة فى هذا الميدان الخطير من ميادين الحياة، إنهم المسئولون فى الواقع عن الحرب والسلام والمسئولون فى الحقيقة عن رفاهية الشعوب .

وعلى هذا فالصحافة ليست صناعة فقط ولا تجارة فقط وإنما هى - كما سنوضح فى هذا الكتاب - رسالة قبل أن تكون صناعة وتجارة . وإذا عجز رجال الصحافة عن فهم هذه الحقيقة فمعنى ذلك أنهم رضوا لأنفسهم بأن يكونوا صناعاً أو تجاراً ولكنهم إذا فهموا هذه الحقيقة السابقة ارتفعوا بأنفسهم إلى مراتب القادة والمصلحين والأساتذة والمربين وحسن أولئك رفيقاً ! !

* * *

ذلك هو المدار الذى تدور فيه الفصول التى أقدمها اليوم إلى القراء وتلك هى الغاية التى أهدف إليها . وأنت ترى معى أيها القارئ أن الدائرة

تتسع وتتسع أمام الباحث وأن جديداً من مشكلات الصحافة يظهر يوماً بعد آخر.

من أجل هذا لا أزعم لنفسى أننى قلت الكلمة الأخيرة فى كل مشكلة من تلك المشكلات المعروضة. بل إننى فى الحقيقة أعتبر الباب مفتوحاً أمامى وأمام الباحثين فى هذا الموضوع الخطير الذى أنوى العودة إليه من حين إلى حين كلما سنحت الفرصة الملائمة لذلك إن شاء الله تعالى.

بقيت كلمة صريحة أجدنى حريصاً كل الحرص على أن أضمنها هذه المقدمة:

وخلاصتها أننى اجتهدت ما استطعت أن أكون « موضوعياً » بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى. وتجنبت الخوض فى الأمور الشخصية. لأنى أعتبر نفسى صديقاً لجميع المشتغلين بالصحافة ؛ أحبهم وأقدر جهودهم ولى بالكثير منهم صلات طيبة أعتز بها. وإذن فليس لأحد من هؤلاء وهؤلاء أن ينظر إلى نفسه على أنه مقصود بهذه العبارة أو تلك من العبارات الواردة فى هذا الكتاب.

* * *

(وبعد) فقد دفعت بهذا الكتاب إلى المطبعة منذ أكثر من شهرين. صدر فى أثنائهما القرار الجمهورى الخاص بتنظيم الصحافة. وكان ذلك فى الرابع والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٦٠. ثم تلا ذلك صدور التوصيات التى أوصت بها لجنة التوجيه القومى — وهى إحدى لجان المؤتمر العام للاتحاد القومى — وقد نشرت هذه التوصيات بالصحف فى الرابع والعشرين من شهر يونية من السنة المذكورة.

أما (قرار التنظيم) فلم يكن مفاجئاً بالنسبة لى. ذلك أننى كنت أعيش فى هذا الموضوع منذ زمن غير قصير.

وأما (توصيات لجنة التوجيه) فلم تكن هى الأخرى غريبة علىّ،

ولا مخالفة فى جوهرها للصورة التى فى ذهنى عن واجبات الرجل المشتغل بوسيلة من وسائل الإعلام المعروفة . على أننا منذ إنشاء الدراسة الصحفية بالجامعة، كنا قد بنيناهذهالدراسةعلىأساس متين من الإيديولوجية الصحفية التى يجب أن يهدف إليها كل من تحدثه بفسه بالعمل فى ميدان الإعلام .

حتىلقد بلورنا هذاالأساسفى«قَسَم»أطلقنا عليه« قسمالشرف الصحفى» كتبه الشباب بأيديهم ونقشوا حروفه علىصدورهم ، وجعلوا منه رمزاً لعهد الشرف الصحفى فى حياتهم المستقبلة . .

لم يكن قرار التنظيم ، ولاتوصيات لجنةالتوجيه بالشىء الجديد على طلبة قسم الصحافة . بل إنهم نظروا إلى هذا التنظيم على أنه نتيجة طبيعية من نتائج الثورة التى قامت فى الثالث والعشرين من شهر يولية سنة ١٩٥٢ .

ولابد للثورة من أن تتمخض عن مثل هذه النتائج . ولابد ليد الإصلاح التى امتدت إلى كثير من المرافق العامة أن تمتد إلى هذا المرفق الهام فى نظر الحكومة والأمة وهو مرفق الصحافة !

(والخلاصة) أننا ننظر إلى قرار التنظيم على أنهانتصار لمبادئنا ، ونجاح لرسالتنا — تلك الرسالة التى نادينا بها وسيف الصحافة المثيرة فوق الرءوس وغبارها يزكم الأفوف .

إننا فى الجمهورية العربية المتحــــدة الآن فى طريق البناء ، والصحافة واحدة من معالم الطريق المؤدى إلى هذا البناء . فما أخلقنا أن نشارك فى إقامة صرح الصحافة، نقوى جدرانها ، ونعلى بنيانها ،ونحميها بأيدينا وعقولنا وقلوبنا من غائلة السقوط والانهيار !

إننا إن فعلنا ذلك فإنما نهدف فى الواقع إلى « حياة أفضل » و « مجتمع أفضل » عن طريق « صحافة أفضل » والله ولى التوفيق ؟

مصر الجديدة : ٩ يولية سنة ١٩٦٠ — عبد اللطيف حمزة

الصَّحافة

صناعة وتجارة ورسالة

(وبها أربعة فصول)

الفصل الأول

ما معنى المؤسسة الصحفية ؟

قبل أن ندرس مشكلة من مشكلات الصحافة الحديثة — أوقبل أن نمعن في هذه الدراسة — يجدر بنا أولا أن نعرف ماذا نعني بمؤسسات الصحافة في الدول الرأسمالية ؟

ومن اليسير علينا مبدئياً أن نعرف المؤسسات الصحفية بأنها الأموال التي تصدر مطبوعاً دورياً أياً كان نوعه . لأن هـذا التعريف يعد ناقصاً في الوقت الحاضر . فقد تعقدت الصحافة — كما رأينا — وأصبحت صناعة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى ، كما أصبحت إلى جانب هذا تجارة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى .

وفي ظل هذا الوضع الجديد الذي أصبحت عليه الصحافة الحديثة حاول الأستاذ تيرو Terrou رئيس الشعبة القانونية في وزارة الاستعلامات الفرنسية ، وأستاذ مادة الصحافة في معهد الدراسات السياسية بجامعة باريس أن يضع تعرفياً آخر (للمؤسسات الصحفية) قال فيه : إنها مجموعة الأموال التي تستغل استغلالا مباشراً بطريق الشخص القانوني الذي تعهد بإصدار جريدة أو مطبوع دوري » . (١)

ويقول الأستاذ تيرو عن هذا الشخص القانوني إنه الشخص المعنوي

---

(١) الأستاذ تيرو مقال عنوانه :

Le Nouveau Statut de la press en France

نشر بالمجلة الفرنسية Etudes de Presse بتاريخ إبريل — مايو سنة ١٩٤٦

الذى كوّن مالا لإصدار الجريدة أو المطبوع . أو بعبارة أخرى أن المؤسسة الصحفية هى هذا الشخص المعنوى أو القانونى المقصود فى هذا التعريف .

والخلاصة إذن أن المنشأة أو المؤسسة الصحفية — فى نظر القانون — هى الأموال المخصصة لإصدار المطبوع الدورى جريدة كان أو مجلة تحت إدارة شخص معنوى أو قانونى يكون مسئولا عما تصدره .

ما فائدة هذا التعريف ؟

يقول الأستاذ دينواييه فى كتابه (الصحافة فى العالم)(١) :

« إذا فرضنا أن الصحيفة اليومية (ا) تطبع ٣٠٠ ألف نسخة على آلات قديمة سرعتها ٥٠ ألف نسخة فى الساعة ، فإن طبع هذه الصحيفة يستغرق ست ساعات . أى أنها لن تنتهى من طبعتها الأولى قبل الساعة الحادية عشرة مساء ، ومعنى ذلك أن كل خبر يصل إلى التحرير بعد الساعة العاشرة والدقيقة ٤٥ مساء لا يمكن بحال من الأحوال أن يظهر فى الطبعة الأولى .

« وإذا فرضنا أن الصحيفة (ب) ، وهى الصحيفة المنافسة لها ، تطبع ٣٠٠ ألف نسخة كذلك ، ولكن بآلات طباعة حديثة ، بحيث تطبع ٨٠ ألف نسخة فى الساعة ، فإن أربع ساعات تكفى للطبعة الأولى . وفى هذه الحالة لا تجد الصحيفة (ب) نفسها مضطرة إلى التفكير فى إخراج الطبعة الأولى قبل الساعة الواحدة صباحاً . ومن أجل ذلك يجد القراء فى هذه الصحيفة الأخيرة أخباراً وصلت إليها بين الساعة الحادية عشرة مساء والساعة الواحدة صباحاً ، وهى أخبار لم تستطع أن تنشرها الصحيفة الأولى . ومن ثم تشتهر الصحيفة (ب) بأنها أفضل أخباراً من الصحيفة

(١) ترجم هذا الكتاب إلى العربية فى سلسلة (ألف كتاب) ص ٢٢ . قام بالترجمة الأستاذ عبد العاطى جلال .

(ا) . فإن أرادت الصحيفة (ا) أن تصمد لمنافسة الصحيفة (ب) فعليها أن تعجل بجلب المعدات الحديثة لتصبح مساوية لها من هذه الناحية ».

وسنوضح لك أيها القارىء فى بعض الفصول الآتية كيف أن الصحافة فى العالم أصبحت صناعة تحتاج إلى رءوس أموال كبيرة ، وأن جامعى هذه الأموال الكبيرة لا يقصدون من ورائها نفعاً مادياً ، ولا يهدفون إلى ربح معين . وإنما الذى حدا بهم إلى إنشاء هذه المؤسسة الصحفية غرض واحد فقط هو التأثير فى الرأى العام عن طريق الصحف . ولا شك أن فى هذا التأثير المقصود دفاعاً عن مصالح الجماعة التى قامت بهذا المشروع وجمعت له هذه الأموال وأعلنت عن وجود هذه المؤسسة . ومن حق كل جماعة من الناس فى المجتمع الديمقراطى أن تدافع عن مصالحها بطرق شتى منها طريق الصحف . ولا جدال فى ذلك ، وإنما الجدال فى الواقع يكثر حول موضوع آخر ، هو حق الجمهور فى معرفة سياسة الجريدة ، وفى الوقوف على المصلحة التى يهدف إليها أصحاب هذه الجريدة أو المبدأ السياسى أو الإجتماعى الذى يتكبدون من أجله كل هذه النفقات الباهظة لإصدار الجريدة . والقانون والعرف كلاهما صريح فى هذه النقطة الأخيرة . فهما يحتمان على كل منشأة من المنشآت الصحفية الموجودة أن تعلن عن هدفها وتفصح عن السياسة التى تتبعها فى نشر الصحيفة . وعلى أساس من معرفة القارىء لهذه السياسة يستطيع أن يقدر قيمة الآراء التى تعبر عنها ، ونوع الأخبار التى تؤثرها على غيرها بالنشر .

على أن لهذا الإفصاح عن سياسة الجريدة فائدة أجل خطراً من الفائدة الأولى . فالجريدة بهذه الطريقة لا تصبح وسيلة من وسائل التغرير بجمهور القراء لحساب دولة أجنبية تختفى وراء الستار ، أو لحساب فئة معينة من

الناس قد يكون فى تحقيق أغراضها أضرار بالقراء .

ولقد تنبهت الحكومات المتحضرة فى الوقت الحاضر لجميع هـذه الأخطار ، وإلى أن الصحافة التى تصاب بعجز مالى فى وقت من الأوقات لاتستطيع أن تحتفظ طويلا باستقلالها بحال من الأحوال . ومن أجل هذا عنى المشرع الفرنسى والمشرع الإنجليزى بمسألة تنظيم المؤسسات الصحفية ، فوضع الأول مجموعة من القوانين لهـذا الغرض بعد عام ١٩٤٤ . كما وضع الثانى طائفة من القوانين لنفس هذا الغرض بعد عام ١٩٤٦ .

كانت الصحف تصدر فى فرنسا وإنجلترة قبل هـذا التـاريخ دون أن تتقيد بقانون ينظم المؤسسات الصحفية الذى أشرنا إليـه . وقد أدى ذلك إلى نتائج خطيرة ظهرت فى سيطرة رأس المال على هذه الصحف من جهة ، وسيطرة الدول الأجنبية المعادية على هذه الصحف من جهة ثانيـة ، وذلك بالطبع عن طريق الأموال السرية التى تقدمها هذه الدول الأجنبية للصحف . وهنا تصبح الصحافة كارثة حقيقية على الأهداف الوطنية لبلد تخضع فيـه الصحف لمثل هذه المؤثرات . ومن ثم فكر الغيورون من المصلحين فى هذه الحالة ، وهدى التفكير بعضهم إلى فكرة (تنظيم الصحافة) وذلك بأن يأخذ الشعب على عاتقه هذا المرفق الهام من مرافق الحيـاة فى الوقت الحاضر ؛ وهو مرفق الصحافة ويتولى الإشراف عليه . ومعنى ذلك أنه فى هذه الحالة سيهيمن على الأخبار والإعلان والنقل والتوزيع . ويقوم بكل هـذه المهام بالنسبة لجميع الصحف على سواء . وإذ ذاك يصبح التنافس بين الصحف حول شىء آخر غير الأخبار والإعلانات . وهو هنا نوع التحرير وطريقة العرض وما إلى ذلك . وسنفصل القول فى كل ذلك فى الفصل الخاص بتنظيم الصحافة .

وحسبنا أن نعرف هنا أن أول من نادى بهذا الرأى هو الزعيم الإشتراكى مسيو ليون بلوم Blum فى مقال له نشره بجريدة الحزب سنة ١٩٢٨ .

كما اهتدى بعض المفكرين كذلك إلى طريقة أخرى يضمنون بها عدم خضوع الجريدة لأية سلطة أجنبية . وتنحصر هذه الطريقة فى تقديم بيان بالأموال التى يتكون منها دخل الصحيفة ، والأموال التى تنفقها . ومتى يتسنى للحكومة الاطلاع على هذا البيان اطمأنت إلى سلامتها من هذه الناحية .

ثم من الأفكار التى أهتدى إليها المفكرون فى هذه المشكلة فكرة إنشاء « مجلس وطنى للصحافة » يكون من عمله مراقبة مالية الجريدة من جهة ، ومراقبة الأخبار التى تنشرها من جهة ثانية .

وكما قلنا سندرس فى بعض الفصول الآتية :

أولا : القانون الذى أصدرته حكومة ديجول لهذا الغرض فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٤٤ .

ثانياً : المجهود الذى قامت به اللجنة الملكية للصحافة فى إنجلترة وذلك فى سبيل تخليص الصحافة البريطانية من سيطرة رأس المال ، أو من التكتل الصحفى الذى يطلق عليه فى تلك البلاد إسم « الترست » Trust .

غير أننا قبل هذا وذاك لا بد أن نتكلم عن موضوع « حرية الصحافة » بين المؤمنين بها والمنكرين لوجودها . وإنها لقضية خطيرة تلك التى نعرض لها .

الفصل الثانى

الصحافة صناعة

قليلون من الناس من ينظرون إلى الصحيفة التى تصل إلى أيديهم بانتظام فى كل أربع وعشرين ساعة على أنها ثمرة أعمال مضنية وجهود مرهقة يبذلها رجال الصحافة . وهم بين جامع للأخبار من هنا وهناك ، ومستقبل لها من شتى وكالات الأنباء فى جميع أنحاء العالم الآهل بالسكان ، وفاحص لهذه المواد الإخبارية أو غير الإخبارية على اختلافها ، وكاتب ، ومراجع ، ومصحح لهذه المواد إعداداً لنشرها فى الصحيفة ، ثم ناظر فى هذه المواد لاختيار الصالح منها للنشر بشرط أن يكون موفقاً لسياسة الصحيفة من ناحية ولرغبات القراء من ناحية ثانية .

وإذا تركنا هذه المرحلة من مراحل العمل الصحفى واجهنا مرحلة أخرى ، هى مرحلة التنسيق والتبويب والإخراج، وهى فى ذاتها عمل من أدق الأعمال فى وقتنا هذا ، ويحتاج من القائمين به إلى صبر طويل وذوق دقيق ؛ بهما يمكن للصحيفة أن تخرج إلى السوق وكأنها تحفة فنية يتهافت على اقتنائها القراء .

وتفرغ الصحيفة من مهمة جمع المواد ، ومهمة الاختيار ، ومهمة التحرير ومهمة التنسيق والتبويب ، ومهمة الإخراج . ونواجه بعد هذا كله مهمة الطباعة ، ونرى الآلات وهى تخرج للقراء آلاف النسخ فى دقائق معدودات !!

وأخيراً تواجه الصحيفة مهمة خطيرة كذلك هى مهمة التوزيع . وذلك من طريق السكك الحديدية أو السيارات أو الطائرات . وتقوم بهذا العمل

الأخير شركات خاصة أعدت للأمر عدته ، وأولته الأهمية اللائقة به .

يا له إذن من عمل ضخم ، ومجهود كبير يتطلب من القائمين به دقة بالغة فى تقدير الوقت ، بحيث أن تأخير دقائق محدودات فى إنجاز أية مرحلة من المراحل السابقة يسبب للصحيفة خسارة مالية تقدر بمئات الجنيهات !!

يقول الأستاذ ويكهام ستيد فى وصف صناعة الصحف فى الوقت الحاضر :

« إن صناعة الصحف الآن أصبحت لا تقوم بغير رأس مال ضخم ؛ فهى تستهلك يومياً آلاف الأطنان من الورق ، بعد أن تستخلصه الآلات من أشجار الغابات ، وبعد أن تقوم السفن بنقله عبر المحيطات إلى شتى البلاد . كما تستهلك هذه الصناعة — وهى صناعة الصحف — مئات البراميل من حبر الطباعة كل يوم . ثم إن هذه الآلات التى تحتاج إليها الصحافة غالية الثمن ، معقدة التركيب ، تقوم بطبع الصحف من جهة ، وطيها من جهة ثانية ، وإنتاج العدد الوفير منها بسرعة معدلها عشرة آلاف نسخة فى الساعة فى جهة ثالثة . كما أن المال أصبح ضرورياً لجمع الأخبار من شتى أنحاء المعمورة ، ومن هذا المال تدفع رواتب المراسلين ، وأجور البرقيات التى تحملها أجهزة الاستقبال ، ومرتبات المحررين ، والميكانيكيين ، وموظفى الإدارة . كذلك اقتضى تطور الصحافة إقامة مبانٍ ضخمة للطباعة ، وألحقت بها أسراب أو مجموعات من السيارات لتشارك مشاركة فعلية فى سرعة التوزيع .

« بهذا كله ، وبأكثر منه فى الواقع أصبح إنتاج الصحافة صناعة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى » . .

بل بهذا كله وأكثر منه كان صحفى آخر كاللورد « نورثكليف » على

حق حين قال : « إنه لن يتمكن أى شخص فى المستقبل من إصدار جريدة يومية بأقل من رأس مال قدره مليون جنيه إنجليزى » !

على أن هـــذه الآلات التى تحتاج إليها الصحيفة فى الطباعة والتصوير ونحو ذلك ما زالت هى الأخرى فى تطور مستمر وتقدم متواصل بحيث أن ما صلح منهــا أمس قد لا يصلح منها اليوم . ومن ثم لا يستطيع أحد أن يتكهن بمستقبل صناعة الصحف . بل أن الأساتذة فى معاهد الصحافة يلقنون طلابهم من فنون الطباعة اليوم ما لابد أنه يروا شيئاً مخالفاً له غداً . وقل مثل ذلك فى فنون التصوير والإخراج ونحوهما . ومن هنــا كانت صناعة الصحف من أكثر الصناعات الحاضرة قبولا للتطور واستعداداً للتقدم . فأين هذه الحالة التى وصلت إليها صناعة الصحف فى الوقت الحاضر من الحالة التى كانت عليها الصحافة منذ مائة سنة ؟ ! .

حدثنا التاريخ أن صحفياً ممتازاً — هو أديب إسحق — ظهر بعد منتصف القرن الماضى . وقد أشار عليه أستاذه جمال الدين الأفغانى بإصدار صحيفة . فأصدر أديب إسحق هذه الصحيفة . وقال : إن ما معه يومئذ لم يكن يزيد على عشرين فرنكا ! !

لقد كانت الجريدة فى الزمان السابق عبارة عن مكتب واحد يجلس عليه محرر واحد . ثم يدفع بما يكتبه إلى مطبعة كانت تدار باليد الواحدة . أما الآن فإن الصحيفة الحديثة يكفيها ثلاثة من المحررين القاعدين على مكاتبهم بشرط أن يكون معهم ألف من المحررين الواقفين أو المتحركين فى شتى أنحاء المدينة أو القطر أو العالم كله !

أما (الصورة) فكانت لا تعرف لها مكاناً فى صحف الأمس القريب . ثم أصبحت فى صحف اليوم وسيلة من أكبر وسائل الأعلام ربما تستغنى

بها الصحيفة عن أطول مقال وأبلغ كلام .

وأما (التوزيع) فقد كان يقوم به أفراد قلائل لا حظ لهم من علم : ولا يعرفون مايساوى سطراً واحداً فى الاقتصاد والدعاية أوالرأى العام . واليوم أصبح التوزيع عملا ضخما تقوم به شركات كبيرة توفرت على هذه الغاية .

الصحافة إذن صناعة . وهى بوضعها الأخير أصبحت مشكلة من المشكلات الشديدة التعقيد . . فكيف تواجه الصحافة الحديثة نفقات الإنتاج ؟ وكيف تصمد الصحيفة للمنافسة القائمة بينها وبين الصحف الأخرى فى ميدان شراء الآلات الحديثة التى تمتاز بالسرعة فى الطباعة ما دام (الزمن) عنصراً هاماً إلى هذا الحد فى هذا الميدان ؟

ومشكلة أخرى نتجت عن هذا الوضع وهى :

« أن الصحافة تزداد تصنيعاً بقدر ما يمتلىء رأسها بالمشاغل التجارية . وهذا التطور الجديد يفسر لنا السبب الذى من أجله يبدو مديرو الصحف فى أغلب الأحيان وكأنهم قد نسوا الدور الأساسى للصحف ، أو نسوا الواجب الأول عليها فى نقل الرأى ، ونسوا إلى جانب هذا وذاك وظيفتها الإخبارية ورسالتها التعليمية الثقافية .

ولهذا السبب كثيراً ما يقدم المديرون للصحف الاعتبارات المادية على المعنوية إدراكاً منهم أن الصحافة الحديثة تتطلب حلولا صناعية لمشكلات صناعية : « فسعر التكلفة وثمن الورق والربح ونحو ذلك ما هى إلا قواعد أساسية لغيرها من المشكلات التجارية [1] وهكذا » .

* * *

يا لها إذن من معضلة . فلنتركها جانباً لنعود إليها بعد أن ننظر فى معضلات أخرى مشابهة .

---

(١) الكتاب المتقدم — الترجمة العربية ص ٢٥ .

الفصل الثالث

الصحافة تجارة

مهما قيل عن أصحاب الصحف أنهم لا يجرون وراء المال ، أو لا يجعلونه الهدف الأول والأخير من إصدار الصحف والمجلات فمما لا شك فيه أنهم لا يستطيعون الوقوف فى الميدان إلا بهذا المال الذى هو عصب الحياة بالقياس إلى الأفراد والجماعات والهيئات والمؤسسات على السواء .

إن السعى وراء الربح ووجوب الموازنة بين الإيراد والمنصرف أمر لا مفر منه . وبغيره يكون صاحب الجريدة هازلا يضحك من نفسه ويضحك الجمهور منه .

والصحافة بهذا المعنى الأخير تعتبر ضرباً من ضروب التجارة . ليس ذلك نتيجة لرغبات أصحاب الصحف ، ولا هو بالغاية التى رسموها لأنفسهم ونجحوا فى تحقيقها أو لم ينجحوا فى ذلك . كلا — وإنما ذلك نتيجة طبيعية لانتشار الديموقراطية ، وإيمان الأمم التى تعتنق هذا المذهب الديموقراطى ونعنى به مبدأ الحرية . فكل إنسان حر فى أن يستثمر ماله كما يريد ، وإلى الحد الذى يريد ، وبالطريقة التى يريد .

ولكن كيف تدبر الصحيفة المال الذى تحتاج إليه فى نفقاتها بحيث تتعادل هذه النفقات على أقل تقدير مع الإيراد ما لم تقل عنه ؟ إنها تنظر فى وجوه هذا الإيراد فإذا به لا يتعدى ما يلى :

أولا — إيراد يأتى من التوزيع .

ثانياً — إيراد يأتى من الإعلان .

ثالثاً — إيراد يتوفر لها عن طريق بدعة جديدة تستخدمها الصحافة الحديثة . ونعنى بها تركيز أكبر عـــدد ممكن من الصحف فى مجموعة واحدة تشترك كلها فى الحصول على المال ووجوه الإنفاق من هذا المـال على هذه الصحف التى تصدرها .

وسنفرد لهذا التركيز الصحفى أو التكتلات الصحفية موضعاً من مواضع هذا البحث لنعرف شيئاً عن تاريخ هذه الحركة وشيئاً عن آثارها الحسـنة وآثارها السيئة فى المجتمع .

أما الآن فنكتفى بأن نشبه هذا العمل — وهو تركيز الصحف — بأسرة كبيرة لها أولاد كثيرون قادرون على الـكسب، وإذا اجتمعت هذه الأسرة كلها فى بيت واحد ، وأدى كل واحد من الأولاد كل ما يكسبه من المـال لأبيهم ، وترك لهذا الأب الـكبير أن ينفق عليهم جمعاً وهم فى هـذا البيت الواحد ، فإن ذلك بطبيعة الحال لا يمكن أن يتطلب من النفقات ما يتطلبه الوضع الآخر لهـذه الأسرة ؛ وهو الوضع الذى فيـه يستقل كل فرد من أفرادها ببيته ومعيشته عن الآخرين .

وذلك من حيث موارد الجريدة : أما من حيث التوزيع فقد أجمع أصحاب الصحف أن التوزيع لا يأتى بأكثر من ٤٠٪ من نفقات الجريدة . كما أجمعوا على أن الإعلان هو الذى يمدّ الصحيفة الباقى وهو ٦٠٪ من هذه النفقات .

من أجل هذا أصبح كثير من الصحف عبداً للإعلان — كما سنرى — ولـكن من الإنصاف هنا كذلك أن نذكر أن الصحف كثيراً ما تكون سيدة الإعلان فى بعض الأحيان . ذلك أن الصحيفة الواسـعة الإنتشار إذا أوعزت إلى الصحف الأخرى المماثلة لها فى سـعة الإنتشار ، وتأثرت هذه

الصحف بمثل هذا الإيجاز أمكنها أن تسد البـاب على هذا الإعلان ، فلا ينشر بحال من الأحوال . وبذلك يخسر المعلن من المال ما لم يدر له على بال .
ولهذه الأهمية التى تعلقها الصحف على الإعلان كان علينا أن نفرد له فصلا كذلك من فصول هذا الـكتاب نحاول فيه أن نعالج المشكلة من هذه الزاوية .

وأما التكتلات الصحفية فأمر من الأمور التى خلقت للصحافة مشكلة من نوع آخر . وهكذا تضافر الإعلان من جهة ، والتكتل الصحفى من جهة ثانية على غاية واحدة هى إذلال الصحافة والوصول بهـا إلى الدرجة التى أبعدتها عن أن تـكون رسالة بالمعنى الصحيح . وهو وضع لا يرضاه المجتمع لنفسه بحال من الأحوال . والمجتمع يترك هذا الأمر الخطير لعقلائه وعلمائه يتدبرونه ويفكرون فى الوصول إلى حل سريع ومفيد فى وقت معاً .

ثم أن الأمر لم يقتصر على التـكتلات أو التجمعات الـكبيرة فى الصحف والمجلات بل تعداه إلى تجمعات كبيرة كذلك فى وكالات الأنباء ، ووكالات الأعمدة ، وأصبح فى مقدور هذه وتلك أن تزود الصحف كلها بزاد واحد من الأخبار والطرائف والقصص والأعمدة والمقالات والتحقيقات . وبلغ الأمر بهذه الوكالات إلى حد أنها ترسل كل هذه المواد إلى الصحف مجموعة ومضغوطة على الغلاف فلا يبقى بعد ذلك إلا أن تقوم الصحيفة بطبع هذه المواد عند وصولها فى الحال !!

ولـكن ماذا كان من نتيجة كل ذلك ؟

لقد كان من نتائجه التى يؤسف لها أن أصبحت الصحف نسخاً مكررة لصورة واحدة ، وفقدت هذه الصحف شخصياتها ، ولم تعد تعنى بالتعبير عن ذواتها ، وانحطت فى كثير من البلاد الراقية إلى درجة يأباها الفن ، كما انحط رؤساء التحرير فى تلك الصحف إلى درجة أقل من درجات البدالين وباعة الأطعمة أو الأقمشة والأحذية !!

حدث ذلك فى أمريكا . . وحدث مثل ذلك أو قريب منه فى إنجلترة .
وأما سويسرا فقد ظلت بفضل نظامها الحكومى الإجتماعى بعيدة عن هذه التطورات ، سليمة من تلك الآفات ، محتفظة لنفسها بشىء من طابعها الذى تميزت به . وستظل تتمتع بهذا الطابع إلى أن يأتى الوقت الذى تخضع فيه لسلطان الإعلان ، وتأخذ فيه بنظرية التجمع الصحفى أو « التكتلات الصحفية » التى سنتحدث عنها .

وشىء آخر يعترف به مديرو الصحف القائمون على تدبير أموالها وهو أن الطرق التى تسلكها الصحف فى جلب الإعلان كثيراً ما تكون بعيدة فى جوهرها عن الشرف . وتندر أحدهم — وهو صديق من أصدقائى — فقال لى يوماً أن مندوب الإعلانات فى صحيفته رجع إليه وهو يقول عن أحد المعلنين : ياله من غبى أحمق ومجنون ، لقد ظهر أنه نزيه وأمين !!

غير أن الغيورين على شرف الصحافة لايرضون بسهولة أن تمارس هذه المهنة الشريفة بمثل هذه الطرق التى ليست بالشريفة .

وعندى أن حل هـــذه المشكلة فى أيدى رجال الإقتصاد . فهم الذين يستطيعون أن يفكروا فى أبواب جديدة لجمع المال عن طريق حلال . وليس ذلك بعسير عليهم بعد أن تغيرت نظرة الناس فى الوقت الحاضر إلى كثير من القيم والمعنويات . ومن ذلك نظرتهم إلى الإحسان . فإن الناس فى وقتنا هذا لا يرون من كرامة البشر أن يتصدق أحدهم على أخيه بدراهم معدودات دون أن يكون ذلك أجراً على نوع من العمل قل أم كثر . إنهم يريدون أن يكون الإحسان فى كل حالة من الحالات مكافأة للإنسان على خدمة من الخدمات التى يقدمها للمجتمع بقدر استطاعته وفى حدود طاقته .

وفى ظل هذه الأفكار الجديدة والمفاهيم الحديثة للقيم والأشياء وجدنا

أن بعض الصحف فى بلادنا تسلك طرقاً كثيرة لاجتذاب أكبر عدد ممكن من القراء ، فهذه صحيفة الجمهورية تؤمن على حياة قرائها وتدفع الرسوم الجامعية للطلبة والطالبات وتقوم بشتى المشروعات التى من شأنها إقناع القراء بأنها صحيفة تخدم المجتمع .

لسنا فى مجال الدفاع عن هذه الأساليب فى اجتذاب القراء ، ولا فى مجال النقد لهذه الأساليب وبيان ضررها على الجريدة ونحو ذلك . ولكننا نهدف من وراء ذلك إلى غاية واحدة فقط وهى أن الصحف حين أدركت أن نسبة ضعيفة من إيرادها لاتزيد عن ٤٠ ٪ تأتى عن طريق التوزيع فكرت — وفكر معها رجال المال — فى تكبير هذه النسبة بشكل أو بآخر . وكل ذلك رغبة منها — أى من هذه الصحف — فى أن نتخلص بعض الشيء من سيطرة الإعلان .

ولكن لا يخفى على القارىء أن الطبيعة التجارية للصحف والمجلات تمنعها من تحقيق هدفها باعتبارها مؤسسة توفرت على خدمة المجتمع . نعم .. إن الصحيفة لايمكنها أن تدعى لنفسها أنها توفرت على خدمة المجتمع كما تفعل المدرسة أو الجامعة أو المسجد أو الكنيسة أو المستشفى .

وصحيح أن الصحافة بدافع من الخوف الشديدة من الإفلاس مضطرة إلى أن تلهث وراء الإعلان ، وأن تتجاهل — ولو قليلا — بعض واجباتها نحو المجتمع . ولكن ليس معنى ذلك مطلقاً أن الصحف تنساق وراء المال إلى الحد الذى يشل حركتها فى هذا الميدان ، وهو ميدان الخدمات التى تقدمها لهذا المجتمع .

وتلك مشكلة من مشكلات الصحافة الحديثة تنتظر الحل من رجال المال والاقتصاد ، ومن رجال الدين والأخلاق ، ومن رجال الصحافه ذاتها فى نهاية الأمر .

الفصل الرابع

الصحافة رسالة

منذ وجدت الصحافة وهى جزء هام من الجهاز السياسى للدولة . وهى فى الوقت نفسه أداة هامة فى بناء المجتمع عند كل أمة . ثم هى بعد هذا وذاك مقياس لحضارة الأمم على اختلافها ، ومرآة صادقة لنشاطها فى شتى الميادين .

ومنذ وجدت الصحافة وهى تقوم بجميع هذه المهام ، وتضطلع بجميع هذه التبعات الجسام . على أن دورها فى مجال الحرية والديموقراطية والنظم الدستورية وتحرر الإنسانية من أمراضها المعروفة التى هى الجهل والفقر والمرض لم ينته بعد .

والصحافة فى العصر الذى نعيش فيه قادرة على تحقيق هذه الآمال التى ما زالت تتعلق بها الشعوب والأفراد والجماعات .

الصحافة مسئولة عن تثقيف الشعب حتى لقــــد قال الأديب الفرنسى المشهور (بول فاليرى) .

« إن الإنسانية فى مجموعها لا تقرأ اليوم غير الصحف . وأنه يجب لذلك أن يتعلم تلاميذ المدارس كيف يطالعون الصحف . والحق أن تحليل جريدة من الجرائد أو مجلة من المجلات وغربلتها غربلة جيدة تعد فى ذاتها رياضة على أكبر جانب من الفائدة والقيمة . والحق أيضاً أن الغذاء العقلى للجنس البشرى إنما يعد الآن إعداداً فى مطابخ الصحف . ذلك أن الأغلبية الساحقة ممن يعرفون القراءة لا يملكون من الوقت لهذه القراءة أكثر من ساعة

فى كل أربع وعشرين ساعة . وهذه الساعة التى تختلس اختلاساً فى أثناء ركوب السيارة أو القطار أو فى أثناء الأكل أو فى المنزل أو المطعم لا يمكن أن يُشغل بغير الصحف » .

والصحافة مسؤولة عن الأخلاق العامة والخاصة . والعجيب — حقاً — من أن المجتمع الحديث أصبح يرى أن مسؤولية الصحافة من هذه الناحية أكبر من مسؤولية المدرسة والمعهد والجامعة . فالصحيفة قبل البيت والمدرسة فى العصر الحديث هى المؤثر الحقيقى فى السمو بالجانب الخلقى فى الأفراد والمجتمعات أو الانحطاط بهذا الجانب إلى درجة الانهيار .

ومن هنا وجب على ولاة الأمور فى الأسر المحافظة ، أن يحسنوا اختيار الصحيفة التى يقرؤها أعضاء الأسرة ، والسينما (أو الفيلم) الذى يعرض عليهم ، والرواية التى يشهدون تمثيلها على المسرح ونحو ذلك .

والصحافة مسؤولة عن السلام . وهى قادرة على تحقيقه متى أرادت . وقد أجمع الكتاب والمفكرون على أن الصحافة كانت مسؤولة عن قيام الحربين العالميتين السابقتين . وقالوا إنها مسؤولة أيضاً عن قيام حرب عالمية ثالثة فى المستقبل . ولا غرابة فى ذلك ففى يدها سلاحان كبيران ، هما سلاح المعرفة وسلاح الدعاية — بهما تستطيع أن تمهد الأذهان للقتال ، وبهما تستطيع أن تمهد الطريق للسلام . وهل كانت الحرب فى أى زمان ومكان إلا تردعاً من جانب الشعوب أو الجماعات نحو الحرب نزوعاً مسبوقاً بتهيئة ذهنية وشعورية لتقبل فكرة الحرب ؟

بل إن الصحافة فى نظر المفكرين هى المسؤولة أيضاً عن مستوى المعيشة لدى الشعوب التى تعيش على هذا الكوكب الأرضى ، وعن الأمراض التى تعانى منها الشعوب فى شتى أنحاء هذا الكوكب الأرضى . وفى استطاعتها

متى أرادت — أن تعمل على رفع مستوى الحياة وإنقاذ الناس من كثير من الآلام التى يعانونها بسبب المرض .

معنى ذلك باختصار أن مسؤولية الحربين الأولى والثانية ، ومسؤولية التوتر الدولى الذى قد يمهد لحرب ثالثة ، ومسؤولية البطالة والفقر والمرض ، ومسؤولية الفشل الذى منى به البشر فى المجال الدولى والمجال الإقليمى وذلك فى فهم القيمة الحقيقية للتعاون بين الأفراد والجماعات والشعوب والحكومات ، ومسؤولية الكراهية والبغضاء التى شاعت بين الشعوب ، وكانت السبب المباشر فى إشعال نار هذه الحروب ، ومسؤولية التفرقة العنصرية وما تجره من الويلات على كثير من البلاد المتخلفة والمتحضرة على السواء ، ومسؤولية القيم الأخلاقية التى انحطت فى هذه الأيام عما كانت عليه فى سالف الزمان ، ومسؤولية التقهقر بالجنس البشرى فى جميع مرافق الحياة — كل هذه المسؤوليات الجسام إنما تقع على عاتق الصحافة التى تولت قيادة الشعوب والحكومات فى الوقت الحاضر ، ولم تقم بهذه الواجبات .

إذا صح ذلك — وهو عندى جد صحيح — فمعناه فى صراحة أن الصحافة لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون صناعة فقط ، ولا أن تكون تجارة فقط ، بل يحتم عليها أن تكون صناعة وتجارة ورسالة فى الوقت معاً .

ومن ثم وجب على الصحافة الرشيدة فى كل أمة من الأمم أن تنصب نفسها لخير البشرية ، وتفتح صدرها لجميع الأقلام التى تستطيع أن تمنح البشرية كل ما تستطيع من الأفكار الناضجة ، أو الآراء السليمة النافعة .

وإذا صح ذلك أيضاً فمعناه أن الصحافة لون من ألوان الكفاح الذى لابد منه فى حياة الشعوب والهيئات . فعلى كل صحيفة من الصحف أن تكون لها سياستها فى هذا المجال ، وهو مجال الكفاح ، تلك السياسة التى تجعل

منها أداة من أدوات البناء فى الأمة . بل تلك السياسة التى تجعلها مستعدة للتضحية فى سبيل أفكارها وآرائها بكل ما تملك من مقومات حياتها ، وإمكانياتها، وقدراتها، وجميع ما تهيأ لها من أسباب القوة والنفوذ والسلطان .

ولا عجب فى ذلك — فكما يختلف الكتّاب والمفكرون فى آرائهم وأفكارهم فكذلك تختلف الصحف أو الهيئات الصحفية فى ذلك . ومن ثم كان لكل صحيفة الحق فى أن تكون لها سياستها التى تميزها عن غيرها ، وأن يتواصى جميع المحررين والعاملين بها على تنفيذ هذه السياسة . فإذا وجد من هؤلاء المحررين من يشذ عن الجميع فى اتباع هذه السياسة فعليه فى هذه الحالة أن يترك هذه الصحيفة إلى غيرها من الصحف التى تتفق ومذهبه فى التفكير وطريقته فى إسعاد المجتمع .

والخلاصة أنه ليس هناك صحيفة يمكن أن تدعى لنفسها الحياد المطلق فى جميع المشكلات التى تعرض للمجتمع . لأن الحياد معناه الإهمال والإقلال من شأن الأمور التى تشغل بال المواطنين . ومتى شعر المواطنون بذلك انصرفوا عن الجريدة . وأولى من ذلك أن يكون (الكفاح) فى ذاته هو الصلة الدائمة بين الصحيفة وقرائها .

وكما أن الفضيله وسط بين طرفين فكذلك الحق والصواب فى كل مسألة من المسائل يقع بين نقيضين متباعدين . ومعنى ذلك أن تصادم الآراء وتصارع الأفكار هو السبيل الوحيد لمعرفة الصواب فى كل مسألة من المسائل التى تهم المجتمع .

ثم أن الصحافة عليها واجب آخر يتصل بواجبها الأول فى نشر التعليم والثقافة . وهذا الواجب الأخير هو إيجاد التشابه من هذه الناحية بين طبقات الأمة الواحدة . وإنما يأتى هذا التشابه من هذه الحقيقة التى تقول

بأن لكل علم من العلوم وفن من الفنون جانبين متمايزين : جانب (للخاصة) من أهل هذا العلم أو الفن وجانب (للعامة) . والصحافة إنما تتناول الجانب الأعم وتترك الجانب الأخص . ومن الجوانب العامة لشتى العلوم والفنون تتألف (الثقافة العامة) ، أو يتألف الحد الأدنى من هذه الثقافة العامة التى يجب أن يحصل عليها أكبر عدد ممكن من أفراد الأمة . ومن هنا يأتى التشابه العقلى أو التقارب الفكرى بين طبقاتها . وهذا هو واجب الثقافة نحو تثقيف الشعب الواحد ، وتلك هى الطريقة التى تؤدى بها الصحف مثل هذا الواجب .

وأما واجب الصحافة نحو المشاركة فى تثقيف الشعوب جميعها فإنما يأتى هو الآخر عن طريق المعلومات الكثيرة التى تقدمها الصحيفة لقرائها عن تلك الشعوب بين حين وآخر . ومن شأن هذه المعلومات أنها تصل القارىء بهذه الشعوب والجماعات . وبدون هذا الاتصال لا تتقدم الروابط بين أجزاء هذا العالم بل تعود الحضارة الإنسانية مئات السنين إلى الوراء . فى حين أن موالاة القراء بالمعلومات الخاصة عن شعب بعينه ، أو أمة بعينها ، وعن مشكلات هذه الأمة ، وتقدمها السياسى أو العلمى ، أو الأدبى أو الفنى من شأنه أن يخلق صلة روحية تصبح من أجلها جميع الأخبار والمعلومات والطرائف والأحاديث والتحقيقات المتصلة بهذه الأمة ذات معنى ومغزى فى ذهن القارىء ، وبهذه الطريقة وحدها تكبر الصحيفة نفسها فى نظر القارىء وتصبح شيئاً هاماً كل الأهمية فى حياته الخاصة والعامة . بل بهذه الطريقة وحدها كذلك يتهيأ البشر فكرياً ونفسياً لتقبل فكرة السلام ، والاقتناع التام بهذه الفكرة التى عز تحقيقها واستحال تنفيذها إلى الوقت الحاضر .

وأخيراً — بهذه الطريقة ذاتها يصبح الصحفى الممتاز وكأنه (رجل عام)

هيأته الأقدار لفائدة الجنس البشرى كله . وهى منزلة يمكن لبعض الصحفيين أن يبلغوها متى أرادوا لأنفسهم ذلك .

جلست مرة إلى صحفى كبير — هو صديقى الأستاذ محمد زكى عبد القادر — وسألته عن السبب الذى من أجله أختير عن الجمهورية العربية المتحدة ليمثلها فى أحد المؤتمرات التى عقدتها المنظمة الدولية المعروفة بهيئة الأمم . فقال لى إن السبب فى ذلك يرجع فى رأيه إلى أن الذين اختاروه نظروا إليه على أنه (رجل عام) بهذا المعنى ، لا ينحصر تفكيره فى السياسة فقط ، أو الأدب فقط ، أو العلم فقط . وإذا حدث أنه عالج فى بعض كتاباته موضوعات من هذا النوع فإنما يعالجها من زاوية كبيرة وأفق اعلى .

الحق أن الصحفى الناجح يجب أن يكون رجلا مركباً من عدة رجال وعليه دائماً أن يجمع فى حذق وانسجام بين صفات السياسى ، والأديب ، والمحدث ، والقديس ، والإجتماعى ، والفيلسوف ، ورجل المال والاقتصاد وهكذا . وعليه أن يظهر للناس وكأنه موسوعة كبيرة أو دائرة معارف عظيمة وضعت لتكون تحت تصرف القراء فى كل لحظة من اللحظات .

يا لها إذن من مهمة شاقة ، تلك التى تقوم بها الصحافة ، ومن أجلها صدق الأستاذ سلامة موسى حين قال :

« الصحافة ليست مهنة فحسب ، وإنما هى حياة أيضاً . فالذى يختار الصحافة لا يختار مهنة للكسب فقط ، بحيث يقصد إلى عمله فى الصباح ثم يعود إلى بيته فى المساء وقد نسى مهنته واشتغل بشئون عائلية أو إجتماعية أو ترويحية أخرى . كلا ليست الصحافة كذلك . إنها مهنة وحياة معاً . وأقرب الأشياء إليها من حيث اندماج المهنة فى الحياة مهنة الزراعة أو مهنة التأليف . فالزارع لا يحترف الزراعة فقط ويفصلها عن حياته

وإنما هو يحيا حياة الزراعة التى لا يقتصر اهتمامه بها على اقتصادياتها . وإنما هو يجد فيها أسلوباً للعيش ، وأهدافاً للسعادة لا يجد مثلها ساكن المدينة . وكذلك الشأن فى الصحافه . فإن الصحفى العظيم يجد أنه مكلف بدراسة الدنيا . وتلغرافات الصباح التى يقرؤها والتى ترد إليه من أنحاء العالم يكاد يحس بأنها رسالات شخصية وردت إليه . والأسماء الجغرافية عنده تكسب لوناً إنسانياً . وهو يدرس الدنيا والمجتمع والسياسة والجريمة والحرب والتاريخ والأدب والعلم كما لو كانت جميعها ضرورية لحرفته أو حياته . وكذلك الحال عند محترف التأليف ألخ .

(وبعد) فإنه مما لا شك فيه أن هناك معركة دائرة بين تجارة الصحافة ورسالة الصحافة . وهى معركة حامية وليس لنا بد من التدخل فيها لنحفظ للصحافة توازنها من النواحى الثلاث التى تحدثنا عنها ؛ وهى ناحية الصناعة وناحية التجارة . وناحية الرسالة . والذى لا شك فيه أيضاً أن هذه الأطراف الثلاثة لا تكافؤ بينها فى الحقيقة . ومن ثم نخشى من أن تنتهى هذه المعركة بنهاية مؤلمة .

يقول الأستاذ جلال الحمامصى(١) :

« ولكن هل معنى ذلك أن نقضى على الجانب التجارى الصناعى فى الصحف لنفتح الباب للصحافة كى تؤدى رسالتها على الوجه الأكمل ؟ كلا . لن يكون هذا هو الموضوع أو الحل السليم للمشكلة . بل يتحتم علينا أن نعمل لأيجاد عنصر التوازن بين هذه الجوانب . وأن نجمع بين بريق الصنعة وبريق المهنة فى مصباح واحد يضىء لحرية الصحافة طريق العمل !!

---

(١) كلمة الأستاذ جلال الحمامصى ممثلا صحافة الجمهورية العربية المتحدة فى المؤتمر العالمى بولاية ميسورى .

وإذن فلا مناص لنا مطلقاً من أن نعمل على إيجاد هذا التوازن بين صناعة الصحافة لأن هذه الصناعة تبحث على القوة والاستقرار ، ومهنة الصحافة « يريد رسالة الصحافة » لأن هـذه الرسالة تنطلق فيها شرارة الحرية ونور السلام » .

حسبنا ذلك تمهيداً للموضوع الذى اخترناه؛ وهو الحديث عن مشكلات الصحافة فى الدول الرأسمالية فى الوقت الحاضر . وسنبدأ بأم المشكلات جميعاً ، والسبب الرئيسى فى وجودها جميعاً ، ونعنى بذلك « حرية الصحافة » .

المشكلة الأولى

حرّيّة الصّحافة

(وفيها ثلاثة فصول)

الفصل الخامس

حرية الصحافة

قد يعجب القارىء من تشكيك الكثيرين فى حرية الصحافة . ولعل من أبرز الذين خاضوا فى مناقشة هـــذه المسألة هو الأستاذ الأسترالى ماندر Mander فى كتاب له صغير بعنوان (الصحافة عدو الشعب) . وقد يوحى هذا العنوان بأن المؤلف من المتشائمين الذين لا يعتقدون بوجود شيء إسمه « حرية الصحافة » . وليس أدل على هذا التشاؤم من العبارة التى يقول فيها :

« إن حرية الصحف ليست فى الواقع إلا حرية أصحاب الصحف . وهؤلاء تتحكم فيهم المصالح الذاتية والنزعات الحزبية والاتجاهات الاقتصادية ونحو ذلك . ونحن حين نناقش هذا الموضوع على أساس أن حرية الصحف معناها الحقيقى هو حرية أصحاب الصحف فإننا نوفر الكثير من الجهد ومن الخلط » .

« ونستطيع أن نتصور خطورة هذا العمل على المجتمع لو علمنا أن بين هؤلاء المالكين للصحف بعض الأشرار الذين لا يتوخون مصلحة المجتمع » .

ليس شك فى أن لهذا الكلام الذى ساقه الأستاذ ماندر نصيباً من الصحة والدقة فى ما هو حادث بالعمل فى الوقت الحاضر فى غالبية الدول ، ولنا أن نسأل أنفسنا مع الأستاذ ماندر ما هى الصحيفة ؟ والجواب عن

ذلك : إن الصحيفة هى مجموعة الآلات الصماء التى لا نصيب لها من الحرية ، يديرها عمال وصناع لا نصيب لهم كذلك من هذه الحرية ، يغذيهم محررون عملهم هو إرضاء أصحاب الصحيفة ، وهم لذلك لا حظ لهم أيضاً من الحرية .

أما الذين يتمتعون بهذه الحرية فى الأسرة الصحفية فهم وحدهم أصحاب الصحف . وصاحب الصحيفة فرد من أفراد المجتمع له ما لأفراد المجتمع الآخرين كأصحاب الأعمال والشركات والمصانع والمزارع من حرية التعبير عن رأيه بالطريقة التى تحلو له . . .

فهل يتفق ذلك وما تفهمه من معنى كلمة الديموقراطية ؟ إن أساس الديموقراطية هو حرية التعبير عن الرأى ، وحرية المناقشة ، والجدل حول هذا الرأى . ولا معنى لهذه الحرية إلا إذا وجد الرأى . ولا معنى لهذه الحرية إلا إذا وجد بالفعل ومارسه المواطنون بالفعل . وذلك عن طريق الصحف وغيرها من وسائل الإعلام المعروفة فى الوقت الحاضر .

والسؤال الذى يلى ذلك هو :

إلى أى حد يتمتع المواطنون من غير أصحاب الصحف فى المجتمع الديموقراطى بهذه الحرية ؟ .

والجواب عن ذلك : أن هؤلاء المواطنين لا صوت لهم بالقياس إلى رؤساء التحرير . فهؤلاء الرؤساء لا ينشرون فى صحفهم إلا ما يرضون عنه . وفى أيديهم سلاح من الأسلحة القوية هو (قدسية الصحافة) أو هو ما يسمى عندهم (بسياسة الصحيفة) أو هو حق المالك للصحيفة فى رفض المواد الصحفية التى لا تتفق وهذه السياسة . والحقيقة أن المقصود (بقدسية الصحافة) عند هؤلاء هو احتكارهم لحرية الصحافة ، والمقصود (بسياسة الصحيفة) هو السعى وراء المصالح الشخصية لملاك الصحيفة .

من أجل هذا كان من العبارات الخداعة فى الجرائد قولهم : إن الصحافة فى البلد الفلانى تقول كذا ، أو إن الرأى العام فى البلد الآخر يعبر عن كذا. والرأى العام فى جميع بلاد العالم مظلوم لأنه لا يعدوا فى الحقيقة أن يكون رأى حفنة من الناس يعدون على أصابع اليد . ونعنى بهذه الحفنة من الناس رؤساء التحرير وأصحاب الأسهم الكبيرة فى الصحف .

وعلى هذا فالديموقراطية كما يقول الأستاذ ماندر مهددة دائماً بهذه الحفنة التى تحول دون حرية المناقشات وحرية التعبير عن الرأى العام ما دامت هذه الحفنة من الناس هى وحدها التى تملك من وسائل التعبير ما لا تملكه الملايين الأخرى من المواطنين .

والسؤال الذى يلى ذلك أيضاً هو :

ما هى الوسيلة التى تلجأ إليها الصحيفة فى فرض آرائها على الناس وإيهامهم أن هذه الآراء ليست من صنع صاحب الصحيفة بالذات ؟

والجواب عن ذلك أن هذه الوسائل كثيرة ومتجددة بتجدد الزمن والأحداث . ومنها على سبيل المثال :

أولا — نشر الأعمدة والمقالات الرئيسية بدون إمضاء . والمفهوم لدى الجميع أن المواد التى تنشر بدون إمضاء هى المواد المعبرة عن رأى الجريدة باعتبارها كلاً له كيانه وله شخصيته . والمفهوم كذلك لدى الجميع أن مثل هذه المواد لا يستقل بها فرد واحد فى الصحيفة . ولكن يشترك فى وضعها على الأقل أكثر من واحد من أفراد الأسرة الصحفية الواحدة ، ويعين على جميع موادها أكثر من قسم من أقسام الصحيفة كذلك . ومن هنا يأتى تأثير هذه الأعمدة الرئيسية على القارىء فيفهم بالإيحاء أنها ليست من قبيل الآراء الشخصية ، ولكن من قبيل الأفكار العامة التى تعبر عن جانب كبير من جوانب الرأى العام .

ثانياً - اتباع طريقة الأخبار الموجهة . والملاحظ أن كل صحيفة من الصحف لا تنشر كل ما يرد إليها من الأخبار الداخلية أو الخارجية إعتباطاً وبدون قصد معين ولكنها تختار من هذه الأخبار ما ترضى عنه من جهة، وما يتفق وسياستها وأهدافها من جهة ثانية . ولكن عملية اختيار الأخبار في ذاتها نوع من التضليل ، ومن الزيف الذى يؤثر فى معرفة الحقيقة ، ويحول دون معرفتها بجميع الظروف المحيطة بها .

إن عمل الصحفى فى هذه الحالة ذو شقين :

أما أحدهما فهو حرصه على ما يسمى عنده بسياسة الجريدة . وهو يدعى لنفسه الحق كل الحق فى هذا الشق . وأما الآخر فهو إصراره على تزييف الحقيقة . والمجتمع لا يقره مطلقاً على هذا الحق .

ومن ثم نبه (اليونسكو) على ذلك واتفق الباحثون فى هذه المشكلة على حل وسط وخلاصته : إن على الصحيفة أن تنشر الأخبار كما هى مهما اختلفت فيها وجهات النظر . ولها — أى للصحيفة — بعد ذلك ان تكون حرة كل الحرية فى التعليق على هذه الأخبار بما يتفق وسياستها التى تستمسك بها .

ولكن أين الجريدة أو المجلة التى تتبع هذه الطريقة بأمانة وإخلاص تام فى هذا الزمان ؟ الواقع أنه لا وجود لها حتى فى أرقى المجتمعات التى تتشدق بالحرية الصحفية ، أو تتشدق بتفانيها فى حب الديموقراطية .

(والخلاصة) أن الصحافة فى الوقت الحاضر صحافة قائمة على التحيز والنظر فى كل موضوع من موضوعات الحياة من جانب واحد فقط . ولا شك أن مثل هذا الوضع باطل من أساسه ، وأنه يحيق الضرر بالمجتمع لامحالة .

هكذا يبدو أن ظاهرة التّحيز فى الصحف مصدر خطر على المجتمع ، فماذا تفعل الجريدة فى حادث إجرامى صدر من بعض أصحاب الأعمال ممن تستفيد من أموالهم الضخمة ؟ هل تنشره أو لا تنشره ؟ إنها فى الواقع ستتصرف وفقاً لمصلحتها الخاصة فى الإبقاء على علاقتها الطيبه بأمثال هؤلاء الناس .

إن حرية الصحافة فى الواقع أم المشكلات قديماً وحديثاً ، فكيف نحمى أنفسنا من تحكم أصحاب الصحف أولا ؟

— أيكون ذلك عن طريق الرقابة الحكومية على هذه الصحف ؟

— أيكون ذلك عن طريق المنافسة الحادة بين الصحف — فهم يقولون : إن فى الصحافة دواء من دائها ؟

— هل يكون ذلك عن طريق إعادة النظر فى توزيع أسهم امتلاك هذه الصحف ؟ بحيث يتقارب المساهمون فى الصحيفة الواحدة وتعدد فى الوقت نفسه مشاربهم والميول التى تميزهم عن غيرهم ؟

(وبعد) فإن حرية الصحافة موضوع خطير يشغل بال الناس حكاماً ومحكومين . ونريد أن نختم هذا الفصل بحديث جرىء بين مسؤول كبير فى الجمهورية العربية المتحدة وعدد من الصحفيين المصريين :

قال المسؤول الكبير لأحد هؤلاء الصحفيين :

— هل تستطيع أن تكتب فى الأهرام كلاماً لا يوافق سياسة صاحب جريدة الأهرام ؟

— الجواب : بالطبع لا .

هل أفهم من ذلك أن أصحاب الآراء من الكتاب والنقاد والعاملين فى الصحيفة نفسها لا حول لهم ولا قوة إلا بأمر صاحب الصحيفة ؟

ـــ الجواب : إنك محق فى هذا الفهم .

ـــ إذا أعطيتك الآن مليوناً من الجنيهات فهل تستطيع أن تنشىء جريدة من الجرائد .

ـــ لا شك فى هذا .

ـــ هل أفهم من ذلك أن هـذا المبلغ الـكبير من المال هو الذى ينشىء الجريدة ويروج لها ويثبت أقدامها ولست أنت الذى تفعل ذلك ؟

ـــ إنك محق أيضاً فى هذا الفهم .

وإلى هنا انتهى الجزء الخاص بحرية الصحافة من المناقشة السابقة .

إن الذى لا شك فيه أن هناك حلولا كثيرة لمشكلة حرية الصحافة . منها ما ذكرنا . ومنها ما لم نذكره إلى الآن . وقد نعرض فى الفصول الآتية لـكثير من الحلول التى من هذا القبيل ، ونناقشها ونحللها ونترك الرأى بعد كل ذلك للقراء .

الفصل السادس

تعريف جديد لحرية الصحافة

مهما قيل عن حرية الصحافة هل هى حقيقة أم خرافة ؟ فإن هذه الحرية جزء من حريات أخرى يجب أن يتمتع بها المجتمع . أثر عن المسيو هريو رئيس الجمعية الوطنية فى باريس فى وقت ما أنه قال :

« ليس هناك إلا حرية واحدة . وجميع الحريات فى الواقع متضامنة معها . وانتهاك إحداها يعتبر إنتهاكاً لها جميعاً . فماذا سيكون مصير حرية الفكر بدون الحرية الفردية ؟ وحرية التعبير عن الرأى بدون حرية الاجتماع ؟ وحرية المواطنين فى اختيار زعمائهم بدون حرية نقدهم ؟ وماذا سيكون مصير جميع هذه الحريات بدون حرية الصحافة ؟ » .

ومن هنا جاء اهتمام الشعوب والحكومات بالحرية الصحفية . وكانت هذه الحرية وما زالت أملا من آمال هيئة الأمم المتحدة منذ ظهورها إلى يومنا هذا . ونحن نعرف أن من لجان هذه الهيئة لجنة خاصة بحرية الصحافة والإعلام ؛ وهى فرع من لجنة حقوق الإنسان . ولجنة حرية الإعلام هى التى دعت إلى عقــــد مؤتمر جنيف فى مارس سنة ١٩٤٨ للنظر فى هذه القضية العالمية ذات الشأن الخطير .

وقد نصت المـادة التاسعة عشرة من إعلان حقوق الإنسان التى نوّهنا بها إلى ما يلى :

« لكل فرد الحق فى حرية الرأى والتعبير . وهـذا يتضمن الحق فى

عدم إزعاجه بسبب آرائه ، كما يتضمن الحق فى البحث عن الأنباء وعن الأفكار وتلقيها وإذاعتها بشتى وسائل التعبير أياً كانت ودون أى اعتبار للحدود الإقليمية » .

(والخلاصة) أن حرية الصحافة كانت ولم تزل الشغل الشاغل لجميع الشعوب والحكومات . ومن أجلها عقدت المؤتمرات تلو المؤتمرات . ذلك أنها من الحريات الهامة فى بناء النظم الديمقراطية السليمة وبناء السلام العالمى المنشود . فمهما تعرضت هذه الحرية لنقد الناقدين فإنها جديرة بالبحث فيها والعناية بها ، والتمكين لها بكل الطرق الممكنة .

ومما لا شك فيه أنها لقيت من عناية الباحثين ما جعلها تتطور فى أذهانهم مع الزمن ويصبح لها مدلول مخالف لمدلولها القديم فى أذهان الحكومات والشعوب . ولتوضيح هذه الحقيقة الأخيرة لا بد لنا من أن نستعرض التعريف القديم لحرية الصحافة ونوازن بينه وبين التعريف الجديد لها :

اتفق الباحثون قبل الآن على أن المقصود بحرية الصحافة وحرية الفرد هو التعبير عن آرائه وأفكاره بطريق الطباعة وذلك فى جميع الموضوعات بلا استثناء ودون إجازة أو رقابة سابقة . غير أن هذا الحق لا يمكن أن يكون مطلقاً كل الإطلاق ، بل لا بد أن يكون محدوداً بحدود القانون .

على هذا التعريف لحرية الصحافة اتفق كل من مسيو هاتان Hattin ومسيو فرفيه ، ولورد مانسفيلد وغيرهم :

وغير خاف على أحد أن هذه التعريفات لحرية الصحافه تتفق وإعلان

حقوق الإنسان الذى جاء نتيجة للثورة الفرنسية المشهورة سنة ١٧٨٩ م وأنها لم تستوح شيئاً آخر غير ذلك .

غير أن الحال تغيرت عما كانت عليه فى عهد الثورة الفرنسية . فقد طرأت على العالم ظروف أخرى مخالفة كل المخالفة للظروف التى نشأت فيها هذه الثورة ، وخضعت الحياة لتطورات جديدة كان لابد أن تؤثر فى كثير من المفاهيم ؛ ومنها مفهوم حرية الصحافة . ونحن نعرف أن الطابع العام للثورة الفرنسية كان هو الطابع الفردى أو الأخذ بنظرية الحرية الفردية ، وهى النظرية التى تجعل للدولة الهيمنة على ثلاثة مرافق فقط هى : القضاء ، والأمن الداخلى ، والأمن الخارجى .

ونحن نعرف أيضاً أن الطبقة التى قامت بهذه الثورة سالفة الذكر كانت هى الطبقة الوسطى أو البورجوازية . وهى الطبقة التى قضت على نظام الإقطاع . ومن ثم جاء (إعلان حقوق الإنسان) الذى تمخضت عنه الثورة الفرنسية تسجيلا للأفكار التى سيطرت على هذه الطبقة ، ودعوة إلى نظام اجتماعى جديد يحل محل النظام الإقطاعى القديم ، وكان كل هذا بلا شك نصراً كبيراً للبشرية .

غير أن الأمور تطورت — كما قلنا — والأفكار تجددت وظهر من هذه الأفكار على سبيل المثال فكرة (الإشتراكية) ، وهى النظام الذى أوجب على الدولة القيام بمهام جديدة — فيما عدا المهام الثلاثة التى سبقت الإشارة إليها — ومن هذه المهام الجديدة للدولة مهمة التعليم ، ومهمة القيام بالمشاريع الاقتصادية الكبيرة كالمواصلات والمستشفيات والبريد . بل أصبح من أهداف النظام الإشتراكى كذلك تأميم جميع مصادر الثروة عندما تصل فى خطورتها إلى حد معين . وبسبب هذا النظام الاشتراكى تغير

مدلول الديمقراطية . فبعد أن كانت بمعنى الحرية الفردية أصبحت بمعنى الحرية أو النظام الذى ينبغى تطبيقه فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولم يكن غريباً بعد ذلك أن تأثرت الدساتير العالمية كلها بهذا الاتجاه الجديد فى فهم كلمة الديمقراطية . وفى جو من هذا التغيير الجديد الذي طرأ على معنى الديمقراطية بدأنا نسمع صيحات النقد وكلمات السخرية الموجهة إلى حرية الصحافة . وكان من هؤلاء الأستاذ (ماندر) الذى تعرضنا لذكره فى الفصل السابق .

وخلاصة هذا النقد — كما عرفنا — أن الذين سبق لهم أن وضعوا إعلان حقوق الإنسان حاولوا أن يضعوا تعريفاً لحرية الصحافة يتفق وهذا الإعلان . وظنوا أن هذا كله كفيل بتمتع الأفراد بحريتهم التامة فى التعبير عن آرائهم وأفكارهم . ولم يفكروا آنذاك فى أن الاكتفاء بتقرير الحرية أو تعريفها على هذا النحو سوف يؤدى إلى أن يصبح التمتع الفعلى بها وقفاً على فئة بعينها من الناس هم أقواهم من حيث المادة . ذلك أن الزمن تطور بالصحافة وجعلها تدخل فى دور التصنيع وأصبح إصدار صحيفة واحدة فى الوقت الحاضر يتطلب أموالا ضخمة لشراء المطابع والأجهزة والآلات وغير ذلك مما أفضنا فى وصفه فى بعض الفصول المتقدمة .

وهكذا وجد المشرعون أنفسهم أمام حالة جديدة أو مشكلة خطيرة . وهذه المشكلة هى النظر فى حرية الصحافة على أساس اقتصادى إلى جانب الأساس القديم وهو الأساس السياسى .

لقد رأينا كيف ندد الأستاذ ماندر بحرية الصحافة وقال إنها لا يمكن أن يكون لها وجود ما على هذه الحالة . ويعنى بها الحالة التى جعلت حرية الصحافة امتيازاً خاصاً بحفنة بسيطة من الناس نطلق عليهم إسم رؤساء تحرير الجريدة .

وعلى هذا فينبغى للتشريع الصحافى — وكما حدث ذلك بالفعل فى فرنسا عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤٤ — أن يعمل حساباً لهذه الحالة الجديدة. بأن نجعل هذه الحرية فى متناول الجميع بحيث لا تكون محصورة فى فئة معينة هم رؤساء التحرير. وإذ ذاك فقد تصبح الصحافة بحق فى خدمة الشعب. وإذ ذاك أيضاً تؤمن الصحافة شرفها واستقلالها ضد ثلاثة أشياء :

ضد الدولة أولا ، وضد رأس المال ثانياً ، وضد التأثيرات الأجنبية آخر الأمر ، وهنا يشعر القارىء حقاً بأنه حر فى تلقى الأنباء ، حر فى اختيار الصحيفة التى يعتمد عليها فى تلقى هذه الأنباء ، حر فى تثقيف نفسه عن طريق الصحيفة التى تتابع هذه الأنباء فتقدم للقارىء ما تشاء من فن الطرائف الصحفية ، والأحاديث والتحقيقات الصحفية ، والمواد العلمية والأدبية التى تتصل اتصالا ما بمادة هذه الأنباء . فمن الجائز أن يتخير القارىء صحيفة معينة من أجل هذه الغاية ولكنه يفاجأ بعد قليل باختفاء هذه الصحيفة لا لشىء إلا لأنها تعمد لمنافسة الصحف القوية التى تعتمد على رؤوس أموال ضخمة جمعتها حفنة قليلة من ذوى الأغراض الخاصة .

وعلى هذا فحرية الصحافة لم تعد محصورة فى المعنى السياسى كما كانت من قبل ولكنها تعدت ذلك إلى المعنى الاقتصادى ، وأصبحت تهدف إلى التحرر من الخضوع لرأس المال . وتلك أولى مشكلات الصحافة الحديثة ، بل إنها أخطر هذه المشكلات جميعاً بدون استثناء . ومنها تتفرع مشكلات أخرى ما زالت محل بحث الباحثين ونظر المهتمين بصالح الجماهير .

نستطيع بعد هذا العرض السريع أن ننظر فى هذا التعريف الجديد لحرية الصحافة — وهو التعريف (الإيسْت ميدْ لاند ألايد ليمتد) (East Midland Allied Ltd) ونصّه : حريه الصحافة هى حق الفرد

غير المقيد فى نشر الأخبار والتعبير عن الآراء والتعليق على الحوادث دون أن يكون خاضعاً لأية رقابة حكومية أو لأى ضغط مباشر أو غير مباشر من قبل الهيئات أو الأشخاص الممولين على أن يكون ذلك فى حدود القانون(١)

* * *

(وبعد) فإن حرية الصحافة على كل حال هى الأم الحقيقية فى الواقع لجميع المشكلات التى تتعرض لها الصحافة ، منها ولدت ، وبسببها وجدت ، وحولها تتركز جهود المفكرين لتخليص الصحافة من هذه الأمراض والسموم .

لقد احتاجت الصحافة إلى الإعلان . وبسبب ذلك أصبحت عبدة ذليلة لهذا الإعلان . وقد احتاجت الصحافة إلى رءوس الأموال ، وبسبب ذلك أصبحت خاضعة خضوعاً يوشك أن يكون تاماً لهذا المال . وقد احتاجت الصحف والمجلات إلى أن تتكتل فى مجموعات يتحمل بعضها نفقات بعض ، ويعين القوى فيها الضعيف . وبسبب ذلك أصبحت الكتل الصحفية آلة ضخمة فى يد رجل واحد أو مجموعة من الرجال يصرفونها وفق أهوائهم ، ويعبثون بها وبالمجتمع عن هذا الطريق . وقد احتاجت الصحف لهذه الدريهمات المعدودات التى يدفعها القارىء ثمناً لنسخة واحدة من الصحيفة أو المجلة . وبسبب ذلك سلكت الصحافة فى سبيل إرضاء القارىء مسلكاً ينأى فى بعض الأحيان عن الأخلاق . ثم انزلق القارىء معها فى هذا التيار . ولو كانت الصحيفة متحررة حتى من رغبات القراء ومن حاجتها إلى استهوائهم لما اختارت لنفسها سبيل الانحراف تلك إذن هى المشكلات التى نجمت عن فقدان الصحف لنعمة الحرية . وسنعرض لكل واحدة منها وننظر فى الحل .

---

(١) الدكتور عبد الله البستاني : حرية الصحافة ص ١٥ .

الفصل السابع

الصحافة فى المجتمع الديموقراطى

للمتشائمين من المفكرين أن يرتابوا ما شاء لهم الارتياب فى حرية الصحافة . وللمتفائلين أن يتفاءلوا ماشاء لهم التفاؤل كذلك فى حرية الصحافة فالذى لاشك فيه أن لهذه الحرية وجوداً فعلياً فى المجتمع الديمقراطى . ولا نبالغ إذا قلنا إن صمام الأمن فى المجتمع الذى من هذا النوع هو وحده « حرية الصحافة » .

والصحافة الحرة ـ كما سبق أن قلنا ـ هى المسؤولة عن السلام والحرب ، وعن الرفاهية التى تنعم بها ، أو الفقر الذى ترزح تحته شعوب الأرض . وشرط المسئولية التامة ــ كما يقول رجال القانون ــ هو حرية التصرف . فإذا لم تتمتع الصحافة بقدر كاف من حرية التصرف فهى فى حل من تحمل هذه التبعة . أما إذا منحت الصحافة هذا القدر الذى تريد فإنها فى هذه الحالة تكون شريكة الحكومات فى سياسة الشعوب ، وشريكتها كذلك فى الهيمنة الروحية على جميع المرافق الحيوية اللازمة للأمة . ونظن أن الحكومة الرشيدة هى التى لاتود أن تنفرد بمثل هذه المسؤوليات الثقيلة حتى تبحث لها عن شريك مفيد يقدم لها العون ، ويخلص لها النصح ، ويقود معها سفينة الحكم إلى شاطىء الأمان .

ومن الدراسات التى نقوم بها عن حرية الصحافة نعرف أن هذه الحرية مرهونة فى الواقع بأمرين خطيرين .

الأول — حماية الصحافة من رأس المال . فمن الواجب إذن إبعاد رأس المال الخاص عن ميدان الصحافة قدر المستطاع . وعلى المفكرين أن يهتدوا إلى الطريق الموصل إلى ذلك .

والثانى — حماية الصحافة من سيطرة الفرد أو الأفراد الذين هم رؤساء التحرير وأصحاب الأسهم الكبيرة فى المنشآت الصحفية . وعلى المفكرين الذين يعنيهم الأمر أن يهتدوا إلى أيسر الطرق للوصول إلى هذا الطريق أيضاً .

ومتى ظفرت الصحافة بحريتها على هذا النحو فهنا نضع على عاتقها قدراً من المسئولية يتناسب وهذا الحظ الذى ظفرت به من الحرية .

لقد تمخض الفكر الحديث فى أرقى المجالات الدولية فى الوقت الحاضر عما يسمونه بالحريات الأربع وهى : حرية الكلام أو التعبير ، وحرية العبادة أو العقيدة ، والتحرر من العوز ، والتحرر من الخوف . فهل تضيع هذه الجهود عبثاً ؟ أم هل تتحول هذه الحريات الأربع على حد قول المستر « أدلاى ستيفنسون » إلى مخاوف أربعة منها : الخوف من الكساد والخوف من الحرية ذاتها ؟ .

لا شك هنا أن الصلة بين الخوف من الكساد والخوف من الحرية فى ذاتها معناه — فى نظر ستيفنسون — أن الرأسمالية الأمريكية التى استبد بها الخوف من الكساد المالى ترى فى حرية الصحافة عدواً لدوداً لها . فهى لذلك تحارب هذه الحرية بكل الطرق الممكنة .

على أن حرية الصحافة مهددة بخطر آخر . هذا الخطر آت من جانب الحكومة . ونعنى به الرقابة . ولا نجد فى هذا المجال خيراً من عبارة قالها الأستاذ بنجامين كوزستان Consistant دفاعاً عن حرية الصحافة حيث قال :

« يجب أن يعاقب القانون على الهمس والحض على الثورة وكل تفريض ينجم عن إبداء الرأى . فإن مثل هـذا القانون يكفل الحرية بدلا من أن يؤذيها . وبدونه لا يمكن لحرية ما أن توجد . غير أن الحكومة بوضعها الصحف تحت إشراف لايمت إلى المسؤولية القانونيـة بصلة — إنما تلحق بنفسها ضرراً يزيده خطورة نجاح الاحتياطات التى تتخذها . لأن الحكومة عندما تخضع الصحف لقيد خاص فإنها بهـذا الفعل تجعل نفسها بالرغم منها مسؤولة عن كل ما تكتبه الصحف . وعبثاً تدفع المسؤولية عن نفسها يومئذ لأن الحكومة التى تستطيع أن تمنع كل شىء تؤاخذ على كل ما تسمح به بعد ذلك . وهنا يعتقد الناس أن الحكومة خلف الصحفى » . ثم وجه الأستاذ حديثه إلى الحكومة ورجالها قائلا :

« فإن جعلتم الصحف حرة أصبحت أقوالها أحاديث فردية ، أما إن قيدتموها فإن الناس سوف يلمحون وراء هذه الأحاديث إعداداً أو تمهيداً لإجراء ما أو لقانون ما » .

« وعلى هذا فمن الخير لأية حكومة تعتنق النظام الديمقراطى أن تسمح للآراء الحرة الصحيحة بالوجود وتساعدها على الظهور ، فإن هذا كفيل بخلق شعور الثقة بين الحاكم والمحكوم . والصحف وحدها هى التى تستطيع أن تخلق هذا الرأى » .

ثم قال : « ومع ذلك فإنى لم أبحث موضوع حرية الصحافة إلا من ناحية مصلحة الحكومة . أما مصلحة الأفراد فإن الكلام فيها يطول وذلك أن الضمان الوحيد للفرد ضد العسف والظلم هو النشر وأسهل نشر وأنظمة هو ما تقوم به الصحف »(١) .

---

(١) خليل صابات — الصحافة — ص ٢٢٢ — ٢٢٣

بهذا المعنى وحده تصبح الصحافة — أو يجب أن تصبح — مرادفة لكلمة الديمقراطية . مادام هذا اللفظ يعنى (حكم الشعب بواسطة الشعب) . كما يعنى (حق الأقليات فى أن يسمع رأيها فى كل أمر) . ومن ثم أثر عن الصحافى الإنجليزى المشهور شريدان أنه قال :

« خير لنا أن نكون بدون برلمان من أن نكون بلا حرية صحافة إذ الأفضل أن نحرم من المسؤولية الوزارية ومن الحرية الشخصية ومن حق التصويب على الضرائب ولا نحرم من حرية الصحافة ذلك أنه بهذه الحرية الأخيرة نستطيع إن عاجلا أو آجلا أن نستعيد جميع الحريات الأخرى » .

والدول بالقياس إلى حرية الصحافة فريقان :

١ — فريق يؤمن بحرية الصحافة ، ويعمد إلى السيطرة عليها سيطرة تامة باعتبار أنها مرفق من المرافق العامة وعن حق الدولة المهيمنة على جميع المرافق خدمة للمحكومين أنفسهم قبل كل شىء .

٢ — وفريق آخر هو الدول الديمقراطية التى تؤمن بحرية الصحافة ، ولكنها فى الوقت نفسه تضع العراقيل الكثيرة دون تحقيق هذه الحرية الصحفية على الوجه الأكمل . وقد أشرنا من قبل إلى بعض هذه العراقيل . ومن أهمها كما سبق عقبة من جانب رأس المال ، وعقبة من جانب أصحاب الصحف .

ويرى الأمريكيون أنه لا ينبغى على الإطلاق أن تتدخل الدولة فى شئون الأفراد . وهم يفتحون باب الحرية الصحفية على مصراعيه . فإذا سئل الأمريكى عن الضرر الذى ينجم من الإسراف فى هذه الحرية الصحفية التى قد تبيح لبعض الصحف أن تعتمد على أموال أجنبية وتسعى لأهداف

غير أمريكية أجاب الأمريكى على الفور بأنهم فى أمريكا يعتمدون على ذكاء الشعب وحريته فى التصرف وقدرته على التعبير وعلى المناقشة القوية التى توجد بين الصحف الأمريكية حول الرأى . ومن ثم ينظرون إلى حرية الصحافة على أنها أولى الحريات الأربع المعروفة . وهم يعتقدون أن السلام والأمن العالمى لا يقوم إلا على الفهم الإنسانى ، والفهم الإنسانى لا يقوم إلا على حرية الصحافة . بمعناها الواسع . وهو المعنى الذى يشمل الصحف والسينما والراديو والتلفزيون . ومن ثم شهد التاريخ صراعاً رهيباً بين الأفراد والدولة أو الكنيسة من أجل الحرية . وكان أروع الشهداء وأخلقهم بالتقدير والإعجاب شهداء الحق والحرية .

* * *

كل هذه الأسباب المتقدمة دعت المفكرين إلى البحث عن حل لهذه المشكلة المزمنة ، وهى مشكلة حرية الصحافة . وكانت المنظمات الدولية هى السبّاقة إلى هذه المحاولة . ومن ثم عقدت هذه المنظمة مؤتمرين مشهورين لحرية الأعلام :

أولهما — سنة ١٩٤٨ « من ٢٣ مارس إلى ٢١ إبريل » .

وثانيهما — سنة ١٩٥١ « من ٥ يناير إلى ٧ فبراير » .

وانتهت هذه المؤتمرات بإعداد اتفاقية لحرية الإعلام . ومع ذلك فإنه مما يبعث على الأسف حقاً ألا تخرج هذه الاتفاقية حتى اليوم إلى النور . فقد اعترضت الدول الكبرى الثلاث على المشروع . وهذه الدول هى : الاتحاد السوفيتى وأمريكا وإنجلترة .

المشكلة الثانية

الرقابة على الصّحف

(وبها فصلان)

الفصل الثامن

الصحافة ورقابة الرأى العام

إذا كان للواجب الوطنى وسائل مختلفة يؤدى بها ، فمما لا شك فيه أن الصحافة تعتبر من أقدر هذه الوسائل وأشرفها لأداء هذا الوجب ، ولكن كيف يمكن للصحفى أن يؤدى هذا الواجب أداء يرتاح له ضميره ويكون فى الوقت نفسه مصدر خير للمجتمع ؟ لا شك أن الطريق الوحيد إلى ذلك إنما هو حرية الصحافة . وهذه الحرية تعتبر فى جميع الأمم الراقية صمام الأمن لها . وإذا حدث أن سمت جريدة من جرائد الرأى بنفسها إلى مرتبة عالية من مراتب النزاهة والأمانة والإخلاص . ويقال إن صحيفة التايمز فى إنجلترة تتمتع بهذه المنزلة . كما يقال إن رئيس تحرير هذه الصحيفة الكبيرة فى إنجلترة ينظر إليه دائماً على أنه شريك للحكومة الإنجليزية فى المسؤولية التى تقع عليها ، وذلك باعتبار أنه موجه للحكومة فى كثير من المسائل الهامة وأن لتوجيهاته وزناً كبيراً فى السياسة الخارجية خاصة .

غير أن الصحيفة فى يد مالكها كالسلاح فى يد حامله ، فإذا كان صاحب السلاح عاقلا أحسن استخدام هذا السلاح ، كما أحسن اختيار الموقف المناسب لاستخدامه أيضاً . أما إذا كان صاحبه سفيهاً أومن ذوى الأغراض الخبيثة فإنه يسىء استعمال هذا السلاح ويجعل منه شراً ووبيلا على المجتمع .

على أن كل حق فى الوجود وراءه واجب . وكل حرية تقابلها مسؤولية . ومسؤولية الصحفى الحرّ مسؤولية ضخمة بمعنى الكلمة . لأنه رجل يعمل

بوحى من ضميره . وأمثال هؤلاء قليلون جداً فى جميع الأمم . أما الأغلبية الساحقة من المشتغلين بالصحف فلابد لهم من الخضوع لنوعين من الرقابة .

الأولى — رقابة من جهة الرأى العام وهى رقابة دائمة لا تزول .

والثانية — رقابة من جهة الحكومة وهى رقابة تقتضيها بعض الظروف والأحوال .

ولنبدأ بالأولى :

رقابة الرأى العام

ليس شك فى أن الصحافة أقدر من غيرها من حيث التأثير فى الرأى العام . وذلك أن الصحيفة تملك من الطرق المؤدية إلى هذا التأثير مالا تملكه الخطابة أو الإذاعة أو السينما . ومن أهم هذه الطرق التكرار . . . وما زال للكلمة المطبوعة إلى يومنا هذا من السلطان على النفوس والعقول ما ليس للكلمة المسموعة فى أى شكل من أشكالها المعروفة كالسينما والتلفزيون وغيرهما .

ونحن نعرف أن التأثير السيء للصحافة إنما يأتى من نواح عدة منها :

أولها — الدعايات المغرضة فى الداخل والخارج .

ثانيها — الأخبار الموجهة بقصد تضليل القارىء .

ثالثها — الاعتماد على عنصر الإثارة وهو مايسمى بالصحافة الصفراء .

ومن حق الشعب إذن أن يقى نفسه من هذه السموم الثلاثه وأن يحمى ظهره من تلك الأخطار الفتاكة . وقد كشف الرئيس جمال عبد الناصر فى كثيرمن خطبه عن الدعاية السوداء التى قامت بها الصهيونية العالمية عن طريق

الصحف الأمريكية . وبلغ الأمر بهذه الدعاية أنها زيفت بعض المجلات المصرية ، وزيفت بعض الرسوم الكاريكاتورية ، وزيفت بعض الأحاديث الصحفية ، ونسبتها تارة إلى رئيس الجمهورية العربية وأخرى إلى القائد العام للقوات المسلحة . وقد أجاب رئيس الجمهورية العربية على هذا بقوله ما معناه « إننا لم نعول من جانبنا فى دحض هذه الأكاذيب على مجرد التكذيب بقدر ما عوّلنا فى ذلك على وعى الشعب العربى وفطنة هذا الشعب وقدرته على التمييز بين الزائف والصحيح من هذه الصور والأحاديث » .

وأما من حيث الأخبار الموجهة فلدينا مثل واضح لها فيما أورده الفيلسوف هارولد لاسكى فى كتابه محنة الديمقراطية حيث قال : « إن القدرة على توجيه الأخبار وجهة معينة فى الصحيفة معناه حرمان القراء من أن تصل إليهم المادة التى يستطيعون بها أن يكونوا لأنفسهم رأياً فى كل مشكلة من المشكلات التى تعرض لهم » . ثم قال الأستاذ لاسكى ساخراً من الصحافة البريطانية : إن من يوازن بين الطريقة التى عالجت بها الصحافة البريطانية موضوع نزع السلاح فى وقت انعقاد مؤتمر جنيف سنة ١٩٣٢ والطريقة التى عالجت بها تلك الصحافة أخبار السلوك الجنسى لرجل من رجال الدين فى الكنيسة فى الفترة نفسها ليشهد بأن الصحافة البريطانية أولت كل عنايتها واهتمامها الموضوع الأخير . وقصدها من ذلك واضح كل الوضوح وهو إهمال الموضوع الأول بالرغم من خطورته — وهو موضوع نزع السلاح ؛ وهنا لا يجد القارىء صعوبة ما فى اكتشاف هذه الطريقة التى يتكون بها الرأى العام فى بلد من بلاد الديمقراطيات الرأسمالية كانجلترة » .

وهكذا تدق هذه الطرق التى تلجأ إليها الصحف بقصد توجيه القراء ويصبح من الصعب عليهم أن يفهموها أو يكشفوها . حتى يأتى رجل كهذا

الفيلسوف ويساعدهم على كشف هذه الألعوبة من جانب الصحافة . وهكذا يبدو تماماً أننا بحاجة ماسة إلى « هارولد لاسكى » فى كل أمة من الأمم وفى كل فترة من الفترات التى تسلك فيها الصحافة مثل هذه الطرق الملتوية فى توجيه الأخبار وكأن الصحافة العالمية لم تصبح مسؤولة عن السلام ولا عن الرخاء المادى لأبناء هذا الكوكب الذى يعيش فيه الناس ، ولا من الجهل والمرض والفقر والعوز وغيره من أعداء البشرية إلى اليوم .

معنى ذلك باختصار أن نوعاً من المسؤولية يقع على عاتق القراء للصحيفة ، ولا ينبغى أن يعفى القراء أنفسهم من هذه المسؤولية بحال ما فعلى القراء فى جميع الأمم الراقية أن يعنوا بالأمور التى تتصل بمستقبلهم ومستقبل الأمم التى ينتمون إليها . وعليهم أن يفهموا أن الغرض الصحيح من حرية الصحافة وعليهم أن يضطروا الصحف إلى توخى المصلحة والخير فى قيادة الجماهير وأن ينتبهوا جيداً إلى ذلك وأن يحاسبوها عليه فى نهاية الأمر .

على القراء أن يفهموا هذه الحقيقة القائلة (بأن لكل أمة صحافتها التى تستحقها) . فالأمة الراقية تستحق صحافة راقية . والأمة المتخلفة تستحق صحافة متخلفة . وإذا كانت الصحافة هى السلطة الرابعة فمعنى ذلك أنها حاكم قوى وسلطان مسيطر ، وراع له رعيته التى يتصرف فيها بدون منازع . وكما فى الحديث الشريف « كيفما تكونوا يُدلّ عليكم » .

وأما من حيث الإثارة وهى الناحية الثالثة التى يأتى منها الخطر على القراء من جانب الصحافة ، فسنتحدث عنها بشىء من الإسهاب فيما بعد ذلك . ولكن حسبنا فى هذا الفصل أن نقول إن على الرأى العام فى المجتمعات المتقدمة واجباً كبيراً من هذه الناحية ونحن حين نشكو من تفاهة الصحف فى بعض الأحيان ومن اعتمادها التام على عنصر الإثارة فى بعض الأحيان .

فإنما وزر ذلك لا يقع كله على الصحافة بل يقع جزء كبير منه علينا نحن القراء . فنحن الذين نستطيع أن نضطر الصحف إلى العدول عن هذا الطريق . لأن الصحف لا تلجأ إلى مثل ذلك إلا لإرضائنا واجتذاب العدد الأكبر منا ليعود ذلك عليها بالربح الذى تريد . وليس للصحيفة حاجة إلى اتباع هذه الطريقة إلا لمثل هذا القصد .

إن الجمهور فى بلد له حظه من الترقى والحضارة والتهذيب والتعليم هو الذى يستطيع أن يرقى بالصحافة من طور الإثارة والتفاهة إلى طور المشاركة الحقيقية فى بناء المجتمعات أو إلى طور الصحافة العاملة أو الدراسة لجميع المشكلات ، والصحافة المؤمنة بأن لها رسالة تفوق جميع الرسالات .

الفصل التاسع

الصحافة والرقابة

قلنا إن حرية الصحافة فى ذاتها أمر من الأمور التى يكثر حولها الجدل فى كل بلد من بلاد العالم إلى يومنا هذا ، فمن قائل إن هذه الحرية يجب ألا يكون لها حد . وحجته فى ذلك أن فى الصحافة بوجه عام دواء يشفى من دائها . ذلك أن القارىء الحديث أصبح لا يقنع فى الواقع بصحيفة واحدة يقرؤها بل إنه يعمد إلى صحف كثيرة يطالعها ويتتبعها . ومن ثم كان الضرر الذى تحدثه صحيفة ما تصلحه صحيفة أخرى بحيث يزيد خبر الصحافة فى النهاية على نشرها .

ومن قائل إن حرية الصحافة يجب أن تكون لها حد وإن على الحكومة أن تخضع الصحف لطائفة من القيود التى تكفل صيانة الأمن . وحجته فى ذلك أن الدولة مسؤولة حقاً عن هذا الأمن فى الداخل وفى الخارج ، مسؤولة كذلك عن حماية النظام القائم ما دام فى هذا النظام ضمان لحياة أفضل ، ووضع أفضل ، ونجاة لهم من أوضاع قديمة فاسدة ثبت فسادها ، وأحس الناس ضررها ، وجاهدوا فى التخلص من هذه الأضرار حتى تيسر لهم ذلك .

من هنا وجد فى تشريع كل أمة من الأمم على وجه التعميم ما سمى « بجرائم الرأى » غير أن جميع المفكرين متفقون على أن هذا النوع من القيود لا يصح مطلقاً أن ينصب على حرية الرأى . وإلا نتج عن ذلك بطبيعة الحال امتناع الكثرة من الكتاب وذوى الأفكار من نشر آرائهم خوفاً

من العقوبة التى تلحق بهم . على أن من الحقائق المسلم بها أن الكتاب فى الأمم الراقية لديهم نوع من الحساسية يدركون بها أن الحرية التى يتمتعون بها لها حدود تقف عندها . وهذه الحدود هى احترام حقوق الفرد والمجتمع . ومن هنا وجب النظر إلى حرية الصحافة على أنها إحدى المقدسات فى كل بلد من البلاد التى لها حظ ولو ضئيل من الحضارة والرقى .

ولكن ما المقصود فى كتب القانون بجرائم الرأى ؟

إن المقصود بها هو ذلك النوع من الجرائم التى تتعلق بالأفكار والعقائد والمذاهب والمبادىء على اختلاف أنواعها وأشكالها سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية أم فلسفية .

وتمضى كتب القانون فى وصف جرائم الرأى فتقول إنه لابد لوقوع أية جريمة من جرائم الرأى أو جرائم الصحافة من توفر ركنين هما : ركن العلانية أو النشر من جهة ، وركن العمد أو القصد من جهة ثانية .

وندع جرائم الرأى جانباً . وننظر فى الرقابة على الصحف من حيث هى فنجد لها أشكالا كثيرة من أهمها إثنان فى الحقيقة هما :

١ — شكل الرقابة الاستثنائية ، وأكثر ما تكون هذه الرقابة فى زمن الحرب .

٢ — شكل الرقابة الجزائية ، وهى الرقابة التى يحكم فيها القضاء ، كما يحكم فى بقية الجرائم الأخرى فيما عدا جرائم الصحف .

وكلا المظهرين السابقين من مظاهر الرقابة ضرورة من الضرورات التى تدعو إليها الظروف ، ومهما قيل فى كل منهما فإنهما لا تلحقان ضرراً كبيراً بالحرية الفكرية أو الصحفية مادام الهدف منهما واضحاً كل الوضوح ، وهو

حماية المجتمع من الانحرافات أو التيارات التى قد تقضى به إلى الهاوية .

ولا شك أن من حق الصحفى — بعد هذا وذاك — أن يعامل فى كل دولة من الدول معاملة المواطنين الآخرين سواء بسواء . فليعامل إذن معاملة الطبيب والمهندس والمحامى والمدرس والتاجر والصانع وكل ذى حرفة من الحرف ، أو كل ذى تبعة من التبعات . وكل هؤلاء سواء أمام القانون . فإذا أقام الصحفى بواجبه فى حدود النزاهة . والشرف وبقصد الإصلاح والإرشاد مضى فى طريقه إلى نهايته ، لا يصح أن يعترضه أحد ولا أن يعرقل سيره قانون . أما إذا أخطأ هـذا الصحفى خطأ تسبب عنه ضرر الفرد والمجتمع فهنا ينال هذا الصحفى من العقاب ما يتناسب وخطورة الخطأ الذى ارتكبه أو الضرر الذى سببه .

الأخذ بنظام الرقابة الحكومية يصبح فى بعض الأحيان ضرورة لا غنى عنها . خذ لذلك مثلا أوقات الحرب . ففى مثل هذه الأوقات نرى أن حساسية الشعوب تبدو شديدة إلى غير حد . ونرى هذا الشعب فى مثل ذلك الظرف يميل كثيراً إلى تصديق الشائعات ويظهر إعراضه العام عن تصديق الأخبار الرسمية بالرغم من أن هـذه الأخبار الأخيرة تكون فى الغالب هى الصحيحة .

لكن الذى لا ريب فيـه أن الرقابة الحكومية فى ذاتها تتناسب تناسباً دقيقاً مع ماضى الأمة فى الحرية من جهة ، ومع حالتها الراهنـة ووضعها السياسى القائم من جهة ثانية . ومن قال بغير ذلك فهو مسرف أو منحل .

فأمة عريقة فى الحرية كالأمة الإنجليزية لا تحتاج فيها الحكومة إلى فرض الرقابة الشديدة . وذلك حتى فى وقت الحرب . بل إن الشعب ينظر فى مثل هـذه الحالة إلى رئيس تحرير الصحيفة كصحيفة التيمس على أنه

شريك لرئيس الحكومة البريطانية فى الشعور التام بالمسؤولية . ومن ثم لا تخضع صحيفة التيمس فى أوقات الأزمات والحروب نفسها لما تخضع له غيرها من الصحف التى تصدر فى إنجلترة .

ولكن — هل معنى ذلك أن صحيفة التيمس مسئولة عن حرب السويس التى وقعت فى سنة ١٩٥٦ وعن العدوان الثلاثى الذى وقع على مصر فى ذلك الحين ؟ نعم — بلاشك فى أنها مسئولة عن ذلك مالم تكن قد اعترضت بقوة على المستر إيدن رئيس الحكومة البريطانية فى تلك الفترة . ويظهر أن هذا الرجل وأعضاء حكومته لم يستمعوا للمناقشات السياسية حول هذا الموضوع — وهو موضوع حرب السويس — سواء كانت هذه المناقشات من جانب الصحافة أم كانت من جانب الشورى . ومن هنا تعرض الشرف البريطانى للهزة التى تعرض لها .

والخلاصة أنه ينبغى ان تكون الحدود التى يحدّ بها القانون من حرية الصحافة — حتى فى الأوقات الاستثنائية المعروفة — أشبه شىء بالراية الحمراء أو النور الأحمر الذى نجده فى الطريق العام .. فليس من الحكمة ولا من المصلحة أن يتجاهل العاقل هذه العلامات بحجة أنه يقظ لأخطار الطريق العام وقادر على أن يتفادى كل هذه الأخطار أو الأزمات كما أنه ليس من الحكمة ولا من المصلحة أن يبالغ العاقل فى تخوفه من هذه العلامة الحمراء مبالغة تشل من حركته ، وتحدّ من قوته ، وتحدث له ارتباكاً من أى نوع كان ..!

* * *

سبق أن ذكرت عبارة هامة للأستاذ (كوزيستان) قال فيها : « إن الحكومة التى تفرض الرقابة على الصحف إنما تضاعف من المسؤولية التى

تضعها على عاتقها نحو المجتمع » والذى لا شك فيه أن هـــذا هو موقف الحكومات التى تلى الثورات . وهنا نريد أن نسأل هذا السؤال :

أيهما أشد حاجة إلى الآخر : الحكومة أم الصحافة ؟

يظن بعض الناس أن الصحافة أشد حاجة إلى الحكومة ويظن آخرون أن العكس هو الصحيح .

والحقيقة أن كلا منهما محتاج إلى الآخر بدرجة واحدة . فالصحافة تحتاج إلى الحكومة لتزويدها بالأخبار التى يريد أن يعرفها الناس . فخير للصحافة والحكومة إذن أن تكونا على اتفاق دائم يسمح بتبادل الأخبار والأفكار لصالح هؤلاء الناس ، أما الخلاف بين الجهتين فإنه يفوّت على الجمهور فوائد كثيرة ويعوق سير التقدم المنشود من جانب الصحافة وجانب الحكومة .

ولنفرض أن حكومة من الحكومات طلبت من صحيفة من الصحف واسعة الانتشار أن تنشر فى صفحتها الأولى خبراً هاماً من الأخبار . ولنفرض أن نوعاً من سوء العلاقة كان واقعاً بينهما إذ ذاك — فإن فى وسع الصحيفة الواسعة الانتشار فى هذه الحالة أن تمكر بالحكومة وتعتذر لها عن نشر هذا الخبر أو ذاك فى موضع معين بالذات متعللة فى ذلك بسبب من الأسباب الفنية التى لا تنكرها الحكومة .

بمثل هـذه المعاملة تستطيع الحكومة أن تعامل الصحف . ولكن على حساب من كل ذلك ؟ لا شك أنه على حساب الجمهور القارىء فقط . وهذا ما لا نحب مطلقاً أن تصل إليه مهمة الإعلام فى بلد من البلاد .

إن الحرية بالقياس إلى الصحف بمثابة الغذاء بالقياس إلى أجسام البشر . وأما الرقابة فى وصفها النزيه فهى بمثابة الدواء أو الحمية التى تضطر إليها بعض الأجسام فى حالات طارئة هى حالات المرض . والذى لا ريب فيه

أن الأجسام التى تعاف الدواء محكوم عليها بالإزمان فى المرض . على حين أن الأجسام التى تروض نفسها على قبول الدواء سرعان ما تتخلص من هذا الذى طرأ عليها — وهو المرض .

وذلك بالضبط هو موقف الحكومات الرشيدة من الصحافة الرشيدة فى الحالات الاستثنائية التى منها حالة الحرب البادة ، وحالة الحرب الساخنة وحالة الثورات والانقلابات التى تهدف إلى صالح المجموع ، والحالة التى تشعر فيها أمة من الأمم بأنها تبنى نفسها من جديد ، وأنها لابد أن تحيط نفسها فى فترة البناء بسياج من القوانين الضرورية لحماية البناء من السقوط والانهيار .

وفى شىء من الدقة والصرامة التامة نستطيع أن نقول بأن لكل شعب من الشعوب فى فترة من فترات التاريخ وصفاً يختلف كل الاختلاف عن أوضاع الشعوب الأخرى فى نفس هذه الفترة ، كما يختلف فى الوقت نفسه عن أوضاع هذا الشعب فى فترات تسبق هذه الفترة . وعلى العقلاء فى الأمة أن يكونوا كالأطباء سواء بسواء . فلا بد لهم من الدقة فى تشخيص الحالة التى عليها الأمة فى وقت معين وتحت مؤثرات معينة .

وعلى الحكومات من الجانب الآخر أن تسير فى نفس الطريق ، وتظهر بمظهر الطبيب البارع الذى يسقى المريض دواء خالصاً ، ويلزمه غذاء خاصاً ويظل على هذا النظام من العلاج حتى تزول الحالة المرضية التى من أجلها خضع لهذا النظام .

ونحن الآن فى الجمهورية العربية المتحدة لابد أن نعرف أننا فى حرب ضد إسرائيل ، وأن نوطن أنفسنا على هذا الصراع الطويل . . والاستعمار من جانبه لا ينام عنا لحظة واحدة ، ولا ينى عن مناوأتنا بكل الطرق الممكنة . ومن هنا نلتمس العذر لأية حكومة من حكومات الشرق الأوسط عندما

تعمد إلى سياسة التوجيه التى يقصد بها تأمين ظهر الدولة ذاتها من جهة ، وتأمين ظهر الشعب العربى من جهة ثانية ، وتأمين ظهر الصحافة أيضاً من الجهة الثالثة .

إن سياسة التوجيه فى مثل هذه الحالة بالذات ضرورة من الضرورات بل هى ضرب من ضروب التدرج الذى يصفه الأطباء على النحو الذى شرحناه الآن .

إن كل نظام جديد من أنظمة الحكم محتاج فى بدايته إلى صيانة ورعاية لا يمكن أن يتوفر له إلا عن طريق التوجيه الصحيح الذى من هذا النوع بشرط واحد فقط ألا يقف هذا التوجيه فى سبيل تدفق الأخبار الصحيحة أو الآراء الصحيحة ، وبغير هذا الشرط يتعطل الجهاز الصحفى كله جملة واحدة . ويتعطل الجهاز الصحفى الحكومى كذلك تبعاً لذلك .

إننا مخلصون للحق وللمنفعة فى كل كلمة جرى بها القلم فى مناقشة هذه المشكلة من مشكلات الصحافة فى الوقت الحاضر وهى مشكلة التوجيه وإن كنا نعترف بعد هذا وذاك أننا لم نوف هذا الموضوع حقه من البحث العلمى معتمدين فى ذلك على الباحثين الآخرين الذين هم أقدر منا على مثل هذا البحث .

على أنه لابد أن يكون للتنظيم الجديد للصحافة بالجمهورية العربية المتحدة صورة جديدة مخالفة للصورة القديمة وأهداف جديدة غير الأهداف القديمة . والذى أعتقده وأكاد أراه رأى العين أن العهد الجديد للصحافة سيكون فيه نوعاً من التعاون الصادق بين أصحاب الرأى الحر وولى الأمر ، وهو تعاون يرمى إلى إبطال الباطل وإحقاق للحق والنظر فقط إلى المصالح العليا للوطن العربى .

المشكلة الثالثة

الإعلان في الصّحف

(وبها فصل واحد)

الفصل العاشر

الصحافة والإعلان

عرفنا أن (حرية الصحافة) هى أم المشكلات التى تعرض للمشتغلين بالصحافة . وعن هذه المشكلة آلام تتولد مشكلات أخرى من أهمها الرقابة بنوعيها :

رقابة الحكومة من جهة ورقابة الرأى العام من جهة ثانية .

ومن ثم مشكلة أخرى كذلك لاتقل فى خطورتها عن مشكلة الرقابة وهذه المشكلة هى الخاصة بالإعلان .

« ونحن إذا نظرنا نظرة عملية إلى الصحافة وجدنا عملا صناعياً وتجارياً فى وقت معاً والحقيقة التى لاينكرها أحد أن الصحافة فى جوهرها كذلك . ونحن نعرف أن الصحف لاتقتصر على بيع الأخبار بل تبيع كذلك الإعلان . وتعتمد على المصدر الأخير فى جلب مواردها وجمع المال الذى هو عصب الحياة بالنسبة لها . ولهذا تحرص الصحف على إحاطة هذا المورد الأخير بجميع الضمانات الكافية لأن قيمة الإعلان فى صحيفة ما إنما تتوقف عادة على مدى توزيع هذه الصحيفة أو سعة انتشارها أو بعبارة أخرى على عدد القراء وعلى مدى القدرة الشرائية عند أولئك القراء .

وإذا ما صادف أن اندفع المحرر فى أثناء تأدية رسالته فى كتابة ما قد يسىء إلى القراء بدافع الرغبة فى تنوير الرأى العام وانخفضت قيمة التوزيع تبعاً لذلك فإن مدير إدارة الصحيفة سرعان ما يتنبه لهذه الحالة ، ويتدبر

الأمر مع كبار المسؤولين فى الصحيفة فلا يسمح هؤلاء للتحرير أن ينسى أن مايظنه فناً ورسالة مرتبط أشد الارتباط بالاعتبارات المادية أو بعبارة أخرى بالإعلان .

« ذلك أنه ليس فى وسع الجريدة — أية جريدة — أن تعتمد فى حياتها على إيرادها من التوزيع — أو بعبارة أخرى — على الثمن الذى يدفعه الجمهور مخصوماً منه النسب التى تأخذها شركات التوزيع ومتعهدو البيع . وقد ثبت للكثيرين أن إيراد الصحيفة من التوزيع لا يقوم إلا بثلث تكاليف الإنتاج . وإن على الصحيفة بعد ذلك أن تحصل على الثلثين الآخرين من موارد أخرى مثل الإعلان . ومن هنا تقع الصحيفة تحت سيطرة المعلنين وأصحاب رءوس الأموال . ومن هنا تبدأ المشكلة التى ندرسها الآن .

إن الذى لاشك فيه أن الإعلان فى المجتمعات الديمقراطية خاضع لرجال الأعمال . ورجال الأعمال لاهمّ لهم إلا الكسب المادى واستخدام جميع وسائل الإعلان المؤدية إلى هذا الكسب مهما كانت هذه الوسائل ضارة بالمجتمع .

وتطبيق ذلك على أمريكا — مثلا — واضح للعيان . فإن أصحاب رءوس الأموال فى تلك البلاد هم الذين يؤثرون و سياسة الحكومات . بل هم الذين يأتون برؤساء الحكومات أو الجمهوريات . وهم الذين يملون عليهم رغباتهم فى مجالات شتى منها . ومنها المجال السياسى والمجال الاقتصادى ونحو ذلك .

ولهذا أصبح موقف الصحافة الحديثة من الإعلان موقفاً دقيقاً للغاية . وتناول الباحثون هذه المشكلة لكل من زاوية معينة . ولذلك اختلفوا فيما

بينهم اختلافاً بيناً . فنهم من هاجم الإعلان ، ومنهم من دافع عنه وأيده ، ولكل من الفريقين حججه وأدلته .

وأما مديرو الصحف ، وهم المسؤولون عن الإعلانات التي ترد إليها ، فيرون أن الصحيفة في استطاعتها ألا تكون عبدة خاضعة للإعلان . وذلك إذا أعرضت — بالاتفاق مع بقية الصحف الكبرى في المدينة — عن نشر إعلان بعينه . وفي هذه الحالة تصبح الجريدة سيدة الموقف . وقد حدث ذلك مراراً لجريدة الأهرام . فقد مضى على هذه الصحيفة وقت كان فيه الإعلان الذي ترفض الأهرام نشره على صفحاتها يصبح مقضياً عليه بالموت الأبدي[1] .

ولكن لندع أقوال مديري الصحف جانباً . ولنقف لحظة عند رأي جريدة التيمس . وقد عبّرت عن رأيها في هذه المشكلة في الكتاب الذي وضعته هذه الصحيفة الكبرى في تاريخ حياتها[2] حيث تقول :

« منذ عرف الإعلان طريقه — إلى الصحافة — أو منذ وضعت الصحافة كل إمكانياتها في خدمة الإعلان ، وكان ذلك بعد ثورة جامحة — انتقلت بالصحافة من طور إلى طور ، وانتقل فيها ميزان القوى من جانب إلى جانب فرجح جانب الإدارة في الصحف على جانب التحرير بها . وظهر نفوذ رجال الأعمال على نفوذ رجال السياسة . ولولا موارد جريدة التيمس من الإعلان التجاري لما استطاعت أن تصبح في انجلترة الصحيفة الجبارة أو الصحيفة التي هي الصاعقة Thunder على حد قول الكتاب نفسه ، ولما سميت بهذا الإسم منذ القرن التاسع عشر حين كانت تخشاها الحكومات والأحزاب والهيئات . ولولا الاعلان لما أمكنها التخلص من الاعتماد على المصروفات

(١) من محاضرة للأستاذ سيدأبوالنجا في نادي خريجي معهد التربية بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٩ .

History of the Times Vol. I. P. 20 - 21 (٢)

السرية التى كانت تدفع لها من خزانة الدولة تحت إسم الإعلانات السياسية . ولولا الإعلان أيضاً لما أمكنها الاحتفاظ باستقلالها أمام عدد من أعضاء البرلمان ، ومن ذوى السلطان والجاه كرجال الحكم ومن إليهم .

« بل إنه حين فرضت ضريبة التمغة على الإعلان فى الصحف الإنجليزية عام ١٧١٢م كان المقصود من ذلك هو إعادة هذا السلاح الخطير — الذى هو سلاح الصحافة — إلى أيدى رجال الحكم والسياسة ، بعد أن كان فى أيدى رجال الاقتصاد والمال ، ثم قال الكتاب .

« غير أن حدوث الرواج التجارى العظيم فى بريطانيا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر كان ظاهرة عميقة الأثر فى حياة الصحافة البريطانية . ذلك أنه اقترن بزيادة هائلة فى كمية الإعلان . فهيأ ذلك للصحافة درجة من الاستقلال لم تحلم بها من قبل . وكان هذا الرواج التجارى فى الحقيقة أساساً لذلك الاستقلال الذى تمتعت به الصحافة . فمنذ يومئذ تشجعت الصحف فى انجلترة على نشر الأخبار السياسية الحرة وأفسحت صدرها للكتاب الكبار من أمثال junins چونياس وديفو وغيرهما ممن تركوا آثاراً عميقة فى الرأى العام الإنجليزى وحرية الصحافة الإنجليزية .

* * *

وندع الحديث عن صحيفة التيمس الإنجليزية إلى الحديث عن الصحف العربيـة فى مصر بوجه عام وإن قدراً ضئيلا من الجهد فى دراسة بعض الصحف الصادرة فى مصر تقفنا على المعلومات الآتية :

أولا — تتكلف الصحيفة التى يتراوح عدد صفحاتها من ١٢ — ١٦ صفحة مبلغاً يتراوح بين ١٢ — ٢٠ مليما .

ثانياً — يبلغ دخل الجريدة الصافى (وعدد صفحاتها من ٨ — ١٠

صفحات سبعة مليمات — أى بخسارة قدرها فى المتوسط خمسة مليمات ، وترتفع نسبة الخسارة فى الجريدة التى تزيد عن إثنتى عشرة صفحة إلى مبلغ ثمانية مليمات ، وأحياناً إلى قرش صاغ .

ثالثاً — كلما ارتفع توزيع الصحيفة وقل فى الوقت نفسه عدد الإعلانات كثرت الخسائر وخاصة بعد الرقم (مائة ألف) والنتيجة أن خسائر الجريدة لا يمكن تعويضها إلا بطريق واحد هو طريق الإعلانات[١] .

مثال فى أمريكا :

وعلى هذا فالحقيقة البارزة هى أن الإعلان يدعم دائماً سعة الانتشار وارتفاع التوزيع . أى أن الصحيفة الواسعة الانتشار هى التى تتمتع بأكبر قدر ممكن من الإعلان . والعكس صحيح ومن هنا تعانى جريدة الجمهورية وستظل على هذه الحالة ما دامت إعلاناتها أقل من الأهرام والأخبار . ولنضرب المثل أيضاً بالدعاية فى خارج الجمهورية العربية المتحدة . وهنا نجد أن الدعاية العربية فى الولايات المتحدة ما زالت تقاسى الأمرين من سيطرة الصهيونية العالمية . ونحن نعلم أن دخل الإذاعة والتلفزيون كدخل الصحف سواء بسواء فى أمريكا — إنما يعتمد على الإعلان . واليهود فى أمريكا أصحاب رءوس أموال ضخمة يسيطرون بطريقها سيطرة تامة على وسائل الإعلام فى أمريكا ويسدون بها الطريق على الدعاية العربية التى لا تستطيع منافسة الصهيونية فى هذا الميدان بحال من الأحوال .

وأكثر من هذا وذاك أننا كثيراً ما نسمع من الصحفيين الأوروبيين

(١) الأرقام السابقة مستقاه من مديرى الصحف الكبرى كصحيفة أخبار اليوم ، وصحيفة الشعب قبل انضمامها للجمهورية .

والأمريكيين قولهم لنا « إنكم على حق » ثم يردفون ذلك بقولهم « لكننا لا نستطيع فى الواقع أن نعمل لكم شيئاً » .

حدث أن جاءت بعثة ضخمة للتلفزيون من أمريكا وقابلت الرئيس جمال عبد الناصر . وحصلت منه على حديث خطير وجهه الرئيس للشعب الأمريكى ، ولكن محطات الإذاعة الأمريكية لم تفعل أكثر من أنها عرضت الرئيس فى خمس عشرة دقيقة بملابسه العسكرية وهو يلقى خطاباً حماسياً فى الأيام الأولى للثورة . ثم لم تنشر المحطات الإذاعية الأمريكية إلى كلمة واحدة مما قاله الرئيس جمال عبد الناصر لأعضاء البعثة .

ذلك بالطبع أثر من آثار السيطرة القوية التى للمعلن الصهيونى على الصحف والإذاعة والتلفزيون فى أمريكا .

مثال آخر فى تركيا :

جاء فى يوميات أخبار اليوم « بتاريخ ٦ يونية ١٩٥٨ » تحت عنوان :

تل أبيب فى أنقرة

مشيت فى شوارع استانبول أبحث عن أثر إسرائيل فى دنيا الأتراك . ورأيت لافتات تحمل أسماء مؤسسات يهودية « منها إسم الوكالة اليهودية » ومضت أيام التقيت بعدها بصحفى تركى كبير كان يزور أنقرة وتحدثنا فى السياسية . . ووصلنا بالحديث إلى فلسطين . . . فقال الصحفى التركى الكبير بالحرف الواحد :

« إن موقفى معكم فى ثلاثة وجوه : وجه المسلم وفى هذا أنا مع العرب . . ووجه التركى وفى هذا أنا مع السياسة الأنجلوأمريكية تجاه الشرق الأوسط . ووجه الصحفى وفى هذا أنا مع إسرائيل » .

قلت له : لم أفهمك . قال : لا أنوى أن أفسر لك سر موقفى معكم كمسلم ، ولا سر موقفى مع السياسة الأنجلو أمريكية كتركى . سأفسر لك سر موقفى كصحفى . قلت : أرجوك .

قال : منذ أشهر قليلة دعانى سفير دولة عربية فى أنقرة لمقابلته . وطلب منى السفير العربى أن أنشر فى جريدتى مقالا عن الخسائر التى تصيب تركيا من جراء تعاملها مع إسرائيل . وكان السفير لطيفاً معى فسلمنى علبة كاملة من السجاير الفاخرة هدية لى . ووعدنى بأن سفارته ستشترك فى جريدتى لمدة ثلاث سنوات كاملة . . وخرجت من المقابلة وفى ذهنى تصميم على نشر المقال فى صدر الصفحة الأولى من جريدتى . وبالفعل نشرت المقال . وبالفعل اتصل بى السفير العربى بالتليفون وأعرب لى عن شكره وتقديره . وبالفعل أرسل قيمة اشتراك السفارة فى جريدتى لمدة عام .

ومضت ٤٨ ساعة ودق جرس التليفون فى مكتبى بالجريدة . وكان المتحدث بلسان الوكالة اليهودية قال بلا مقدمات : عندنا رد على جريدتك وعنوان الرد هو :

« منافع تركيا من التعاون مع إسرائيل » هل أنت مستعد لنشره قلت : لا . قال المتحدث : أنا أعنى نشره كإعلان . قلت : ولو . قال : لقد وزعنا هذا الإعلان على جميع جرائد تركيا ، فطلب منا زميلك (فلان) صاحب جريدة (. . . .) مبلغ ألفى دولار ودفعنا له المبلغ . كما طلب زميلك الثانى (فلان) صاحب جريدة (. . . .) مبلغ ثلاثة آلاف دولار ودفعنا له المبلغ . فما رأيك الآن . قلت : هاتوا الإعلان . . وهاتوا مبلغ ثلاثة آلاف دولار ، وهنا سكت الصحفى التركى الكبير سكت وعلى فمه ابتسامة سافرة

تقول : هل فهمت الآن لماذا أحبكم كمسلم ، ولا أحبكم كتركى ، وأحب أعداءكم اليهود كصحفى ؟

* * *

وعلى هذا فالحقيقة التى تواجه المشتغلين بالصحافة أن مشكلاتها وحدة لا تتجـــزأ . فالإعلان متصل أشد الاتصال بمشكلات الاحتكار ، والمنافسة ورأس المال والتكتل الصحفى (وهو ماستتحدث عنها فى الفصول القادمة) . ولا نستطيع أن نعرض برأى عن الإعلان إلا إذا تعرضنا فى الوقت نفسه لجميع هذه المشكلات . وربما كان التغلب على هذه المشكلات أو الحد من غلوائها واحدة فواحدة هو الطريق السليم لحل مشكلة الإعلان وشفاء الصحافة من جميع هذه الأدوار .

إن مشكلة الإعلان مازالت تنتظر الحل ، ولن تصل الصحافة إلى حل لمشكلة الإعلان إلا بعد الفراغ من حل بقية المشكلات . ولن يكون حل هذه المشكلات بما فيها الإعلان إلا باتفاق عالمى تتفق عليه جميع الدول ، إما عن طريق هيئـــة الأمم أو عن طريق ميثاق دولى يأتى من خارج هيئة الأمم .

* * *

ولكن إلى أن يتم عقد مثل هذا الاتفاق الدولى ألا يمكن أن يهتدى المفكرون إلى طرق أخرى : هل من المصلحة مثلا أن تعرض الضرائب الجديدة على الإعلانات ؟ هل من سبيل كذلك إلى التدخل فى توزيع الإعلانات على الصحف بحيث توجب الحكومة على المعلنين أن يخصوا الصحف القليلة الانتشار نسبياً بعدد من إعلاناتهم ؟

إن تدخل الحكومة فى التوزيع وفى فرض ضرائب جديدة على الإعلان كليهما أمر مرغوب فيه لأن معناه الحد من نشاط المؤسسات الصحفية الواسعة النفوذ بدون مبرر من جانب الحكومة إلا الدفاع عن

المستوى العام للصحافة . فليس من شك فى أن الصحف القليلة الانتشار أميل إلى الجد من الصالح العام من الصحف الواسعـــة الانتشار بسبب التجائها إلى عنصر الإثارة . ثم إنه لا مبرر فى الواقع كذلك لحرمان القارىء من حقه فى شراء صحيفة يميل إليها ويؤثرها على غيرها بسبب أو لآخر .

حدث فى انجلترة خلال الحرب الأخيرة أن تحولت بعض الإعلانات الرسمية من الصحف الواسعة الانتشار إلى بعض الصحف الإقليمية محدودة الانتشار . ومنذ ذلك التاريخ نشأت عند الحكومة الإنجليزية الفكرة القائلة بوجوب تحديد دخل الإعلان بتحديد المساحة التى تخصص له فى كل صحيفة على حده . وذلك كله بقصد واحد فقط من الحكومة الإنجليزية هو تمكن الصحف الناشئة من الوقوف إلى جانب الصحف القوية الثابتة ومن العمل معها على قدم المساواة وذلك بدلا من أن تكون الصحف كلها كالسمك فى البحر يأكل القوى منها الضعيف كلما صادفه .

غير أن تحديد دخل الإعلان على هذا النحو يستلزم أشياء منها زيادة فى ثمن الورق اللازم للصحف يقابلها تخفيض واضح أيضاً فى تكاليف الإخراج . وكلا الأمرين شر فادح على الصحافة .

بل إن تحديد دخل الإعلان قد يؤدى إلى نتيجة من أوخم النتائج هى هبوط مستوى المادة التى تقدمها الصحف لقرائها . وذلك أن كبار الكتاب والفنانين لا يستطيعون أن يعرضوا خدماتهم لهذه الصحف بالمجان فتضطر الصحف فى هذه الحالة إلى استخدام طبقة أخرى أقل من الأولى على أى حال.

* * *

(وبعد) فلا ينبغى أن ننسى كذلك أن الصحيفة واسعة الانتشار الكثيرة الحظ من الإعلان هى الصحيفة الفنية القادرة فى الوقت نفسه على

الدفاع عن (الحريات) والقادرة كذلك على القيام بكثير من التبعات والمسئوليات ، وإنها فى كل ذلك أقدر من غيرها من الصحف على النهوض بكل ذلك .

ومع هذا وذاك فلا مفرّ من القول بأن الإعلان عقبة فى سبيل استغلال الصحف . وإن وجد من علماء الصحافة من ينكر هذه الحقيقة كالأستاذ دينواييه مؤلف كتاب الصحافة فى العالم . ولكنه لا يقدم الأدلة الكافية على صدق هذه الدعوى .

المشكلة الرابعة

الصحافة والاحتكار

(وبها ثلاثة فصول)

الفصل الحادى عشر

الصحافة والمنافسة

الذى لا شك فيه أن الصحف لا تتنافس من حيث الكيف وإلا فأين الصحيفة التى تزعم لنفسها أنها أفضل من أختها فى التحرير أو الإخراج أو تنوع المواد ونحو ذلك ؟

والذى لاشك فيه أن جميع الصحف يتنافس بعضها فى شىء آخر وهو شراء القارىء . والمنافسة فى ذاتها خير . ولكن الفرق كبير جداً بين المنافسة الشريفة المشروعة والمنافسة غير الشريفة أو المشروعة .

الأولى تؤدى بالصحافة إلى التقدم الحقيقى وتستطيع أن تقدم للقارىء من الخدمات مالا يقع تحت حصر .

والثانية تسلك فى سبيل إغراء القارىء طرقاً لا يرضاها العقل ولا تقبلها الكرامة ولا تصل بالصحف إلى المنزلة التى تنعم فيها بالاستقرار الحقيقى والواجب على النقابة أو الحكومة أن تضع القوانين التى تحدمن هذه المنافسة غير الشريفة . وليكن لها فى ذلك أسوة (بلجنة التموين الإنجليزية التابعة لشركة توزيع ورق الصحف) فإن قوانين هذه اللجنة تحرم اتباع طرق المنافسة غير الصحفية أو المنافسة التى تهدف إلى شراء القراء ومن هذه الطرق على سبيل المثال تقديم الهدايا لهم من حين لآخر ، والتأمين على حياتهم بدون مقابل . وعمل (يانصيب) على امتلاك سيارة أو منزل ونحو ذلك .

ولا يحتاج المرء إلى تفكير طويل لكى يحكم على هذه الطرق وأمثالها بأنها لا تؤدى إلى النجاح الدائم للصحيفة . فإن نجاحها فى هذه الحالة مرهون

بوجود الهدايا وغيرها من أنواع الإغراء الأخرى . بحيث إذا زالت هذه الأنواع أو توقفت زال معها حب القراء واستمساكهم بالصحيفة .

على أن فى اتباع هذه الطرق ما يحدث نوعاً من (الطبقية) الظالمة فى ميدان الصحافة ، فالصحف القادرة على شراء القراء بهذه الوسائل هى الصحف الغنية صاحبة الأموال الضخمة والإمكانيات العظيمة . والصحف العاجزة عن شيء من ذلك هى الصحف الفقيرة التى لا تستطيع البقاء فى الميدان بحال من الأحوال .

ثم إن هذه (الطبقة الصحفية) قد جعلت من العسير على الصحف الإقليمية أن تظهر فى الوجود ، وأن تؤدى للمواطنين خدمات لا تستطيع أن تقدمها الصحف غير الإقليمية فى العادة ومن ثم تفقد الصحف غير الإقليمية بهذه الطريقة المبرز الحقيقى لوجودها وهو التمكن من خدمة المواطن فى المجتمع .

جاء فى تقرير اللجنة الملكية البرلمانية للشؤون الصحفية ما يلى :

« لقد تلقينا عدداً من الاقتراحات التى تهدف إلى الحد من الميزات التى تتمتع بها المؤسسات الكبيرة النفوذ الواسعة الانتشار عن طريق المنافسة . وجاء فى أحد هذه الاقتراحات أنه لكى يتيح للمؤسسات الناشئة فرصة العمل فى الميدان الصحفى إلى جانب المؤسسات القديمة علينا – أى على الحكومة – أن تعفى من الضرائب مبلغاً معيناً من المال الذى تربحه المؤسسة الجديدة كما تعفى من الضريبة كذلك جميع الدخل الاحتياطى للجريدة كما جاء فى اقتراح آخر من هذه الاقتراحات أنه يجب كذلك أن تعفى من الضرائب ديون هذه الصحف وأسهمها لعدد معين من السنين مع فرض بعض القيود على حصص أصحابها من الأرباح »(١) .

---

(١) راجع الفقرة من ٥٩٧ من هذا التقرير .

ثم اعترضت اللجنة على هذه المقترحات بقولها :

« على أن هذه المقترحات جميعها تتطلب دفع مبالغ من المال تقرب من أن تكون إعانات من قبل الحكومة . وكأن الحكومة فى هذه الحالة تدفع الإعلانات لهذه المؤسسات الصحفية على أمل أن تحصل بعض هذه المؤسسات فى المستقبل على فوائد أكبر من الفوائد التى ستحصل عليها المؤسسات القديمة . أو كأن الحكومة تدفع الإعلانات لهذه المؤسسات لا لشىء إلا لأنها جديدة وفى دور التكوين . ولكننا لا نعتقد أن دافع الضرائب يرضى بسهولة بأن يمنح الإعلانات ليساعد بها عدداً من الصحف الجديدة الناشئة لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة . ولا يدرى بالضبط ما مصير هذه الصحف التى يتحمل تكاليف إصدارها بهذه الطريقة دون أن يجنى من وراء ذلك فائدة محققة » .

ولكن التقرير عاد فأوصى المسؤولين بضرورة الأخذ بهذا الاقتراح رغم ما أثير حوله من اعتراضات .

ثم انتقلت اللجنة من ذلك إلى اقتراح من نوع آخر تعالج به مشكلة المنافسة بين الصحف وهذه خلاصته :

جاء فى الفقرة رقم (١٦٠٠) من تقرير اللجنة السابقة ما يلى :

لحل هذه المشكلة يصح أن نجعل للورق الذى تستخدمه الصحف أثماناً مختلفة فى وقت واحد . أى أن الاقتراح يهدف إلى نفس الأغراض التى تهدف إليها المقترحات الخاصة بتخفيض الضرائب أو إعفاء بعض الصحف منها . وهذا الاقتراح الأخير يذهب إلى أن علاج الفرق الشاسع فى القوة والغنى بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغرى لا ينافى إلا بطريق وضع أثمان ليست موحدة لورق الطباعة ، كأن يرتفع ثمن الطن من الورق بزيادة

الكمية التى تشتريها المؤسسة الواحدة . ولكن يعترض على ذلك بأن الارتفاع فى الأثمان سيكون عنيفاً إلى أقصى حد . وسيكون من شأنه القضاء على ميزة القدرة على شراء كميات كبيرة من الورق فى الأحوال العادية ، فضلا عن أنه سوف لا يكون أشبه بالمعونة الإجبارية من جانب المؤسسات غير الفنية . فإن المؤسسات الكبرى ستدفع مبالغ كبيرة تفوق الأثمان التجارية فى شراء الجانب الأعظم مما تحتاج إليه من ورق الطباعة فى الوقت الذى لا تتكلف فيه المؤسسات الصغرى مثل هذا العبء . ولكن مما يغرى بالأخذ بهذا الاقتراح أن تأثيره سيقع على السلعة الوحيدة التى تمثل أكبر جانب من تكاليف إصدار الصحيفة — وهى الورق — وأن وزارة الخزانة البريطانية لن تتكلف فى تنفيذ هذا المشروع أكثر من التكاليف الإدارية البحتة » .

ثم لخصت اللجنة اعتراضها على ذلك بقولها :

« غير أن هذا الاقتراح معناه إجبار قسم من أقسام صناعة الصحف على تقديم المعونة لقسم آخر منافس له . ومن رأينا أن مثل هذه التدابير المقترحة لا تجد ما يبررها إلا فى حالة واحدة فقط ، وهى الحالة التى تكون فيها المؤسسات الصغرى مهددة بالفناء الفعلى . إذ المعروف أنه لا يمكن أن يطرأ تحسين جوهرى على الصحف ما لم يتوفر لها الورق » .

والخلاصة أن المشكلة التى نتحدث عنها ما زالت قائمة وأنها خطر على الصحف الإقليمية وعلى الصحف الناشئة ، وأنها تجعل الرأى العام تحت رحمة حفنة بسيطة من الناس هم أصحاب الصحف الكبيرة كما قلنا ، وأنه ليس بد من أن يتضامن كل أفراد أمة من الأمم على حل هذه المشكلة بالطرق الاقتصادية ولا أقول الطرق المصطنعة أو الشكلية .

ولا ريب أن فى حل هذه المشكلة ما ينقذ البشرية كلها من ذل الاحتكار

ويرفع عن كاهلها عبء سيطرة رأس المال . وما دامت الصحافة كالتعليم تعتبر حرفة مفتوحة للجميع فمن الحق إذن أن يكون كل فرد فى المجتمع ـ أو على الأصح ـ كل هيئة من هيئاته قادرة على التعبير عن آرائها ، والتبرع بأفكارها لخدمة المجتمع الذى ينتمى إليه .

صحيح أن العمل الذى أقدمت عليه بعض الصحف فى مصر فى أيامنا هذه كرفع رسوم الجامعة عن الطلبة الفقراء ، عمل من أعمال البر التى لا بأس بها . ولكن المضى فى هذا العمل وأمثاله فى الأعوام القادمة غير مضمون . ومعنى ذلك أن سيظل التوزيع مرتفعاً فى مثل تلك الصحيفة ما استطاعت أن تدفع عن قرائها الرسوم الجامعية حتى إذا ظهر عجز هذه الصحيفة عن ذلك يوماً ما عاد التوزيع سيرته الأولى ! ! .

إننا نخشى أن تكون هذه الطرق المصطنعة على اختلافها أشبه شىء بالحقنة المسكنة للمريض تريحه لبضع دقائق ثم يعود الألم إليه أشد مما كان !

فمن رأينا إذن أنه يجب أن تدرس مشكلة المنافسة بين صحفنا دراسة عميقة يوخذ فيها رأى رجال الاقتصاد وتعمل فيها بتوجيهاتهم وتوصياتهم وإرشاداتهم القيمة .

إن الصحيفة ــ رغبة منها فى البقاء فى الميدان ــ تبالغ فى إرضاء القراء وتجرى مع أهوائهم كما يجرى الأب الجاهل وراء رغبات إبنه الأحمق . وليت الأمر وقف عند هذا الحد بل إنها تحرم القراء من جميع الآراء الناضجة والأفكار الصالحة خوفاً من أن تعوق هذه المواد حركة التوزيع بشكل أو بآخر . على أن الصحيفة التى تأمن على نفسها خطر المنافسة تستطيع أن تجعل من صفحاتها معرضاً لآرائها الخاصة التى تتفق وسياستها

وأن تجعل من هذه الصفحات معرضاً كذلك لكبار النقاد والقادة والمصلحين وإن جاءت هذه الآراء فى ذاتها مخالفة لسياستها أو سياسة الحكومة .

فما الذى يمنع من أن تخصص كل صحيفة محترمة عموداً أو عمودين لآراء أولئك النقاد ؟ ما دام نقدهم نزيهاً ويهدف إلى المصلحة العامة ؟

إنها المنافسة التى تحرم الصحف كل ذلك ، وهى التى تبدو وكأنها غلّ ثقيل فى أعناق هذه الصحف وفى أيديها وأرجلها يمنعها من الحركة ويسد عليها الطريق .

الفصل الثاني عشر

التكتلات الصحفية

كان من أهم الظواهر الاقتصادية التى شهدها النصف الثانى من القرن الماضى — وبخاصة فى أمريكا وانجلترة — ظاهرة تجلت فى تكتل رءوس الأموال الخاصة فى وحدات كبيرة ترمى إلى تيسير الإنتاج على أوسع نطاق مستطاع مع خفض التكاليف وتجنب الخسائر الناجمة عن التنافس الصناعى والتجارى . ثم سرت عدوى هذا التكتل إلى الصحف . ووجد الناشرون أنه من السهولة بمكان أن يضموا عدداً من الصحف بعضها إلى بعض ، وأن يؤلفوا من ذلك سلسلة صحفية لها إدارة واحدة مركزة .

والفكرة سليمة من الناحية الاقتصادية الخالصة مافى ذلك شك . أما من الناحية الاجتماعية فهى مشكلة من مشكلات الصحافة الحديثة كما رأينا . ونحن نريد فى هذا الفصل أن نمضى فى الحديث عن هذه الظاهرة من جانبها المظلم وجانبها المضىء على السواء . وسنكتفى بضرب المثل هنا بأمريكا وانجلترة ، وإن كنا نعلم أن هذه الظاهرة قد انتشرت انتشاراً واسع المدى فى غير هذين البلدين . وحتى نحن فى مصر قد أخذنا بهذا المبدأ الاقتصادى إلى حد ما ، وصار لنا من التكتلات الصحفية مؤسسات كبيرة منها مؤسسة دار الهلال ، ومؤسسة دار أخبار اليوم .

التكتلات الصحفية فى انجلترة

وتسمى فى تلك البلاد باسم « ترست » Trust ومعناه تجمع عدد من الصحف والمجلات فى يد شخص واحد أو عدة أشخاص أو شركة مساهمة

تملك هذا العدد من الصحف وتتصرف فيها بما يحلو لها .

وقد بدأت هذه الظاهرة فى انجلترة عقب الحرب العالمية الأولى وبلغت أوجها منذ سنة ١٩٣٠ إلى الآن.

وفى انجلترة فى الوقت الحاضر من هذه الكتل أو السلاسل الصحفية خمس وهى .

1 — Associated News-paper Ltd.	(وتملك ٢٥ صحيفة)
2 — Kemsley » »	(وتملك ٢٦ صحيفة)
3 — Westminster Press Yroup	(وتملك ٥٤ صحيفة)
4 — Provincial Vews-paper Ltd.	(وتملك ١٦ صحيفة)
5 — Harmsworth Group	(وتملك ١٦ صحيفة)

وذلك كله عدا كتل أخرى صغيرة تملك كل واحدة منها عدداً من الصحف أقل من العدد الكبير الذى تملكه كل كتلة ، من هذه الكتل الخمس المذكورة .

فكتلة من الكتل الصغيرة نسبياً يمتلكها اللورد بيفربروك ويسيطر بها على أربع صحف ، وأخرى من الكتل الصغيرة يملكها اللورد إيليف Iliffe ويسيطر بها كذلك على أربع صحف وهكذا .

ويلاحظ فوق ذلك أنه من الجائز فى انجلترة أن يشترك رجل واحد فى أكثر من كتلة من هذه الكتل الصغيرة أو الكبيرة ، كما يشترك فى مجلس الإدارة لكل من الكتلتين اللتين يملك فيهما عدداً خاصاً من الأسهم .

وليس شك فى أن هذه طريقة ناجحة كل النجاح — كما قلنا — من الناحية الاقتصادية . ولكنها فى الوقت نفسه تعتبر خطراً من الناحية الإخبارية .

فقد لوحظ فى انجلترة أن هذا النظام يحد من حرية الصحف . كما لوحظ فى انجلترة أن الهيئة الرئيسية لبعض هذه التكتلات كثيراً ماتبعث بتعليماتها الخاصة من حين لآخر . وهى تعليمات تقيد رئيس التحرير ومعاونيه فى كتابه للأخبار والمقالات والتعليقات والتقارير وغير ذلك . بل إن بعض هذه التكتلات تلجأ أحياناً إلى عمل « قوائم سوداء » تدرج فيها أسماء الأشخاص الذين لاترغب فى نشر أسمائهم بجرائدها . وتحظر على المحررين فى هذه الجرائد نشر هذه الأسماء تحت أى ظرف، وفى هذا كله إعتداء صريح على حرية هؤلاء الأشخاص فى التعبير عن آرائهم وعرض أخبارهم(١) .

على أن خطر تركيز الصحف وتجميعها فى كتل صحفية على هذا النحو قد سد الباب نهائياً أمام الصحف المستقلة فى الرأى وجعل حياتها عسيرة كل العسر ، بل جعل من هذه الحياة نوعاً من المغامرة التى لايستطيع أحد أن يقدم عليها ، وإلا أصابه من الإفلاس المالى ما لايستطيع معه أن يقوم من كبوته ويعاود التجربة .

والذى لاشك فيه أن حاجة الناس إلى صحف مستقلة فى الرأى أكثر من حاجتهم إلى نوع آخر من الصحف ذلك أن الرأى العام لايتكون بطريقة سليمة إلا عن طريق الصحف التى لاتربط نفسها بعجلة التكتلات أو التجمعات أو السلاسل الصحفية التى من هذا الطراز .

ثم إن لهذا النظام الذى نتحدث عنه خطراً على القارىء نفسه ، لأنه يحرمه حرية اختيار الصحف التى يقرؤها ويميل إليها ويتجاوب معها ، وأنى تكون له مثل هذه الحرية والتكتلات الصحفية تبعث إليه بما تريده هى من

---

(١) عبد الله البستانى . حرية الصحافة . ص ٣١٨ — نقلا عن الاتحاد القومى للصحفيين الإنجليز ص ٨

الصحف والمجلات لا بما يريده هو من هذه المطبوعات والمنشورات ؟
وندع الكلام عن التكتلات فى انجلترة إلى الكلام عنها فى :

أمريكا

فنجد أيضاً أنه فى أثناء الفترة التى تقع بين عامى ١٩١٤ ، ١٩١٨ ارتفعت حمى التكتل الصحفى هناك . وشملت هذه التكتلات صحف الصباح والمساء على السواء . وفى تلك الفترة التى نشير إليها ظهر رجل يقال له (فرانك مونسى) Frank Munsey واجتهد فى إنشاء سلسلة صحفية ضخمة ضمت إليها أو خضعت لها كثير من الصحف الصغيرة إذ ذاك . وباختصار أدمج هذا الرجل صحف الصن Sun والهرالد ، والميل ، والنيويورك برس ، وصحيفة جلوب Globe وغيرها من الصحف فى سلسلة واحدة خضعت كلها لإرادته ، وسارت على الطريقة التى رسمها لها :

وفى تلك الفترة التى أشرنا إليها كذلك ظهر رجل آخر يقال له (سكريبس هيوارد) Scripps Heward وقام بحركة مماثلة أدمج فيها صحفاً قديمة وأخرى حديثة وفى عام ١٩١٤ أصبحت السلسلة التى يمثلها هـذا الرجل تسيطر على ثلاث وعشرين صحيفة .

أصيب هـذا الرجل بالشلل فترك أمر هذه السلسلة لإبنيه جيمس ، وروبرت . ثم فى سنة ١٩٢٠ بلغ عدد الصحف التى تصدرها هذه السلسلة إثنتين وخمسين صحيفة صمدت منها فى الميدان تسع عشرة صحيفة تعتبر من أقوى صحف أمريكا على الإطلاق .

ثم ظهر بعد ذلك فى أمريكا رجل ثالث إسمه هرست W. R. Hurst بدأ بإدماج الهيران شيكاجو وصحيفة الإجزامنر Examiner ونتج عن هذا الإدماج ظهور صحيفة جـديدة باسم الهيرالد إجزامنر سنة ١٩١٨ . وثنى

الرجل بعد ذلك بإدماج صحيفة البوستون ديلى أد فرتايزر Borton Daily Advertiser فى جريدة الريكورد The Record . ولم تكد تنتهى سنة ١٩٢٢ حتى كان هيرست يمتلك هو الآخر إثنتين وعشرين صحيفة يومية وذلك فضلا عن إحدى عشرة صحيفة من صحف يوم الأحد . وذلك فى ثلاث عشرة مدينة من أكبر المدن فى أمريكا . وواصل هيرست شراء الصحف بنفس هذه الطريقة حتى وصل ما اشتراه منها إلى اثنتين وأربعين صحيفة تعرضت لخسائر جسيمة . وصمد منها فى الميدان سبع وعشرون فى سنة ١٩٤٠ .

وهكذا أخذت حركة التكتل الصحفى الأمريكى تنمو شيئاً فشيئاً حتى أصبحنا نستطيع أن نحصى منها فى سنة ١٩١٨ إثنى عشر تكتلا أو سلسلة ، ثم فى العقد الرابع من هذا القرن ارتفع هذا العدد إلى ستين سلسلة . وبلغت الصحف اليومية المندمجة فى هذه السلاسل ثلثمائة صحيفة . وهذا كله بالطبع عدا السلاسل الصغيرة التى لم نذكرها كما لم نذكر مثيلاتها فى انجلترة .

فطن هؤلاء وهؤلاء إلى أن امتلاك سلسلة من هذه السلاسل الصحفية من شأنه أن يحقق لهم فوائد كثيرة وأرباحاً طائلة ، وذلك فضلا عن الاقتصاد فى نفقات الإدارة الموحدة التى لا تحتاج إلى عدد ضخم من الموظفين كهذا العدد الذى تحتاج إليه هذه الصحف لو أن بعضها كان مستقلا عن بعض . على أن التسهيلات التى توفرها مثل هذه الإدارة الموحدة ذات قيمة كبيرة كذلك بالقياس إلى المعلنين الذين يعنيهم أن تقرأ إعلاناتهم فى أوسع رقعة ممكنة من الدولة أو الإقليم أو الوطن .

ألقى الكولونيل (فرانك فوكس) كلمة فى جمعية محررى الصحف الأمريكية عام ١٩٢١ لخص فيها آراء أصحاب التكتلات الصحفية الأمريكية ، وحاول أن يجد مبرراً للاتجاه نحو تركيز الصحف قال : « لقد تغيرت الظروف والأحوال وأصبح من مقتضيات هذا التغيير أن غدت السلاسل

الصحفية ضرورة من ضرورات الحياة الاقتصادية ، وهى ضرورة تدعو إليها عوامل كثيرة .

منها العوامل الاجتماعية ، ومنها العوامل التجارية ، ومنها العوامل الصناعية. فمن ناحية القارىء نجد أن تغييراً كبيراً قد أصابه فى الوقت الحاضر كما نجد أن هذا التغيير قد ترك آثار واضحة فى عاداته العقلية جعلته أكثر نهماً وشراهة فى التهام الأخبار والمعلومات فبينما كان هذا القارىء فيما مضى من الزمان يقنع بما تقدمه إليه أسرة التحرير فى صحيفة واحدة فقط من أخبار وافتتاحيات وصور وأعمدة وطرائف وأحاديث وتحقيقات . وبينما كان هذا القارىء يشترى الصحيفة غالباً لمجرد أنه يعجب باتجاهاتها أو بالسياسة التى تلتزمها إلى حد أن كان يضع هذه الصحيفة التى اختارها موضع التقديس والإجلال ، بل موضع الحرص والغيرة عليها غيرته على أهله وولده وأصدقائه فى الرأى والمذهب ، إذا بقارىء اليوم سرعان ما أخذت شهيته تنمو شيئاً فشيئاً ، وأصبح من العسير جداً إرضاؤه وجعله يكتفى بمائدة واحدة من موائد الصحف . وازدادت هذه الشهية عند القارىء وخاصة بعد أن تضاءلت الفروق بين الهيئات والطبقات . ومعنى ذلك باختصار أن الجيل الجديد من القراء يريد أن تقدم له الصحيفة أحسن ماهنالك من الأخبار والطرائف والصور والمعلومات . وعليه هو بعد ذلك أن يختار من كل هذه المواد أحسنها وأطرفها وأقربها إلى ذوقه ونفسه . وهذا الجيل أصبح لا يكتفى بالرغبة فى معرفة ما يصدر عن الناس فى مكان عام أو خاص . ولكنه أصبح حريصاً على أن يعرف ما يصدر من كل إنسان فى كل مكان . وما يفكر فيه هذا الإنسان كلما أمكن ذلك . ثم لا يكتفى القارىء الحديث بكل ذلك حتى نراه حريصاً على أن يجد فى صحيفته المختارة كل مايصبو إليه من المواد الفنية والعلمية والأدبية . ويريد أن يرى صورة لجميع هذه المواد فى كل لحظة دون أن يفكر

مرة واحدة فيما يتطلبه تحقيق ذلك من جهود . ونفقات ، ورسوم ، وصور وبرقيات ، واتصالات . والخلاصة إذن أن إجابة مطالب هذا الجيل الجديد من القراء إنما تعنى الإفلاس المحقق فى يوم وليلة لأية صحيفة من الصحف مهما بلغت إمكانياتها . ومهما كانت سعة انتشارها . ومن ثم لم يكن هناك غير حل واحد فقط لمواجهة هذه التطورات التى خضع لها القارىء وخضعت لها الصحف . وهذا الحل هو تكتل الصحف فى وحدات قوية تكون لها هذه القدرة المالية والميزات الاقتصادية التى تمكنها من مواجهة التطورات الحادثة . ذلك أن هذه التكتلات بما تحققه بالفعل من وفر كبير فى قيمة الأجور إنما تتيح فى الوقت نفسه لكل صحيفة من الصحف التى تندمج فى سلسلة واحدة أن تقدم لقرائها أفضل ما يخرجه العالم فى كل فرع من فروع المعرفة والتسلية .

، ثم إن المعلن هو الآخر كان عاملا كبيراً وفعالا من تلك العوامل التى دفعت بالصحف إلى التركيز والتكتل على هذا النحو ذلك أن الازدياد المستمر فى الانتاج يحتاج إلى زيادة مستمرة فى التوزيع والاستهلاك . وهما معاً يحتاجان من المعلن إلى معرفة دقيقة بمشكلات السوق ولقد وجد هذا المعلن ـ وهو يقلب دفاتره ـ أنه يدفع المبالغ الكبيرة للإعلان ، ولكنه لا يحصل إلا على فوائد هزيلة بالقياس إلى هذه المبالغ المدفوعة . فهو ـ مثلا ـ فى حالة صدور ثلاث جرائد مستقلة بعضها عن بعض ، نعنى غير مندمجة فى سلسلة أو تكتل من تكتلات الصحف ، يجد نفسه مضطراً إلى أن يعلن فى كل جريدة من هذه الجرائد الثلاث حتى يضمن أن يصل الإعلان إلى جميع من يظن أنهم زبائنه . ويتكرر الشيء نفسه كذلك فى حالة صدور ثلاث جرائد تخاطب كل جريدة منها مستوى معيناً من مستويات المعيشة . كأن تخاطب الأولى منها رجلا يستطيع شراء سيارة واحدة . وتخاطب الثانية رجلا يستطيع

شراء سيارتين وتخاطب الثالثة رجلا يستطيع شراء ثلاثة سيارات . وقد شعر المعلن أن الإعلان بهذه الطريقة باهظ الثمن ومن ثم لم يكن أمامه إلا سبيل واحد فقط، وهذا السبيل هو ظهور سبيل التكتلات الصحفية ، فنى استطاعة كل واحد منها أن تتعاون مع حلفائها على تحمل هذا العبء الذى يتطلبه الإعلان كما استطاعت أن تنهض بالعبء الكبير الذى يتطلبه القراء » .

هكذا يتضح مما سبق من حديث الكولونيل فرانك فوكس أن أنصار التكتل الصحفى يعتمدون على الحجج الآتية :

الأولى : ما يحققه التكتل الصحفى من الاقتصاد فى نفقات الصحف .

الثانية : ما يحققه التكتل كذلك من تنوع المادة الصحفية وزيادة التوزيع .

الثالثة : ما يحققه التكتل من إغراء للمعلن وزيادة الربح الذى يعود على الصحف من الإعلان .

غير أن للتكتل الصحفى جانباً آخر لم يتحدث عنه (فرانك فوكس) . وما كان له أن يتحدث عنه بحال ما . وهذا الجانب هو الاعتداء على حرية الآخرين من غير أصحاب التكتل الصحفية المذكورة ، وحرمانهم من التعبير عن آرائهم والمشاركة الحقيقية فى بناء المجتمع الذى يعيشون فيه على النحو الذى يرضى غالبية الأفراد المنتمين إليه .

لقد أثار العلماء هذه المشكلة فى كتبهم وأبحاثهم ومحاضراتهم وندواتهم . وأنكروا على أصحاب هذه التكتلات الصحفية التى ينفردوا بأفكار ينشرونها على شاكلتهم ، والآراء يبثونها على هواهم ، والمجتمعات يشكلونها بالطريقة التى تروق فى نظرهم . مع أنهم حفنة بسيطة من الناس قد لا يكون لهم الحق فى قيادة الجماهير ، وقد لا تكون لهم الثقافة العميقة التى يرتكزون

عليها فى قيادة الجماهير . ولفرض أن لهم هـــذه الميزات أو المواهب التى تساعدهم على هذه القيادة فكيف تضمن الأمة عدم انحيازهم لهوى الحاكم ، أو لرشوة الأجنبى ، أو لرغبة المذاهب التى لاتلاقى هوى من المجتمع ؟

لحقيق إذن بهذه الصحف ألا تكون متجمعة على هذا النحو الذى يوحى بالسيطرة . خليق بكل صحيفة منها أن تكون مستقلة عن بقية الصحف . جدير بكل صحيفة منها أن تعبر عن قطاع معـين من قطاعات البلد الواحدة أو الدولة الواحدة . إن صحافة الهيئات لا الأفراد هى الصحافة الرشيدة القديمة ، وهى الصحافة التى تمكن لأكبر عدد ممكن من الجمهور أن يعبر عن رأيه بصراحة ومن مجموع هذه الآراء البناءة يخلق المجتمع نفسه من جهة ، ويتكون مايسمى بالرأى العام من جهة ثانية . وبدون هذا لا يكون هناك وجود مطلقاً لمـا يسمى بالرأى العام فى أية أمة من الأمم . بل بدونه يصبح هذا الرأى أسطورة ينبغى للشعوب ألا تنخدع بها .

الصحافة والاحتكار

قلنا إن الصحافة صناعة وتجارة ورسالة . وقلنا إن الصحيفة أداة هامة فى تكوين الرأى العام ، وفى تحديد الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى كل جهة من جهات العالم الذى نعيش فيه ، وإن هذا الرأى لا ينبغى أن تستقل به جماعة قليلة من الناس هم أصحاب الصحف .

والصحافة من أجل ذلك يجب أن تحمى نفسها على الدوام من طغيان رأس المال . فلا ينبغى لها أن تكون خاضعة لمشيئة رجل بعينه ، هو صاحب رأس المال ليكون المتصرف الحقيقى فى أمورها ، والموجه الوحيد لسياستها واتجاهاتها . على أن ذلك إن جاز بالقياس إلى صحيفة واحدة فقط من الصحف التى تطالع القراء بطريقة دورية منظمة ، فإنه لا يجوز بالقياس إلى مجموعة من الصحف والمجلات تصدر كلها عن مؤسسة واحدة ، ويتحكم فيها جميعاً صاحب أكبر قدر ممكن من الأسهم التى اشتركت فى بناء هذه المؤسسة ؟

لقد أثار هذا الموضوع الخطير ضجة كبيرة فى انجلترة وغيرها من البلاد المتحضرة كما رأينا . وتساءل الناس عن مدى خضوع الصحافة لرأس المال ، وتوجيهات رأس المال ، وعن الفوائد والأضرار التى تنجم عن ذلك ؟

والذى نعلمه أنه ليس فى قانون انجلترة ما يمنع أن تكون المنشآت الصحفية فى قبضة رجل واحد ، أو مجموعة من الرجال أو فى يد شركة مساهمة

أسهمها إسمية وغير قابلة للانتقال إلا بعد موافقة مجلس الإدارة .

ونحن نعرف ـ مثلا ـ أن ملكية (التيمس) تعود إلى الكولونيل ج ج استور ، وأن ملكية (الديلى تلجراف) تعود إلى الفيكونت كامروس وملكية الديلى اكسبريس تعود إلى اللورد بيفروك . أو أنه المالك للأكثرية الساحقة من أسهم هذه الجريدة ، وهكذا شاء القانون الإنجليزى ألا يتدخل فى إنشاء الصحف على اعتبار أن ذلك عمل تجارى . والإنجليز يأخذون إلى اليوم بمبدأ حرية التجارة . وفى ذلك يقول مستر إيفورى توماس أحد محررى التيمس(١) : « إن الجريدة الإنجليزية هى أحسن مثال للمبدأ القائل ببقاء الأصلح ، وكلمة (الأصلح) لا تعنى بالضرورة (الأحسن) ولكن الأصلح لملاءمة الظروف . فيجب على الجرائد التى تريد أن تعيش أن تتلاءم دائماً مع الظروف . والظروف فى تغير مستمر ، فينبغى للجريدة أن تعدل فى ورقها وحروف طبعها وطريقة تنسيقها ، وفى محرريها متى كفوا عن إرضاء الجمهور . بل عليها أن تعدل فى آرائها إذا كانت هذه الآراء قد بليت وعفا عليها الزمن » !! .

من أجل هذا رأينا أن الاتحاد القومى للصحفيين الإنجليز فى مدينة ليفربول اقترح على الحكومة فى ١٩ إبريل سنة ١٩٤٦ أن تبادر إلى التحقيق فى هذه الموضوعات بالذات وهى :

أولا — ملكية الصحف وتمويلها والرقابة عليها وعمل مثل ذلك بالقياس إلى المجلات ووكالات الأنباء .

ثانيا — مدى استعداد الصحافة القومية المستقلة لمقاومة التنافس المتزايد بينها .

---

(١) عن تيرو Terou فى كتابه Economie et Législation de la press ص ١٤٢ .

ثالثاً — مدى ما شجعت عليها التكتلات الصحفية من احتكار رءوس الأموال .

رابعاً — سلطان الإعلانات على الجريدة وخضوع الجريدة لها فى تقديم بعض الأخبار وحذف بعضها الآخر ونحو ذلك .

خامساً — العبث ببعض الأخبار المهمة والإتيان بها أحياناً فى زحمة الأخبار الأخرى غير المهمة بقصد تضليل القارىء .

وفى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩ طلب نواب حزب العمال من المجلس الموافقة على الاقتراح الآتى :

« يرى هذا المجلس تقديراً للاهتمام المتزايد الذى يبديه الجمهور بشأن الاتجاهات الاحتكارية والإشراف على الصحافة ورغبة فى دعم حرية التعبير عن الرأى بطريق هذا الإشراف على الصحافة وحرصاً على إمكان الحصول على أكبر قدر مستطاع من الدقة فى عرض الأخبار على الجمهور أن تؤلف لجنة ملكيته برلمانية للتحقيق فى مالية الصحافة أو الإشراف عليها وعلى إدارتها وملكيتها » .

وبعد مناقشات عنيفة استغرقت ست ساعات ونصف ساعة وافق مجلس العموم البريطانى على الاقتراح المذكور بأغلبية ٢٧٠ صوتا ضد ١٥٧ صوتا.

واجتمعت لجنة التحقيق الملكية البرلمانية الإنجليزية فى المدة ما بين سنة ١٩٤٧ ، سنة ١٩٤٩ وقامت بدراسة هذه الموضوعات التى سبقت الإشارة إليها — ومن أهمها موضوع الاحتكار وأثره فى حرية الصحافة . وقدمت فى نهاية الأمر تقريراً يشتمل على أكثر من ٦٧٠ فقرة .

واعترف التقرير بوجود خمسة تكتلات صحفية كبيرة سنذكر بياناً موجزاً عنها فى الفصل القادم — تقوم كل واحدة منها على إصدار عدد

كبير من الصحف فى جميع أنحاء المملكة المتحدة البريطانية .

كما اعترف التقرير بأن كبار المساهمين فى هذه المؤسسات هم الذين يديرون بالفعل سياسة هذه الصحف والمجلات بل أن بعضهم يرأس بالفعل تحريرها ، ويكتب بنفسه كثيراً من مقالاتها الافتتاحية . ومعنى ذلك أن ميول رجل كاللورد روزمير أو آخر كاللورد بيفربروك وأمثالهما من أصحاب تلك التكتلات أو المؤسسات لا بد أن تنعكس على الرأى العام ، ولا بد أن تكون هى وحدها القادرة على الاستيلاء على مشاعر القراء .

وهنا تساءل الناس وكان من حقهم أن يتساءلوا باستمرار هل يتفق مع الصالح العام أن يكون لرجل واحد من هؤلاء الرجال حق استخدام كل هذا العدد من الصحف والمجلات بقصد الدعاية لهدف معين أو لفكرة معينة ، وذلك لمجرد أن هذا الرجل يملك أكبر عدد من الأسهم فى هــــذه المؤسسة ؟ ثم ماهى الخطوات التى يمكن اتخاذها فى مثل هذه الحالة لكى يضمن الشعب أن سياسة التحرير التى تتبعها سلسلة صحفية من تلك السلاسل chains تصدر عن وعى كامل وصحيح للمصلحة العامة لا الخاصة ؟ .

تلك مشكلة من المشكلات الصحفية شغلت بال المفكرين فى العالم وشغلتنا نحن كذلك فى قسم الصحافة بجامعة القاهرة .

وقد انتهى بنا البحث إلى نتيجتين هامتين ناقشهما التقرير البريطانى الذى أشرنا إليه . والنتيجتان هما :

الأولى : العمل على إبعاد الأفراد والشركات التجارية عن ميدان صناعة الصحف . وقصر هذا الحق (وهو حق إصدار الصحف) على الهيئات والجمعيات التى تنظم أفراد الشعب فى أى قطر من أقطار العالم .

الثانية : تأميم صناعة الصحف وذلك بقيام شركات تعاونية تعتبر

جزءاً من الحكومة وتكون مهمتها طباعة الصحف بناء على عقود مبرمة بينها وبين تلك الشركات التعاونية بحيث تستطيع هذه الشركات أن تقدم لجميع الصحف على السواء من الخدمات كل ما كانت تقوم به المؤسسات الصحفية الحرة قبل ذلك .

أجل — ناقش التقرير رؤساء الصحف البريطانية فى مثل هذه الأفكار أو المقترحات على أساس من الواقع والمشاهدات وفى التعليق على الاقتراح الأخير . وهو الاقتراح الخاص بتأميم صناعة الصحف — قال التقرير فى الفقرة رقم ٥٩١ :

« إن اعتراضنا على ذلك لا يقتصر فقط على أن هذا الاقتراح لا يحقق الغرض منه . فالحقيقة أن أية مطبعة من المطابع تستطيع أن تقدم للناشرين خدمات جليلة من هذا النوع . ولكن هناك كثير من الاقتراحات التى لا تقل أهمية عن الاعتراض السابق . وهو أن إصدار صحيفة جديدة مشروع لا يستطيع امرؤ أن يتكهن بنتائجه فأين الضمان على أن الصحيفة ستلقى الرواج المطلوب ؟ أليس من الجائز أن الصحيفة التى تتعهد بطبعها شركة من الشركات المؤممة تبوء بالفشل بعد مدة لا تزيد عن ستة أشهر ؟ وبذلك نجد الشركة المؤممة نفسها وقبل أن يتم تسديد تكاليف الطبع — قد أنفقت مبالغ طائلة فى شراء المعدات والمبانى ثم لم يعد شىء من ذلك بفائدة على رأس المال وإذ ذاك ستضطر مثل هذه الشركات — رغبة منها فى حماية نفسها ضد هذه الأخطار إلى التأكد أولا — ليس فقط من قوة الضمانات المالية للناشر — بل من فرص النجاح المختلفة التى أمام الصحيفة . وهكذا يتجاوز الأمر الحدود المالية إلى الاعتبارات السياسية وغير السياسية وبذلك يصبح الفصل فى كل مشروع جديد يتقدم به صاحبه إلى الشركة المؤممة أمراً عسيراً قلما يجد الحل . »

معنى ذلك أن المشكلة مازالت تنتظر الحل من جهة ، وإنها خليقة بتفكير المفكرين من جهة ثانية . ذلك أن الخلاف لا يقع بين المتناظرين فى هذه المشكلة حول الجانب النظرى أو الفلسفى وإنما يقع بينهم حول الجانب التنفيذى ونحن واثقون من أن المهتمين بهذا الجانب سيتفقون قريباً على حل مناسب .

ولكن أليس فى وسعنا أن نرد على اللجنة التى أبدت هذا الاعتراض بأن مشروع تأميم الصحافة بهذه الطريقة كأى مشروع آخر من المشروعات الاقتصادية المعروفة إنما يتألف من وحدات أو أجزاء أو صحف ودوريات كثيرة يتحمل بعضها نفقات بعض ويقوم بعضها بخسائر بعض ؟ ثم أليس ذلك ما يحدث بالفعل مع بعض المشروعات الحكومية الأخرى فى بلاد كانجلترة وأمريكا ومصر ؟

إن تأميم صناعة الصحافة كتأميم الطب كتأميم التعليم كتأميم المرافق الحيوية الأخرى ، الأمة لا تحتاج إلى أكثر من اقتناع الحكومة والشعب بوجاهة الفكرة .

وقبل أن ندع الكلام عن الاحتكار فى الميدان الصحفى يجمل بنا أن نشير إلى بعض الأمثلة السيئة من هذا الاحتكار فى العالم . نذكرها لمجرد العبرة . وليعلم القراء أن السلام فادح التكاليف بالقياس إلى رجل الأعمال ورجل الصحافة فى أمريكا فى الوقت الحاضر ، وأن من مصلحة الاستعمار فى أى شكل من أشكاله الإبقاء على هذا الاحتكار بأى شكل من أشكاله كذلك ، وأن على الصحافة فى وقتنا هذا تقع المسئولية الكبرى فى بقاء العالم على هذه الحالة التى تنذر بالخطر .

مرت البشرية بتجربة خطرة كان فيهـــا تجار السلاح فى أوروبا يسيطرون سيطرة تامة على الصحافة ، وكانت الصحافة من جانبها قد أثرت

ثراء فاحشاً بسبب ذلك . وكان هذا الثراء الفاحش هو الثمن الذى اشترى به تجار الحروب فشل مؤتمر نزع السلاح فى النهاية فقد أوعز تجار الأسلحة إلى الصحف أن تنشر الرعب والفزع فى أرجاء أوروبا ، وأن تخوف الناس من قرب وقوع الحرب وأن تهيئ الأذهان لذلك تهيئة كاملة .

وكشف الزعيم الهندى جواهر لال نهرو عن هذه الحقيقة فى كتابه « لمحات من تاريخ العالم » بقوله (١) .

« إن الحرب والاستعداد للحرب يعنى مكاسب كبيرة لشركات الأسلحة وهى الهيئات التى تتاجر فى الموت بالجملة ، وتبيع أدوات الدمار لكل من يدفع الثمن الذى تحدده . وإن أى تفكير فى نزع السلاح معناه إفلاس هذه المصانع وبوار تجارتها . ولذلك كان من الطبيعى أن يبذل أصحابها أقصى الجهود لمنع وقوع هذه الكارثة بالنسبة لهم .

ولذا أبدت هذه المصانع نشاطا كبيراً عن طريق الصحافة ونجحت فى بث روح الفزع من الحرب وفى حث الحكومات على انتهاج سياسة التسلح . بل إن هذه المصانع أخذت فى نشر تقارير كاذبة عن النفقات الحربية لبعض البلاد بقصد إغراء البلاد الأخرى على زيادة نفقات التسلح . وهكذا اشترت هذه المصانع ذمم أصحاب الصحف . وحين عرض فى مؤتمر الاقتراح الخاص بتحريم صناعة الأسلحة فى العالم لاقى هذا الاقتراح من جانب الحكومة البريطانية معارضة قوية . وهذا كله بعض ما حدث فى مؤتمر نزع السلاح الذى عقد فى جنيف سنة ١٩٣٢ » .

وإذن سياسة الاحتكار لا تمتد فقط إلى الصحافة بل تمتد أيضا إلى كثير من السلع التى تحتاج إليها الشعوب والحكومات فى الوقت الحاضر : فهى تمتد إلى صناعة الصلب اللازم فى صناعة الأسلحة وإلى صناعة السيارات

---

(١) أنظر الكتاب المذكور ص ٩٢٤ — ٩٢٥ .

وغيرها من أدوات الترف أو الأدوات التى تعتبر من لوازم الحياة العادية ونحو ذلك .

والاحتكار فى ذاته عدو الحرية وعدو الديمقراطية والطريق الوحيد لتحكم القلة فى مصائر الكثرة . وكما يكون وجه الاحتكار كريهاً فى نظر الرجل الاقتصادى النزية فكذلك يبدو هذا الوجه كريهاً فى نظر الصحافى المستنير . أو الصحافى المتحمس لما فيه خير البشرية .

إننا إذن أمام الاحتكار أقل من الأطفال فى بيت أبيهم قبل أن يبلغوا سن الرشد وقبل أن يستطيع كل واحد منهم أن يستقل ببيت كبيت الأب . لابد أن تأتمر بأوامر هذه القلة من الناس وهم أصحاب رءوس الأموال ، ولا مفر لنا من العمل على هواهم ولو كان فى ذلك ما يؤدى بنا إلى الهاوية .

وسنرى فى فصل من الفصول التالية كيف سرى سرطان الاحتكار فى فى جسم الصحافة ، بل فى وسائل الإعلام كافة . وسنرى أن المؤسسات الصحفية فى أمريكا وأوروبا لا تقتصر على ملكية الجرائد والمجلات بل تتجاوزها إلى ملكية المحطات الإذاعية والتليفزيون ووكالات الأنباء . فأى قدر إذن من الحرية بقى للمواطن العادى فى أمريكا وأوروبا ما دامت الأنباء ترد إليه بطريقة خاصة . وما دامت الأفكار تصاغ له بطريقة خاصة وما دامت هذه الفئة القليلة من أصحاب رءوس الأموال تبنى عقله وزوقه بطريقة خاصة ؟ .

وبعد هذا وذاك يقال عن الجمهور فى أوروبا وأمريكا إن له حرية فى إبداء آرائه ، ويقال عن الرأى العام فى تلك البلاد المتحضرة أن له وجوداً لا سبيل إلى نظامه ! ! اللهم إن هذا كذب فى تصوير الحقيقة ، ومبالغة فى تضليل الجماهير المظلومة . والسبب فى وجوده حصر الصحافة فى هذه الفئة القليلة .

المشكلة الخامسة

الصّحافة والإثارة

(وبها فصلان)

الفصل الرابع عشر

صحافة الخبر وصحافة المقال

مرت الصحافة المصرية منذ نشأتها إلى قيام الحرب العالمية الثانية بثلاث مراحل أو ثلاثة أطوار . فى الطور الأول – وكان يمثله أصدق تمثيل رفاعة الطهطاوى – كانت صحافتنا المصرية لا تكاد تعنى بأكثر من الأغراض الثقافية كنشر الآداب العربية القديمة من جانب ، ونقل الآداب والعلوم الأوروبية إلى اللغة العربية من جانب آخر . وفى الطور الثانى من هذه الأطوار الثلاثة – وكان يمثله تمثيلا صادقاً كذلك رجال منهم الشيخ محمد عبده والسيد عبد الله النديم – عنيت صحافتنا المصرية – فضلا عن الأغراض الثقافية – بغرضين جديدين هما الغرض الاجتماعى والغرض السياسى . وكانت مصر محوطة إذ ذاك بجملة من الظروف السيئة التى أوجبت على صحافتها أن تجرى هذا المجرى .

ثم فى الطور الثالث من هذه الأطوار – وكان يمثله ثلاثة رجال أو أربعة. وهم السيد على يوسف والزعيم الشاب مصطفى كامل والأستاذ أحمد لطفى السيد والأستاذ أمين الرافعى صاحب جريدة الأخبار – كانت صحافتنا تهدف بنوع خاص إلى مساندة الحركة الوطنية التى اقترنت بحكم عباس حلمى الثانى . ولذا أطلق المؤرخون على هذه الفترة من فترات الجهاد الوطنى إسم « الطور الصحافى من أطوار الحركة الوطنية » .

لقد ضربت المثل هنا بالصحافة المصريه لأنها الصحافة التى كان تدرجها ملائما لسنة التطور الذى تخضع له الأمم عادة. بل ضربت المثل هنا بالصحافة المصرية لأدل القارىء على حقيقة من حقائق التاريخ البارزة . وخلاصتها

أن الصحف المصرية – ومعها الصحف العربية – كانت فى عهودها السابقة (صحافة رأى) قبل كل شىء ، وبمعنى آخر كانت صحافة ذات رسالة . فهى فى المرحلة الأولى من مراحلها تهدف إلى تنوير الشعب العربى ووصله بالثقافتين الشرقية والأوروبية . ولذا شجعت الصحافة هذين الرافدين من روافد العلم والأدب حتى أصبحا يصبان معاً فى نهر الثقافة العام . لذلك الوقت .

وهى فى المرحلة الثانية تهدف إلى الإصلاحين السياسى والاجتماعى إلى جانب الهدف الثقافى . ثم هى فى المرحلة الثالثة تضع كل إمكانياتها فى خدمة الحركة الوطنية ، ومقاومة الاحتلال البريطانى ومن هنا كانت هذه المرحلة الأخيرة تمثل العصر الذهبى لما سمى فى مصر (بصحافة الرأى) .

ولم يكن إلا أخيراً وقبيل الحرب العالمية الثانية أن اتجهت الصحافة المصرية وجهـــة أخرى . فأصبحت (صحافة خبر) وساعدتها ظروف الحرب واتجاهات الصحافة العالمية بعد ذلك على المضى فى خطتها الجديدة .

وإذا أردنا أن نعرف بوضوح متى بدأت الصحافة المصرية على هذا النحو قلنا إن ذلك إنما يقترن بظهور (صحيفة المصرى) . وكانت ملكا فى أول الأمر لثلاثة رجال وهم محمود أبو الفتح وكريم ثابت ومحمد التابعى . وفى العدد الأول من أعداد هذه الصحيفة بتاريخ (١١ من أكتوبر سنة ١٩٣٦) كتب التابعى يقول :

(ووعد واحد فقط هو الذى نتقدم به إلى القراء وهو أن نحاول – ما استطعنا – أن ندخل على المصرى دائما لوناً من روح العصر الذى نعيش فيه – عصر السرعة والاختزال والقصد إلى الهدف من أقصر طريق – عصر الأنباء والأخبار ودائماً الأخبار ... الخ .

تلك شهادة صريحة من رجال الصحافة بتحولها من ذلك الوقت من صحافة رأى إلى صحافة خبر . وإن كانت ثم أمور أخرى مهدت السبيل لهذا

التحول الأخير . وليس شك فى أن من هذه الأمور نشوب الثورة المعروفة بثورة سنة ١٩١٩ . وهى الثورة التى لفتت أنظار الجمهور المصرى إلى أهمية الأخبار ، وجعلته يتتبع باهتمام تحركات الزعيم سعد زغلول وصحبه فى أرجاء أوروبا سعياً وراء الوصول إلى حل مقنع للقضية المصرية .

معنى ذلك باختصار أن الصحافة المصرية من هذه الناحية كانت مخالفة بعض الشيء للصحافة الأوروبية . فقد كانت هذه الصحف الأوروبية حتى العصور الحديثة صحف أخبار . وكانت الأخبار الرسمية أو السياسية أو الحزبية حتى نهاية القرن الثامن عشر هى كل شيء فى أوروبا ثم لم تكد تظهر الديمقراطية حتى هفت إليها نفوس الناس فى كل من أوروبا وأمريكا الشمالية فظهرت صحافة الرأى وحلت محل صحافة الخبر ، وبلغت صحافة الرأى أوج عظمتها بقيام الثورة الفرنسية وظهور الأحزاب السياسية .

ثم فى أثناء القرن التاسع عشر بقى لصحافة الرأى سلطانها الكبير على قلوب الأوروبيين والأمريكيين واستمر الحال على ذلك حتى كاد القرن التاسع عشر أن ينتهى وكاد القرن العشرون أن يبتدىء . وإذ ذاك فقط ظهرت مدرسة جديدة من مدارس الصحافة . كانت ثمرة من ثمرات التقدم الصناعى ، ونتيجة من نتائجه وإذا ذاك فقط تحولت الصحافة — كما قلنا فى الفصول الماضية — إلى صناعة وتجارة فى وقت معاً — وخضعت الصحافة الأمريكية بنوع خاص لرأس المال . ولجأت تلك الصحافة حينذاك إلى بدعة (التكتلات الصحفية) التى تحدثنا عنها . واضطرها كل ذلك إلى أن تسعى وراء الخبر ومتابعة الخبر بكل الطرق . وتكلفت فى سبيل الأخبار ومتابعتها كثيراً من العنت ، بل خاضت كثيراً من الباطل حتى لقد لجأت إلى طريق الإثارة والتهويل والمبالغة والكذب أحياناً فى صياغة الأخبار . وفى مثل هذه الأحوال لا يصبح هناك مجال أمام الصحف لتفكر فى أول واجب

من واجباتها وهو واجب التوجيه والإرشاد ومفضلة إياه على واجب التسلية والإمتاع .

* * *

ذلك مجمل التاريخ الصحفى فى عالم اليوم ، ومنه نستطيع أن نعرف أن صحافتنا العربية مرت بطور خطير من أطوارها كانت فيه بحق (صحافة رأى) . وأبلت فى ذلك الطور من البـــلاء الحسن ما يضع هذه الصحافة فى مصاف الصحف الكبرى فى العالم .

لقد احتفت الصحف المصرية إذ ذاك بمقالات الرأى إلى حد أن رجلا كالسيد عبد الله النديم كان يصدر عدداً كاملا من أعداد جريدة (الأستاذ) وفيه مقال واحد فقط يتهافت الناس على قراءته كتهافت الناس فى أيامنا هذه على عرض جديد فى دار من دور السينما أو المسرح أو أشد من ذلك درجة وكالنديم فى ذلك بقية الكتاب الآخرين من أمثال محمد عبده وعلى يوسف ولطفى السيد ومصطفى كامل وسعد زغلول وأمين الرافعى وعبد القادر حمزة وحسين هيكل وغيرهم

* * *

ليس معنى ذلك مطلقاً أننا نغض من شأن (صحافة الخبر) أو أننا لا نقدر إلا نوعاً واحداً فقط هو (صحافة الرأى) . كلا — فإننا نعتقد أن الصحافة فى كل بلد من بلاد العالم تحتاج إلى هذين النوعين معا . والصحيفة الواحدة فى أى بلد من بلاد العالم لابد أن تشتمل على هذين النوعين معا . وتلك بديهة من بديهات الصحافة ليست محلا لمنافسة .

غير أن الفكرة التى ذهبنا إليها فى هذا الكتاب واضحة لا لبس فيها ولا اتهام . فهى تدعو إلى أن تقوم الصحافة بجميع واجباتها المعروفة ، وألا تكتفى بواجب واحدمن الواجبات ، تحصرفيه همها ، وتجعله المورد الوحيد لها ، وتنسى إلى جانبه أنها مسؤولة عما هو أكثر من ذلك .

إن الصحافة — كما قلنا مراراً — رسالة وصناعة وتجارة فى آن واحد . والصحيفة التى تبيع الأخبار وتكتفى بذلك لا تقوم بواجبها نحو الأمة والحكومة . بل الصحيفة التى تتبع سياسة (الخبر للخبر) إنما تنحرف بمهمتها الجليلة إلى أسوأ السبل ، وتتحول فى نظر الرأى العام من صحافة ذات رسالة إلى صحافة ذات تجارة . ومن هنا تنشأ المشكلة :

فهل يليق بالأمة الرشيدة أو الحكومة الرشيدة أن تتخلى عن حماية صحف الرأى وأن تتركها فريسة لصحف الخبر ، أو هدفاً لمنافسة هذا النوع الأخير من الصحف ؟

إن المنطق والمصلحة تقضيان بغير ذلك . . .

فصحف الخبر هى التى تقوم بتسلية الجماهير وشغل أوقات الفراغ عند هذه الجماهير ولا شىء أكثر من ذلك فى حين أن صحف الرأى هى التى تبنى المجتمعات وتلقى الضوء كاملا على وجوه النقص فى هذه المجتمعات وعليها تعتمد الحكومات فى رسم الخطط السياسية والاقتصادية اللازمة لمواجهة هذه الحالة .

ونستطيع أن ننظر فى تاريخ الكتّاب الكبار فى كل أمة من الأمم ولتكن الأمة المصرية ، فنرى أن كل واحد من هؤلاء الكتاب قد وضع بيده لبنة من لبنات البناء وترك لمن بعده وضع اللبنة الأخرى حتى أتى الوقت الذى تم فيه البناء على صورته الأخيرة،أنظر معى إلى رفاعة الطهطاوى، ومحمد عبده ، والنديم ، وصاحب الأهرام ، وعلى يوسف ، ومصطفى كامل ، وأحمد لطفى السيد ، وأمين الرافعى ، وسعد زغلول ، وأحمد حافظ عوض ، وعبد القادر حمزة ، ومحمد حسين هيكل ، وتوفيق دياب ، نجد أن كل واحد من هؤلاء شارك بقلمه فى بناء هذه الأمة ، حتى أن دراسة التاريخ المصرى

بالمعنى الصحيح لا تكون إلا من خلال دراستنا لهذه الشخصيات كل على حده . وهذا كله بالقياس إلى ماضى الأمة . أما بالقياس إلى حاضرها فإننا نلاحظ أن صحيفة الرأى فى كل بلد من بلاد العالم هى الشريكة الحقيقية للحكومة فى وضع سياستها الداخلية أو الخارجية ، وهى المسؤولة دائماً أمام الرأى العام عن كل ذلك .

وصحيح أنه من الصعب على الصحف التى من هذا النوع أن توفق بين تقديم مواد الرأى من جهة ومواد التسلية وتسرية هموم النفس من جهة ثانية . وصحيح أن مهمة الصحافة فى ذلك صعبة غير هينة . ولكنها على كل حال ممكنة . متى استطاعت الصحف أن تقوم قياماً حسناً بهذين الدورين معاً . وأن تنهض بالواجبين على السواء .

على أنه حين يبدو من المستحيل على صحيفة الرأى أن تقف فى الميدان أمام صحيفة الخبر فهنا ينبغى للحكام أن يفكروا فى الأمر جيداً .

فمن الحكومات من ترى أن من العدل والإنصاف فى مثل هذه الحالة أن تقدم المساعدات المالية لصحيفة الرأى حتى تقف على قدميها وتحتفظ بحياتها وتمارس عملها إلى جانب صحيفة الخبر . ومن الحكومات من ترى أن من العدل والإنصاف أن تخص جرائد الرأى بقسط من الإعلانات الحكومية الكثيرة يكون أكبر من القسط الذى تجعله لجرائد الخبر فى مثل هذه الحالة .

بل من الحكومات من تؤثر صحف الرأى بأخبارها الرسمية الهامة وتحجب بعض هذه الأخبار عن صحف الخبر . وإن كان فى هذا الحل الأخير مالا يتفق وعدالة الحكام ، ولا ينطق وكرامة المهنة .

ومن الحكومات من توحى إلى صحف الرأى بمشروعات مضمونة

النجاح تؤدى إلى مضاعفة الدخل الناتج عن التوزيع .

لقد يكون فى هذا كله بعض الخير ولكن خير منه فى نظرنا هو مهارة أصحاب الصحف أنفسهم ، وإفساحهم المجال أمام المواهب العظيمة فى التحرير والإخراج ، والصحفى الموهوب يستطيع فى سهولة ويسر أن يقدمه بتنويع المادة التى يقدمها لقرائه . وذلك بالضبط ما كان يفعله السيد عبد الله النديم فى القرن الماضى ـ قرن البداوة الصحفية فى مصر ـ فقد استطاع هذا الرجل العجيب أن يقدم لقراء مجلة (التنكيت والتبكيت) منذ العدد الأول من أعدادها ألوفاً كثيرة من الصحافة المقروءة. فكان يكتب (المقال الرمزى) لخاصة الخاصة . وكان يكتب المقالات المعتادة لطبقة المتوسطين فى الثقافة . وكان يكتب باللغة العامية بضع حكايات هدفها الإصلاح الخلقى والإصلاح الاجتماعى لبقية أفراد الشعب . وهكذا كان هذا الرجل الموهوب قادراً على أن يقدم لكل صنف من الناس الغذاء الذى يلائم عقولهم ، ويتفق وميولهم ، ويكون فيه إرشادهم وتوجيههم ، كما يكون فيه كذلك تسليتهم والترويح عن نفوسهم ومن هنا كان النديم صحفى مصر فى القرن الماضى بدون منازع .

وإذا كان هذا صحيحاً بالنسبة للقرن الماضى الذى قلنا أنه قرن البداوة فى الصحافة فكيف لا يكون هذا أصح بالنسبة للقرن الحالى الذى أصبح فيه الصحفيون يملكون من وسائل التحايل فى التحرير ما لم يفكر فيه الأقدمون الأولون ؟

أليس يستطيع الكاتب الحديث أن يبتدع الشخصيات الصحفية ابتداعاً ، وأن يخترع الأحاديث اختراعاً ، وأن يدير على ألسنة هذه الشخصيات التى ابتكرها خياله ما يريد من وجوه النقد أو اللذع ؟

أليس يستطيع الكاتب الحديث أن يجرى كلامه على ألسنة الحيوان

والطير ، ويصنع فى ذلك صنيع (كليلة ودمنة) منذ أكثر من ألف سنة ؟

بلى — يستطيع الكاتب الصحفى أن يسلك جميع هذه الطرق وأن يقدم لقرائه جميع هذه الصور ، وأن يجعل من صحيفته تحفة فى يد القارىء تستريح إليها نفسه وبصره ، ويجد فيها ما يساعده على هموم هذه الحياة ، كما يجد فيها بعد هذا كله من الآراء والأفكار وخلاصات العلوم والآداب ما ينفعه وينفع المجتمع .

صحيح إن مسرحية الحياة كما تجد التعبير عنها عند الأدباء والشعراء وكتاب القصص تجد هذا التعبير عنها كذلك عند رجال الصحف . وفى مسرحية الحياة الكثير من حوادث الخير والشر معاً . وربما كانت حوادث الشر تسترعى انتباه الناس فى الغالب أكثر من حوادث الخير . ولكن الذى يحدث عادة فى الصحافة أننا نجد (صحف الخبر) تهتم بأخبار الجنس وأخبار الجريمة وتجرى وراء الأنباء التافهة الحقيرة وتصرفها هذه العناية عن الجرى وراء العنصر الثانى من عناصر الصحافة وهو عنصر المقالة .

فخبر العروس التى زفت إلى عجوز وماتت ليلة زفافها ، وخبر التلميذة التى انتحرت فى العاشرة من عمرها لأنها وقعت فى غرام شاب لم تستطع أن تبوح له بسرها . وخبر الزوجة التى سئمت زوجها فى حين غرة فتركته لتقضى أياماً فى فندق هيلتون بعيداً عن بيت زوجها . وخبر المرأة التى وجدت مقتولة فى الصحراء قرب الهرم .

كل هذه أخبار يمكن نشرها ولا اعتراض لنا على نشرها . وإنما الاعتراض على طريقة النشر من جهة . ثم على متابعة هذه الأخبار بحجة إشباع فضول القراء من جهة ثانية . مع أن هذه الأخبار فى نظر الجمهور لا تستحق أن تكتب لنا العنوانات الرئيسية العريضة التى تحتل المكان

الأعلى من الصحيفة الأولى . وهذه الأخبار فى نظر الجمهور كذلك لا تستحق متابعتها من جانب الصحف إلى الدرجة التى تعمد فيها مندوبو الأخبار إلى مضايقة الناس فى منازلهم ، وإزعاجهم فى مكاتبهم ، واختلاق الأحاديث عليهم ، ونسج القصص حولهم ونحو ذلك ! !

على أن من الصحف ما يهبط بالمستوى الإخبارى إلى أكثر من هذا الحد . فنجدها تحرص على أن تفى القراء بالموعد الذى ينام فيه المغنى الفلانى، والموعد الذى يستيقظ فيه ، كما نجدها تهتم بذكر السيجار الذى يدخنه هذا الممثل أو ذاك . ونقرأ فى بعض الصحف « شوهد الوزير الفلانى يحتسى فنجاناً من القهوة فى الأمريكين » . أو نقرأ « شوهدت الراقصة الفلانية وهى تستعرض بعض الأزياء فى شيكوريل » ونحو ذلك من الأخبار التى لا تساوى قيمة المداد الذى طبعت به . لولا أن صحيفة الخبر عودت القراء على تزويدهم بالأخبار التى من هذا النوع .

* * *

وقصارى القول أنك تستطيع أن تلمس فى صحيفة الخبر بعض السمات التى تميزها عن صحيفة الرأى . ومنها على سبيل المثال :

١ — أنها تكتب المقال الذى تضطر إلى كتابته فى شكل عمود صغير بالغ فى الصغر . وحجتها فى ذلك أنها لا تريد أن تترك للمقال حيزاً صحفياً كبيراً هو فى نظرها أولى بأن يملأ بالخبر المثير ، أو متابعة الخبر المثير ، أو يملأ بالإعلان الذى يدر على الجريدة الربح الوفير ونحو ذلك .

على حين أن صحيفة المقال تجعل الأهمية الأولى لهذه المـادة الصحفية الهامة . وتضحى فى سبيلها بالإعلان نفسه فى بعض الأحيان مادام موضوع المقال ممـا يهم القراء ، ويعود بالمصلحة الحقيقية عليهم وعلى المجتمع .

٢ — ومن سمات صحافة الخبر عنايتها البالغة كذلك بكتابة الخرافات وتتبع حوادث الدجل والدجالين وتسلية القراء بهذه الأخبار التى تجعل لها عنوانات عجيبة ليس فيها شيء من احترام الجريدة لعقل القارىء .

على حين أن صحيفة الرأى تعرض لهذه الأخبار فى بعض الأحيان ولكن لتنقدها وتسفه القائلين بها ، وتظهر فى أثناء ذلك بمظهر الرجل الحريص على أن يحترم محدثه ، فلا ينزل به أو بعقله إلى الدرجة التى عليها الأطفال أو البله أو المجانين ونحوهم .

٣ — ومن سمات صحيفة الخبر كذلك اهتمامها البالغ بأخبار الممثلين والممثلات والمغنيين والمغنيات والراقصين والراقصات ، وأخبار أولاد الذوات وهم أبناء الأغنياء أو طبقة «المتعطلين بالوراثة» كما سماهم بذلك الرئيس جمال عبد الناصر فى بعض الخطب . ثم العناية التامة بالأخبار الشخصية البحتة ببعض البارزين فى المجتمع .

على حين أن صحيفة الرأى تظهر اهتمامها الأكثر برجال الفكر والأدب ، ولا تنس إلى جانب هذا أن تهتم برجال الفنون على اختلافها ؛ كالرسم والنحت والتصوير والتمثيل والموسيقى .

٤ — ومن سمات صحافة الخبر الميل أحياناً إلى (صنع الأخبار) بطريقة أدنى إلى التعسف منها إلى أى شيء آخر . وكثيراً ما تكون هذه الأخبار المختلفة مما يهم الجمهور القارىء . كخبر عن لص هارب من وجه الأمن أو وجه العدالة . وخبر عن دواء جديد لإعادة الشباب (كالدواء الذى يسمونه فى هذه الأيام ه ٣) . وخبر عن تجربة فى موضوع تحضير الأرواح . كل هذه الأخبار وأمثالها من الجائز أن تكون أخباراً من صنع الجريدة ولكنها تشغل أذهان القراء لمدة ليست بالقليلة . والملاحظ دائماً أن الجرائد تلجأ

إلى مثل هـذه الطريقة عندما يقل فى نظرها المحصول اليومى من الأنباء .

٥ — وإذا أردنا أن نختصر جميع هذه السمات التى تميز صحافة الخبر من صحافة المقال قلنا إن صحافة الخبر صحافة سلبية وصحافة المقال صحافة إيجابية . الأولى هى صحافة الخبر للخبر تملأ فراغ الجريدة بالمادة التى تسلى بها القارىء سواء كانت هذه المادة مما يعود عليه بالنفع أو يعود عليه بالضرر أو الخطر . والثانية وهى صحافة الرأى أو المقال تشارك فى بناء الإنسانية وفى تحرير البشر من أعداء البشرية . وتضحى من أجل هذه الغاية بالربح المادى أحياناً . وبالتعرض لعسف الحكومات أحياناً ، ولا تسمح لنفسها بحال من الأحوال أن تكون حليفة الشيطان ، أو تكون فى صفوف السائرين بالجنس البشرى نفسه إلى التأخر أو الفناء .

وباختصار أشد بينما تبذل صحافة الخبر جهودها فى جانب التسلية والترفيه عن القارىء وتسرية هموم الحياة وتقديم المواد الخفيفة على ذهنه والشبيهة بالمشهيات على مائدة الطعام ، إذا بصحافة الرأى تبذل قصارى جهودها فى جانب الإرشاد والتوجيه ووصل القارىء الحديث بجميع أوجه التقدم الإنسانى ، ووصله كذلك بالرأى العام فى الأمة الواحدة وفى العالم كله . وفى أثناء ذلك تلقى الضوء كاملا على الشخصيات الجادة التى لها تأثير كبير وفضل عظيم فى بناء المجتمع .

لست أدرى متى تدرك الصحف أن المساحة التى تملكها وتحاول أن تملأها بمختلف المواد الصحفية من أخبار وأعمدة ومقالات وتحقيقات وطرائف وصور وإعلانات ليست ملكا لها وحدها . وإنما هى ملك القراء قبلها . فإن هذه المساحة التى نتحدث عنها أشبه ماتكون بالحصة فى المدرسة أو المعهد أو الجامعة ليس من حق المدرس أن يملأها بالنكات الباردة والأحاديث التافهة .. وإلا أضاع على التلاميذ فرصة التعليم ، ولم يقم فى الوقت نفسه

بحق الله والدولة أو حق التلاميذ فى كل ذلك . فما بال صحافتنا الحاضرة فى العالم كله لا تقدر ذلك ؟ وما بالها تحاول أن تملأ الخبر الذى أمامها بتوافه الأخبار ، فضلا عن الكاذب أو المحرف منها ؟

إنها إذن لا ترعى حق الله ، ولا حق الدولة ، ولا حق المجتمع ، ولا حق المهنة ، ولا تريد أن يكون لها ضمير يحاسبها حساباً عسيراً على هذه الأمور ، ويدفعها دفعاً قوياً إلى احترام الجمهور وخدمة الجمهور ، والترفيه الصحيح عن هذا الجمهور .

(وبعد) فقد مر بك أيها القارىء أن الصحافة العربية كالصحافة الغربية كان لها احتفال زائد بالمقالة دون الخبر وذلك فيما مضى من زمن . وأما الآن فقد مال الميزان وأصبح للصحف اهتمام أكبر بالأخبار دون المقال . ولذلك أسباب كثيرة عالجنا بعضها فى كتب سابقة . ولكن ليس المهم هنا هو بيان هذه الأسباب . وإنما المهم فى الواقع هو أن نسأل أنفسنا هذا السؤال :

هل سيستمر الحال على ما نراه الآن ؟ وهل ستظل الغلبة الإخبار دون المقال إلى ماشاء الله ؟

والجواب عن ذلك أن المقال سيشهد فى القريب العاجل نوعاً من الانتعاش . بل ربما عادت له كل المكانة التى كان يتمتع بها مثل ذلك . وحسبنا الآن أن نشير إلى عاملين فقط من العوامل التى ستقضى بنا إلى هذه النتيجة .

أما العامل الأول فهو ظهور التليفزيون وقيام هذا الجهاز الأخير بمهمة الإعلام على نحو يغنى الجمهور فى المستقبل عن الرجوع إلى الجريدة من هذه الناحية .

وأما العامل الثانى ـ فهو إحلال الحرب (الإيديولوجية) أو حرب المبادىء محل الحرب التى تقوم على القنابل والطائرات والصواريخ الذرية ؛ وذلك فى عصر يتوقع الكثيرون من المفكرين أن سيكون عصر سلام دائم

تستخدم فيه الذرة فى الأغراض السلمية لا الحربية وينعم فيه البشر بقسط كبير من الرخاء والحرية ويقرر فى الشعوب الراقية رأى عالم ضد التفاهات وضـــد الأخبار التى تتصل بالأشخاص ، وهى الأخبار التى خصصت لها بعض الصحف الحاضرة مساحة لا تملأ مطلقاً بغير هـذه الأخبار الصغيرة ولو بطريقة مثيرة أو بطريقة تبعث على الضحك والسخرية .

وهـذا يؤدى بنا إلى الكلام عن الموضوع الذى يشغل الأذهان فى كل مكان من المعمورة فى وقتنا هذا وهو موضوع (الإثارة) فى الصحف .

الفصل الخامس عشر

الصحافة الصفراء

أو

الصحافة والإثارة

قيل إن السبب فى تسمية (الصحافة الصفراء) بهذا الإسم أن صحفياً أمريكياً إسمه رتشارد Richard Outcoult ابتدع شخصية الطفل الأصفر yellow Hid وهى شخصية (كاريكاتورية) إمتازت بالانحراف الخلقى وكان يطبع صورة هذا (الكاريكاتور) باللون الأصفر .

ولهذا اللون من الصحافة تاريخ فى أمريكا . فيقال إن بولتزر J.Pulizer الذى مر ذكره فى الكلام عن التكتلات الصحفية ، وأن هيرست الإبن W.R.Hearst وهو كذلك من أصحاب السلاسل الصحفية الكبيرة فى أمريكا — قد وقفا وجها لوجه فى منافسة صحفية حادة بلغت أقصى حدودها فى مدينة نيويورك ، حيث اشترى الأول وهو (بولزر) صحيفة The World New-york واشترى الثانى وهو (هرست) الإبن جريدة The Journal New-yourk ، وكان ذلك فى ما بين سنة ١٨٩٣ ، سنة ١٨٩٥ . وإذ ذاك أحد الصحفيان الكبيران يتباريان فى أمور شتى تتصل كلها بفن الإخراج ، وتهدف إلى زيادة التوزيع حتى تجاوز هذا التوزيع ستمائة ألف نسخة فى كل طبعة ، وتراوح عدد صفحات الجريدة ما بين ثمان وأربعين وخمسين صفحة . وكل ذلك بما لايزيد عن خمسة بنسات ثمناً للنسخة الواحدة .

أما الأمور التى تبارت فيها الصحيفتان فمنها كتابة العنوان ، ومنها العناية بالصور ، ومنها نشر الرسوم الكاريكاتورية ونحو ذلك . ثم سرعان ما دخلت الأخرى ميدان المنافسة وتسابقت كلها فى تقليد صحف بوليتزر وهيرست ، وأصبح التهويل والمبالغة طابعاً عاماً للصحافة الأمريكية فى تلك الفترة . وكانت الصحف كلما أمعنت فى هذا الميل إلى المبالغة والتهويل زادت أرباحها من ناحية التوزيع ، فتحمست أكثر من ذى قبل للسير فى هذا الطريق . ثم جاءت الحرب الأمريكية الإسبانية ففتحت الباب لهذه الصحف على مصراعيه لكى تسرف فى هذا الاتجاه الجديد . واستمر الحال على ذلك حتى كانت الحرب العالمية الأولى فكان طبيعياً أن تمضى الصحف فى استخدام العناوين العريضة أو (المانشيت) وأن ترضى لهفة القراء فى معركة الأنباء وأن تكثر كذلك من الألوان والرسوم الكاريكاتورية والصورة أو (الكارتون) السياسى . وأخطر من كل هذا أو ذاك عناية الصحف عناية تدعو إلى العجب بأخبار الجرائم إلى الحد الذى أزعج كثيرين من القادة والمصلحين . ومجّة الذوق الأمريكى فى ذلك الحين .

ونعود بالحديث إلى الرجلين اللذين مارسا هذا النوع من الصحافة فى أمريكا ونظر إليهما التاريخ على أنهما المسؤولان الحقيقيان عن الحالة التى صارت إليها الصحافة الأمريكية فى تلك الفترة . وهذان الرجلان هما (بولتزر) ، (هرست) بل حسبنا الحديث قليلا عن الأخير .

ولد هيرست الإبن بولاية ألبا سنة ١٨٦٣ . والتحق بجامعة هارفارد . وقيل فى سيرته المدرسية أنه كان شاباً معروفاً بالاستهتار بدروسه وأساتذته على السواء وأنه فصل من الجامعة عام ١٨٨٥ ، وكان أبوه قد اشترى صحيفة من صحف سان فرانسسكو فعمل إبنه بها . وبلغت أرباحه منها ٧,٥٠٠,٠٠٠ دولار . ثم قيل إن هيرست اشتري لنفسه بعد ذلك صحيفة من الصحف

التى تصدر فى مدينة نيويورك ـ وهى الصحيفة المسماة باسم journal فأصدرها باسمه واحتفظ لها بهذا الإسم نفسه . وفى هذه الصحيفة بذل هيرست عنايته بالإخراج على النحو الذى شرحناه . وزاد على ذلك أنه احتفل كذلك بأخبار الجريمة وفضائح الجنس ونحو ذلك من الأخبار التى تحمل طابع الإثارة على هذا النحو .

ولا شك أنه كان لهيرست الإبن من الإمكانيات ما جذب إليه أصحاب الإعلانات فانهال على صحيفته عدد كبير منها وكان ذلك مورداً أخر من الموارد المالية التى زادت فى قدرة الرجل المادية ، وجعلت صحيفته قادرة على أن تغزو الجهات النائية . فذاعت فى كل مكان ، وغدت فى كل يد ، وأقبل الجمهور الأمريكى عليها إقبالا لا نظير له . وأصبح هذا الإقبال نفسه مشكلة المشكلات فى الصحافة الحديثة . وانقسم الرأى العام نفسه بإزاء المشكلة قسمين : قسم يرى أنه لا خوف على الأخلاق والمجتمع من صحيفة (جورنال) وحجته فى ذلك أن الفساد بين الناس قائم قبل ظهور (جورنال) وإذن فلا صلة بين هرست وهذا الفساد الذى طرأ على الأخلاق . ولا يصح أن يعتبر هذا الرجل مسؤولا عنه بحال من الأحوال .

أما القسم الآخر فرأى غير ذلك . رأى أن هذه النزعات الشريرة التى ظهرت من هيرست وأمثاله من رجال الصحافة المثيرة ، إنما تخاطب فى الناس غرائزهم الوضيعة وتعتمد على إثارتهم على نشر أخبار الجنس والجريمة . وعلى هذا فإن نشر هذه المواد بهذه الصورة يعتبر فى ذاته جريمة أخلاقية خطيرة يجب أن يقع صاحبها تحت طائلة القانون — وهـــذا من جانب الحكومة . أما من جانب القراء فعليهم أن يقاطعوا هذه الصحيفة ، فإن كل جنس يدفعونه فى شرائها يعتبر عوداً من أعواد الثقاب تشترك كلها فى إشعال النار التى تحترق بها الأخلاق ويتهدم بها المجتمع .

غير أن العجيب أن هذه المقاطعة من جانب الشعب الأمريكى فى فترة من فترات حياته كانت بمثابة إعلان جديد عن هذه الصحيفة التى نشير إليها ، زاد من رواجها ، وضاعف من توزيعها ، وآتت النتيجة عكسية لما قصد إليه الداعون إلى سياسة المقاطعة : والغيورون على الأخلاق وعلى المصلحة. وهكذا ثبت بالدليل القاطع أن نداءات الإصلاح ، وكشف أساليب الغش والكذب والخداع بين الناس سرعان ماتصبح هى الأخرى أداة من أدوات الإثارة ، ودافعاً من دوافع التهافت على هذه الشرور كما يتهافت الفراش على النار غير مبال بأنها تحرقه .

ولم تكتف الصحافة الصفراء بكل ذلك حتى أخذت تتدخل تدخلا سافراً فى القضايا الشخصية المتطورة أمام المحاكم . وخاصة إذا كان من هذه القضايا ما يتصل بالجنس أو الجريمة . وبلغ من عناية الصحافة الصفراء بهذه الناحية أنها كانت تبذل الأموال الضخمة لمن يعين الجريدة على الوصول إلى أسرار القضية .

ومن السمات التى يعرف بها هذا النوع من الصحف أنها تميل فى كتابتها دائماً إلى تشجيع الحرب ، وتزكم أنوف الناس دائماً برائحة البارود ، ثقة فيها بأن إثارة الحروب بين الدول الكبيرة والصغيرة تعود عليها بالأرباح الجليلة . ولذلك ترى أن هذه الصحف لاتذكر كلمة السلام ، ولكنها تحاول بين حين وآخر أن تصب نار العداوة والبغضاء بين الشعوب زيتاً جديداً . وذلك بالضبط ماحدث للصحافة الأمريكية فى غضون الحرب الأهلية . ثم فى أثناء الحرب الأمريكية الإسبانية ، ثم فى أثناء الحرب العالمية .

وبهذه الطرق السابقة وأمثالها أصبحت صحف هيرست ومنافسه بولتزر محشوة بالتافه من أخبار الجنس وأخبار الجريمة والأخبار الشخصية

الصغيرة . وأخبار المؤامرات الصحيحة والمزعومة ، وأخبار الحرب الباردة التى تجتهد الجـــديدة فى تحويلها بالتدريج إلى حرب ساخنة بالمعنى الصحيح .

هذا كله فضلا عن أخبار الممثلين والممثلات والراقصين والراقصات ، ودور اللهو الماجنة وأخبار الطبقة المتعطلة بالوراثة ، ونعنى بها أولاد الأغنياء من الناس الذين لاعمل لهم إلا غشيان هذه الأماكن ، وقضاء العمر فى دور السينما والمسرح ونحو ذلك .

* * *

وهكذا لعبت الصحافة الصفراء فى أمريكا دوراً فى غاية فى الخطورة فى المجتمع الصغير وهو الأسرة ، والمجتمع الكبير وهو الدولة ، والمجتمع الكبير وهو العالم ، وأشعلت نار العداوة والبغضاء بين الشعوب بما أتت به من مبالغات كبيرة حول معاملة الجنرال الإسبانى ويزلر Valerine Wezler لسكان كوبا ، حتى لقد لقب هـذا القائد فى جميع الجرائد الأمريكية التى يشرف عليها كل من بوليتزر وهرست « بالجزار » وحدث أن أعدم القائد العام أحـــد الصحفيين شنقاً بسبب ذلك . وسجن مراسل صحيفة ورلد (World) لنفس السبب ، فزاد الطين بله ، وتعرض القائد لهجمات شديدة . وانتحلت عليه آثام فظيعة ، وكانت كل هذه الأشياء بمثابة وقود آخر أضيف لنار الحرب وكانت فى الوقت نفسه داعياً قوياً لزيادة توزيع الصحيفة من الجمهور الأمريكى فى الشرق وفى الغرب ، حتى ارتفع هـذا التوزيع بعد سنة ١٨٩٥ إلى مليون نسخة .

* * *

ونريد أن نلخص ما تقدم من حديث عن الصحافة الصفراء فنرى أنها تعتمد على أمور كثيرة منها ما يلى :

أولا — فن تصميم العنوان ، والكتابة بالألوان الكثيرة كالأحمر والأزرق والأصفر لا لشيء إلا لإثارة القارىء ولفت نظره لفتاً قوياً .

ثانياً — الإسراف فى استخدام الصور . وكثيراً ما تكون هذه الصور مزيفة لا صلة لها بالحقيقة ، والصور فى ذلك كالرسوم الكاريكاتورية والكرتون الصحفى وما إليها قد تكون وسيلة من وسائل تضليل القارىء عند هذا النوع من الصحف .

ثالثاً — تزييف الأخبار ، وانتحال الأحاديث ، واختراع التحقيقات التى لا وجود لها فى الحقيقة ، وذلك بقصد تشويش الأذهان وبلبلة الرأى العام لغاية سياسية أو اقتصادية غير مشروعة .

رابعاً — الإكثار من النكات والفكاهات والمداعبات وبناء هذه المواد على الاختراع ـ والإتيان بها كذلك عن سوء قصد من الصحيفة . والصحيفة فى تقديم مثل هذه المواد للقارىء تكون كمن يقدم (المخدرات) إلى صديقه يلتذ بها فى الظاهر ، وتؤثر فى عقله وتنقص منه فى الواقع .

خامساً — إختراع الشخصيات التى تلعب بها الصحيفة دوراً خطيراً فى توجيه الحكومة والمجتمع وجهة خاصة لا تتفق ومصلحة الوطن العليا ، ولا تتفق ومصلحة السلام فى العالم ـ ولا تتفق والغرض الشريف من توجيه النقد للشعب أو للحاكم .

سادساً — إختراع المواقف المسرحية التى تتظاهر فيها الصحيفة بالوقوف مع الجانب الضعيف وذلك بقصد واحد هو ضياع الحقائق فى زحام هذا المسرح الذى أقامته الصحيفة وخلقته على نحو يتفق مع مصلحتها الذاتية لا مصلحة المجتمع .

سابعاً — الجرى وراء التافه من الأخبار والسعى وراء الأسرار الشخصية

لا لغرض إلا لنشر الفضيحة والغض من بعض الشخصيات المرموقة ، وإنزال العظماء الحقيقيين عن عروشهم ، ومد الأسلاك الشائكة بينهم وبين أفراد الشعب المملوء إعجاباً بهم .

ويطول بنا القول لو أردنا أن نحصى الطرق التى تسلكها الصحافة الصفراء سعياً وراء أهدافها الذاتية ، وتحقيقاً لمصالحها المادية . وفى ذلك يقول الرئيس روز فلت :

« إن الصحافة التى تثير الكراهية فى النفوس هى السبب فى انتشار جرائم القتل فى المجتمع » .

وفى الحديث الذى ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر على الصحفيين غداة اليوم الذى صدر فيه القانون الخاص بتنظيم الصحافة (٢٤ مايو سنة ١٩٦٠) أفاض الرئيس فى ذكر الأمثلة التى تدل على انحراف الصحافة المصرية وأتى بشواهد من هذا الانحراف . ومنها على سبيل المثال إحتفال الصحف الكبرى فى القاهرة بأخبار الزوجة التى خانت زوجها وخبأت فى (دولاب) بيتها ثلاثة رجال فى وقت معاً !!! وقد استطرد الرئيس فى السخرية من هذا الخبر قائلا مامعناه : لا بد إذن أن يكون بالدولاب فى تلك اللحظة جهاز لتكييف الهواء !! ثم منها ـ أى من تلك الشواهد ـ خبر الزوجة التى طلبت الطلاق من زوجها لأنه مريض بالقلب ، ونحو ذلك .

لا شك أن الصحيفة التى تأتى بمثل هذه الأخبار صحيفة لا تحترم نفسها ، بل صحيفة تخون الأمانة التى وضعها الشعب فى عنقها ، بل صحيفة توصف بالتبديد فى مال الشعب . لأن الشعب هو المالك الحقيقى للحيز أو المساحة التى شغلتها الصحيفة بمثل هذا التافه من الأخبار .

ومن الأولى بنا دائماً أن نعطى للقارىء العربى أو الأجنبى صورة

صحيحة ووثيقة من الوطن الذى نعيش فيه ، ولا يمكن أن تكون نوادى الجزيرة والزمالك وهليوبوليس وفنادق هيلتون وسميراميس هى الصورة الحقيقية للوطن الذى نعيش — كما يقول الرئيس جمال عبد الناصر — ولكننا إذا أردنا أن نلتمس هذه الصورة الصحيحة ففى الريف وفى العزب والكفور وفى المصنع والسوق ، وفى الأحياء التى يعيش فيه تسعة أعشار هذا الشعب على الأقل . والأولى بهذه الأخبار الشعبية أن تأخذ مكان الأخبار التى تتصل بالأرستقراطية أو بتلك الطبقة التى سماها الرئيس (بطبقة المتعطلين بالوراثة) وهى الطبقة التى لا مكان لها فى المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى بحال ما .

(وبعد) فما نصنع بهذه الصحافة ؟ وكيف نقلل ما أمكن من الأضرار التى تسببها ؟ يجب علينا فى هذه الحال أن نعترف للصحف بميزتين كبيرتين : هما رخص الثمن من جهة وتنوع مواد الصحيفة من جهة ثانية . ولاشك أن قارىء الصحيفة الذى يدفع فيها قرشاً واحداً يجد فيها من المواد ما يرضيه ويشبع فضوله ويتفق وعقله وشعوره ، وتطلعه على مأساة الحياة ، ويسليه كذلك بما فى هذه الحياة نفسها من وجوه المرح واللهو ، ولكن الصحافة لها آفات كثيرة ، منها التميز فى الرأى ، ومنها الإثارة على هذا النحو ؟ فكيف التغلب على كل ذلك ؟

يقولون إن الصحافة داء من دوائها . ويريدون بذلك أن يقولوا إن فى استطاعة القارىء ألا يكتفى بواحدة فقط من الصحف مادام قارئاً مستنيراً يستطيع التمييز بين مختلف الصحف ، كما يستطيع الوصول إلى الحق بين أقوال هذه الصحف .

ولكن هل بهذه الطريقة يمكن الوصول إلى حل المشكلة ؟ كلا — إذ

المشاهد فى عصرنا هذا أن الصحف التافهة هى الدائمة وأما الصحف الجادة فهى محصورة فى عدد قليل من القراء . وإن كان هذا العدد القليل منهم هو المدير الحقيقى لأمور الآلة ، والمحرك الحقيقى لدفة السفينة .

إن علاج المشكلة إذن يأتى من ناحيتين لا ثالث لهما :

الأولى — ناحية الشعب القارىء — وخاصة هذه الطبقة المثقفة التى تضيق أوقاتها عن قراءة الصحف التافهة .

والثانية — ناحية الحكومة — وهى التى تستطيع — إن رأت فى ذلك مصلحة — أن تسن بعض القوانين ، أو تنظم مهنة الصحافة تنظيما جديداً من شأنه ألا يشجع على انتشار مثل هذه الصحف .

وبعبارة أخرى - يتوقف الأمر على رقابة المجتمع ، وتوجيه وتنظيم الحكومة للصحافة وبالتعاون التام بين هذين النوعين من الرقابة يتكون رأى عام يحارب الصحافة الصفراء ، وذوق عام يمج هذا اللون من الصحف .

هذا هو الحل السريع للمشكلة ، وهناك حل آخر بطىء ولكنه أهم وأوكد من الأول فى نتائجه وهذا الحل البطىء هو انتشار التعليم ، وارتفاع مستوى الثقافة والعناية بإعداد الصحفى الحديث وحسن تأهيله فى الجامعات والمعاهد .

ولكن بالرغم من وجاهة هذا الحل البطىء ، وإيمان الكثرة من الناس بصدق نتائجه فإننا نرى أن المجتمع فى هذا العصر يميل - كما سبق أن قلنا ذلك فى مقدمة الكتاب - إلى أن يضع مسؤولية الفساد والانحلال الخلقى على كاهل الصحافة ، لا على كاهل البيت أو الأسرة وكاهل التعليم أو المدرسة .

مسكينة أنت يا صاحبة الجلالة -الصحافة- فقد حمّلك المجتمع كثيراً من الأعباء الثقيلة ، وأصبح عليك أن تقومى بها فى صبر وشجاعة ! !

(والخلاصة) أن الصحافة بمعناها الواسع ونعنى بها الجريدة والمجلة والسينما والراديو والتليفزيون ينبغى أن تكون نظيفة كل النظافة ، ينبغى أن تتجنب الإثارة وكل ما يخدش الأخلاق الكريمة ، كما ينبغى أن نعنى بنشر أخبارها فى هذه الحدود المرسومة .

ولكن ليس معنى ذلك مطلقاً أن تنسى الصحافة أن الخير والشر فى هذه الدنيا لا يفترقان . بل إن على الصحافة الشريفة أن تجابه الرذيلة ، كما تساند الفضيلة وأن تعنى بنشر أخبار الجريمة على أنها جريمة ، أو على أنها الجانب المظلم من جوانب الحياة . شأنها فى ذلك شأن الآداب الواقعى سواء بسواء .

وهنا تعجبنى كلمة للكاتب الفرنسى أندريه موروا قالها فى ندوة من الندوات موضوعها (الحب . وهل ما يزال الشباب يؤمن به إلى اليوم ؟) قال[١] :

« لست أظن أن الأدب الذى نسميه أخلاقياً يفيدنا كثيراً فى الحقيقة ذلك أن المشاعر النبيلة التى يصورها لنا هذا الأدب غالباً ما تكون سطحية ومصطنعة إلى حد ما ، وأرى على العكس أن المهم هو أخذ الحياة كما هى ، وإظهار فكرة أن من المستطاع أن تتضمن الحياة المشاعر الطيبة النبيلة .

فعندما أقرأ (تولستوى) أو (بلزاك) مثلا أدرك تماماً أن الشعور الطيب له مكان فى هذه الحياة ولكنه مكان واقعى ومعقول على كل حال فى حين أنى لو قرأت رواية لا تصور إلا أناساً طيبين للغاية ، لا عيب فيهم ، ولا إغراء يستهويهم ، فإن ذلك لا يثير اهتمامى ، ولا يريح نفسى ، بل لا ينفعنى بشىء ، فضلا عن أنه يضر بالشباب لأنه يعطيهم فكرة زائفة عن الحياة ، ويسبب لهم صدمات كثيرة » .

---

(١) مجلة الهلال . عدد إبريل سنة ١٩٦٠ .

المشكلة السادسة

الصّحافة والتعصّب

(وبها فصلان)

الفصل السادس عشر

الصحافة والحزبية

تزدهر (الصحافة الحزبية) دائماً فى عصور الاستقرار والهدوء السياسى للأمة ، ففى هذه الأوقات تنفرغ الأحزاب للمنازعات الحزبية ، والمناقشات الذاتية ، تحاول بها أن تكسب لنفسها أكبر عدد ممكن من الأنصار والأصدقاء وأما فى عصور الثورات والانقلابات فإن الصحافة الحزبية لا تلبث أن تختفى لتحل محلها (الصحافة المذهبية) . وفى هذه الأخيرة يتحدث الكاتب إلى القراء فى مذاهب الحكم والقواعد الأساسية التى ينبنى عليها الحكم والانتفاع بالتجارب التى مرت على الأمة فى مجال الحكم .

فى عصور الاستقرار يعمل الناس فى حياتهم بالمبدأ القائل « ليس فى الإمكان أبدع مما كان » . ولكنهم فى عصور الثورة والانقلاب ينسون ذواتهم وينظرون نظرة كلية شاملة إلى الأشياء من حولهم ، فيهملون العناصر الجزئية والأمور الشخصية ، ويتوجهون إلى الأشياء العامة بقلق زائد واهتمام متزايد ، ويبحثون فى الأسباب والنتائج ، ويأخذ التفكير السياسى شكلا مغايراً للشكل الأول .

وتمتاز الصحافة الحزبية غالباً بأشياء منها :

أولا — سلاطة اللسان إلى الدرجة التى لا تعهدها الأمة فى طور آخر من أطوار حياتها .

ثانياً — الإسراف فى التدخل فى الشئون الشخصية والتعرض للمسائل

الخاصة والانزلاق فى نهاية الأمر إلى نهش الأعراض والتنابز بالألقاب فى غير نظر إلى قانون الأخلاق .

ثالثاً — الخلط الظاهر بين المسائل الشخصية والمسائل العامة ، حتى لقد يختلط الأمر على القارىء نفسه فلا يفهم الأشياء كما هى عليه . بل يفهمها دائماً كما هو عليه . والقارىء فى مثل هذه الحالة صورة من الجريدة التى يقرؤها وعبد لها فى كل شىء .

ونريد أن نضرب المثل هنا بالصحافة الإنجليزية :

ففى القرن الثامن عشر بلغت الصحافة الحزبية أوجها فى إنجلترة وكان الصراع بين الملك وأنصاره من جهة وحزب الهويج وأنصاره من جهة ثانية قد وصل هو الآخر إلى الذروة . لا يمكن لتاريخ الصحافة الإنجليزية أن ينسى فى تلك الآونة رجلين من كتاب المقال النزالى هما :

چون ويلكز John Wilkes .

وچونياس Junius أو الصحفى المجهول (لأن أمره لا يزال سراً مغلقاً على الإنجليز أنفسهم إلى اليوم) .

أما أولهما وهو (ويلكز) فكان رجلا سليط اللسان يقول عن نفسه « إن ذلاقه لسانى وطلاوة حديثى وسحر بيانى تنسى أية امرأة قبح وجهه ، وتجعلنى أثيراً عندها على أى رجل وسيم فى طول إنجلترة وعرضها » .

كان ويلكز عضواً فى نادٍ بانجلترة يقال له (نادى الجحيم) وبحسبك

أن تقرأ هذا الإسم لتعلم أى نوع من النوادى هذا الذى أمضى فيه الفتى مرحلة الشباب . وفى نادى الجحيم تعرف الشاب إلى شاعر ماجن يقال له (تشرشل) وعن طريق هذا النادى كذلك تعرف الشاب إلى كثيرين من كبراء الدولة ومشهورى حزب الهويج . ودخل هذا الرجل ميدان الصحافة للدفاع عن هذا الحزب . وكان الخلاف بينه وبين حزب الملك عظيما للغاية . ومن هنا نشبت خصومة عنيفة بين ويلكز وملك إنجلترة ـ وهو يومئذ جورج الثالث .

وكان هذا الرجل أوتوقراطى النزعة حريصاً على السيطرة بنفسه على جميع الأحزاب وعلى البرلمان بحيث أفقد الأخير سلطانه وحال بينه وبين أداء وظيفته . وهكذا شاء جورج الثالث أن يترك مكانته الأصلية باعتباره ملكا دستورياً فى إنجلترة واستبدل بها مكانة جديدة أصبح فيها ملكا ورئيساً لحزب سياسى فى وقت معاً .

ومن هنا انقسمت الصحف الإنجليزية قسمين .

قسم يناصر الملك وآخر يهاجمه ويدافع عن حزب الهويج ، وكان من أشهر صحف الملك صحيفة يقال لها « البريطانى » كما كان من أشهر صحف الهويج صحيفة عرفت باسم « البريطانى الشمالى » ، أما (البريطانى) فكناية عن شعبية الملك جورج التى أدعاها لنفسه . وأما البريطانى الشمالى فكناية عن ميله إلى الإسكتلنديين الذين يبغضهم الشعب الإنجليزى من أعماق قلبه ويمقتهم بكل أعصابه ودمه . والمهم أن الصحيفة الأخيرة وهى (صحيفة البريطانى الشمالى) فكان يحررها ويلكز وفيها سخر هذا الكاتب سخرية مرة من رئيس وزرائه (بوت) Bute الإسكتلندى الأصل ، وبنى ويلكز على كراهية الإنجليز لكل ما هو إسكتلندى مقالاته الهزلية التى اشتهر بها .

وإليك أمثلة بسيطة من هذه المقالات توحينا فيها النظافة اللفظية بقدر

المستطاع وتجنبنا أن تكون مشتملة على البذاءة اللفظية التى عرفت عن هذا الكاتب وأمثاله من كتاب الأحزاب .

فى أثناء احتفالات تتويج الملك جورج الثالث كان اللورد تالبوت Talbot قد درب حصانه على التراجع إلى الخلف بعيداً عن حضرة الملك إمعاناً فى الاحترام دون أن يستدير أو يولى ظهره للملك بحال ما . ولكن حدث أن أخطأ الحصان وارتبك : فبدلا من التراجع إلى الخلف بعيداً من الملك أخذ يسير إلى الخلف ولكن فى اتجاه الملك . وعبثاً حاول الفارس أن يوقف الحصان ويثنيه عن تقهقره الشائن واندفاعه نحو الملك بهذه الطريقة المعيبة . وخاصة أن الشعب كان يصيح ويهلل ويمعن فى الضحك والسخرية من هذا المنظر .

فكانت هذه فرصة سانحة للصحفى النزالى ويلكز واتخذها مادة لمقال ساخر نشره فى اليوم التالى وجاء فيه .

« إن أدباً كأدب حصان اللورد تالبوت لاينبغى أن تمر عليه مر الكرام دون تعليق . وذلك أن هذا الحصان قدأظهر فى يوم التتويج إحترامه الشديد للملك ! وإن كان ذلك بطريقة غريبة . وقد أعجبت الجماهير ببراعة الحصان وبذكائه حتى أنها تعدت فى إعجابها هذا حدود الاحتشام وراحت تصفق فى الحضرة الملكية لمهارة الحصان ومهارة صاحب الحصان ومع أنى لاأعرف تماماً نسبة الفضل فى هذا العمل بين الحصان وسيده — الأمر الذى يجعلنى عاجزاً عن تقدير نسبة المعاش الذى سيصيب الحصان وصاحبه — فلن أحمل نفسى مؤونة الحساب ، وفى رأيى على كل حال أن كليهما كان عظيما ، وأن واحداً منهما لاينبغى أن ينحط قدره عن صاحبه . لقد خلد قلم سرفانيس ذكر الحصان روزينانتى Rozinanti كما خلد ذكر فارسه دون كيشوت .

وحصان اللورد تاليوت مثـــل الـكوكب الأعظم فى شعر ميلتون كان يرقص فى دائرة متخيّرة متقدماً تارة متقهقراً تارة أخرى . وإذا كان التقدم من فضائل الجواد فإن التقهقر من فضائل سيده اللورد ! » . [١]

مثل هذه المقالات النزالية كثير جداً فى الصحافة الإنجليزية والصحافة العربية والصحافة العالمية . ينتهز لها الكاتب النزالى كل فرصة ويكشف بها عن كل سوأة ، ويصطنع فى أثناء ذلك من الألفاظ ما ينبو عنه الذوق ويندى له جبين الخلق .

ولقد مرت بنا فى مصر تجربة الحزبية مرتين :

الأولى — حين ظهرت أحزاب ثلاثة هى حزب الأمة، وحزب الإصلاح على المبادىء الدستورية والحزب الوطنى ، وكان لسان الحزب الأول صحيفة يحررها الأستاذ أحمد لطفى السيد ويقال لها (الجريدة) ولسان حال الحزب الثانى صحيفة عرفت باسم (المؤيد) ولسان حال الحزب الأخير صحيفة (اللواء) .

وقد تناولت هذه الصحف الحزبية الثلاث — ومعها صحف أخرى كصحيفة مصباح الشرق للسيد إبراهيم المويلحى . كثيراً من المقالات النزالية تعرضت فى أثنائها للأشخاص ولسمعتهم بما أثار اهتمام الرأى العام المصرى إلى درجة كبيرة وكان النصيب الأكبر من أذى الصحافة المصرية فى تلك الفترة قد أصاب شيخ الصحافة المصرية يومئذ وهو السيد على يوسف . واضطر هذا من جانبه إلى مهاجمة صحيفة اللواء وصاحب اللواء .

أما (الجريدة) التى كان يحررها الأستاذ أحمد لطفى السيد فكانت أقل الصحف ميلا إلى المهاترة بهذا المعنى .

---

(١) راجع المقال الصحفى فى الأدب الانجليزى للدكتور إبراهيم إمام مخطوط ص ٢٢٤ .

والمرة الثانية — التى تعرضت فيها مصر لتجربة الحزبية كانت عقب الانتهاء من الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩ . فإذ ذاك ظهرت أحزاب كبيرة من أهمها يومئذ :

حزب الوفد المصرى .

وحزب الأحرار الدستوريين .

وحزب الشعب .

والحزب الوطنى .

وبقيت هذه الأحزاب ما بين عامى ١٩٢٣ ، ١٩٣٩ تتراشق بالألفاظ ، وتتناحر بالسباب ، وتسلك فى سبيل ذلك كل الطرق المؤذية للنفس والعين والأذن والعقل والقلب معاً .

ويطول بنا القول لو أردنا أن نستعرض النماذج الصحفية التى تخلفت لنا من آثار هـذه الحزبية . وبحسبنا هنا أن نذكر القارىء بالمقالات الصحفية التى جمعت فى (الكتاب الأسود) للأستاذ مكرم عبيد . والمقالات النزالية العنيفة التى كتبها الأستاذ عباس العقاد وهاجم فيها الرئيس السابق مصطفى النحاس ونشرت فى صحف كبيرة منها صحيفة روز اليوسف اليومية وصحيفة الأساس ، حسبنا كذلك أن نشير إلى الأسلوب الجارح الذى كان يكتب به قبل ذلك رجل من كبار رجال الصحافة المصرية هو الأستاذ عبد القادر حمزة رداً على مقالات لبعض كبار الأحرار الدستوريين . وكان كغيره من كتاب تلك الفترة ، كان مدفوعاً إلى ذلك بحمية جاهلية وعصبية حزبية حالت بينه وبين أن يمسك بزمام قلمه كما يمسك الفارس بزمام فرسه ليحول بينه وبين جموحه .

على أننا فى هذا المجال يجب أن نحمد لصحف الأحرار الدستوريين فى

تلك الفترة عفتهم فى اللفظ ، ونزاهتهم فى القلم ، وقدرتهم على ضبط أعصابهم فى النزال .

وإذا كان ولابد من أن نورد مثلا من أمثلة الصحافة الحزبية وما كان لها من أثر سيء على وحدة الأمة فإننى أكتفى هنا بمثل واحد فقط من بين الأمثلة الكثيرة التى اشتمل عليها الكتاب الأسود .

وقد أحصى فيه الأستاذ مكرم عبيد كثيراً من الذنوب التى وقع فيها الرئيس السابق مصطفى النحاس ، وتحول الكتاب الأسود بعد ذلك إلى واحد وأربعين سؤالا برلمانياً نوقشت فى البرلمان الوفدى لكى تتاح له فرصة تبرئة الرئيس السابق من هذه التهم الشنيعة .

ومن هذه التهم على سبيل المثال ما يلى :

آخر فضيحة فضاحة

سفيرنا بلندن تُرسل له برقية بالشفرة لشراء فرو لحرم النحاس باشا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه . ثم قال مكرم عبيد موجهاً خطابه للملك فاروق :

ولقد عنيت يامولاى فى هذه العريضة عناية خاصة بألا أعرض لشؤون النحاس باشا الخاصة . فهى بعيدة عن نطاق النقد العام ويجب أن تكون محل الرعاية والإحترام .

ولكن للنحاس باشا المسكين لم يعد فى حالة تسمح له بأن يفرق بين الخاص والعام .

فالحكم قد أصبح محل استغلال خاص له ولأهله ووزرائه . فهو يهيء لهم البيوت يشترونها ، والأوقاف يتنظرون عليها ، والمحسوبية يوظفونها ، والبنوك يحتلونها ، والغلال والحبوب ومواد التموين يصدرونها ، والجزور والبضائع يستوردونها ، وأخيراً وليس آخراً منها هي ذي الفراء الثمينة

تستحضر لأغراض الزينة فلا يجدون إلا وزارة الخارجيه فى مصر وسفارتها المصرية بلندن يكلفونها ويحركونها .

ولقد وصل إلى علمى من أوثق المصادر — وإنى أتحدى الحكومة أن تكذبنى إذا اجترأت — أن برقية أرسلت أخيراً بالشفرة من وزارة الخارجية المصرية إلى سعادة سفيرنا بلندن لشراء ست قطع من الفراء (فرو الثعلب الأبيض) قيمة كل منها خمسمائة جنيها . ومجموع ثمنها ثلاثة آلاف جنيها لصاحبة العصمة حرم رفعة رئيس الوزراء . وهو فى نفس الوقت وزير الخارجية ؟

أى عبث هذا يامولاى بكرامة الدولة وأعمال الدولة ووظائف الدولة . ثم من أين لك كل هذا ياسيدى النحاس باشا وقد كنت الرجل الفقير إلى وجه الله تعالى ؟

وإذا ما أنفقت ثلاثة آلاف جنيه على مادة من مواد الترف والزينة فأنت إذن رجل ثرى وثرى جداً ! !

فهل لى أن أسأل كيف تنفق مبلغاً كهذا على شىء كمالى كهذا ؟ وكيف تنفق مثله لشراء سيارة كوتسيكا ؟ وآلاف أخرى من الجنيهات لشراء النفائس والأثاث فضلا عن شراء المئات من الفدادين ؟ هل لى أن أسألك كما سألنا نسيبك المليونير من أين جاءك هذا الثراء الطارىء الوفير ؟ .

ورد الرئيس السابق مصطفى النحاس على هـــذه التهمة فى البرلمان رداً طويلا لا يتسع هذا الفصل له بنصه ولا بموجزه(١) .

صحيح إذن أن للصحافة الحزبية كل هذه الآثار السيئة على الأدب والصحافة وعلى السلوك والأخلاق ، ثم ناهيك بما تحدثه الحزبية كذلك من

---

(١) راجع بيان الحكومة رقم ٣٨٠٢ ح بدار الكتب المصرية .

أضرار بالصالح العام . ويكفى أن نوازن هنا موازنة سريعة بين مشروع خزان أسوان قبل ثورة الجيش سنة ١٩٥٢ ومشروع السد العالى بعد قيام هذه الثورة . فقد تأخر المشروع الأول نحو من عشر سنين نتيجة للمنازعات الحزبية وحرص كل حكومة على ألا يكون لغيرها فضل القيام بالمشروعات الكبيرة . على حين أن حكومة الثورة لم تكد تفكر فى مشروع السد العالى وتفرغ من دراسته دراسة جيدة حتى شرعت فى تنفيذه على الفور ، لم تجد نفسها أمام حزب من الأحزاب تأتمر به ، وقُل مثل ذلك فى مشروع كهربة خزان أسوان وغيره من المشروعات .

ولقد استطاعت الصحافة المصرية فى عهد الاحتلال البريطانى أن تكيل لهذا الاحتلال الصاع صاعين ، وأن تنقد عمداءه بحرية تامة حتى حق للتاريخ أن يطلق على الفترة التى اقترنت بظهور المؤيد واللواء والجريدة إسم (الطور الصحافى من أطوار الحركة الوطنية) .

كما استطاعت الصحافة المصرية عقب الثورة الكبرى سنة ١٩١٩ أن تنال بنقدها كل شىء حتى الملك وتصرفات الملك . ولم تن الصحافة لحظة ما من توجيه الضربات تلو الضربات للعرش وصاحب العرش بالرغم من القوانين التى كانت تصدر بين حين وحين وكلها تحرم (العيب فى الذات الملكية) أو التعرض بأى نقد لصاحب الجلالة .

لقد استطاع الكتاب فى الشرق والغرب أن يرسوا قواعد الحرية وأن يثبتوا دعائم الديمقراطية وإن كانوا فى سبيل هذا الحق قد خاضوا فى كثير جداً من الباطل .

والخلاصة أننا ما دمنا نهدف من وراء هذه الفصول إلى تنظيم العلاقة من الصحافة والمجتمع وما دمنا نرى فى الصحافة الحزبية خطراً على المجتمع

فإننا ندعو هنا إلى تحصين أنفسنا ضد هذا الخطر .

(وبعد) فإننى أعفى القارىء من سوق الأمثلة الصارخة من الصحافة الحزبية التى قاست منها الأجيال السابقة . ومن كان من القراء مصراً على أن يقف على شىء من ذلك فدونه صحف البلاغ وكوكب الشرق وروزاليوسف والمصرى والجهاد والشعب والأساس والكشكول وغيرها فسيجد فى تلك الصحف من المادة النزالية ما ينهض عذراً فى العدول هنا عن الإتيان بشىء من تلك الأمثلة .

الفصل السابع عشر

الصحافة والتعصب الدينى

في ظنى أن التعصب الدينى كالتعصب القَبَلى كالتعصب العنصرى مصدره حب السيطرة . ولولا ذلك لما كان هذا المرض من أمراض البشرية سيئاً في الحروب التى فنيت بها هذه البشرية وخاصة فى العصر الوسيط .

وصحيح أن العصر الوسيط لم يعرف المطبعة ، وهو لذلك لم يعرف الصحافة . ولكن ذلك العصر الوسيط لم يحرم (أدباً) يقوم مقام الصحافة ، ولا أدباء يقومون مقام الصحفيين فى العصر الحاضر . وسواء كان أولئك الأدباء شعراء أم خطباء أم كتاباً فالنتيجة واحدة ؛ وهى أن هؤلاء وهؤلاء كانوا — إذا لزم الأمر — أبواقاً للفرق الدينية المختلفة ، والمذاهب السياسية المختلفة والاتجاهات البشرية المختلفة .

حدثنا التاريخ أن الخلفاء العباسيين ـ وخاصة فى القرن الثالث الهجرى كان لهم كتاب أحرار — نعنى غير موظفين فى ديوان الإنشاء — يتولون الدفاع عن المذهب الدينى الذى اعتنقته الخلافة العباسية يومئذ ؛ وهو « مذهب المعتزلة » .

كما حدثنا التاريخ كذلك عن محنة دينية مشهورة نتجت عن اعتناق الدولة العباسية لمذهب المعتزلة . وهذه المحنة الشديدة هى « محنة خلق القرآن » : المعتزلة يقولون إن القرآن مخلوق ، وأهل السنة يقولون إنه كلام الله القديم وله وجود منذ الأزل . والحرب تدور رحاها بين الفريقين . وتكون

كلامية حيناً ، ودموية فى أكثر الأحيان . والسبب فى ذلك أن من مبادىء المعتزلة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . ولا يكون ذلك إلا بطريق اللسان ، فإن لم يكف فباليد ، فإن لم يكف بالسيف . ومن هنا كان تعذيب العلماء والفقهاء والأدباء الذين يخالفون الدولة فى مذهبها ولا يقولوا مثلها بخلق القرآن فقد كان يكفى أن يقول أحدهم أنه لا يؤمن بهذه الآراء حتى تصب الدولة عليه جام غضبها ، وتودعه سجنها ، وتلهب ظهره بسياطها .

وإذا أردت أن تعرف من المسؤول عن كل ذلك فى الواقع قلت له إنه (الجاحظ) وأمثاله الكتاب الأحرار أى من غير المشتغلين بالكتابة الرسمية فى ديوان الإنشاء . . وهؤلاء الكتاب الأحرار هم الذين كانوا يمدون هذه الفتنة أو النار بالوقود ، أو هم الذين كانت الدولة تأجرهم لإقناع النـاس بهذا المذهب الجديد ولولا وجود هذه الطبقة من الكتاب الذين استعانت بهم الدولة وقاموا لها بما تقوم به الصحف فى العصر الحديث لما أودت الفتنة بمن أودت ، ولما أفنت من البشر من أفنت ، ولما كان لها أولئك الضحايا الكثيرون الذى عجز عن إحصائهم التاريخ .

* * *

وندع التاريخ الوسيط إلى الحديث . وهنا نسمع بفتنة أخرى اشتعلت فى مصر واكتوى بنارها كل من عاش فى هذا القطر . وكان ذلك فى عهد الاحتلال البريطانى ، وعلى يد عميد من عمدائه هو (السير الدون غورست) كانت تقوم سياسته على قاعدة « فرّق تسد » . وقد أفلح الرجل فى الفرقة بين المسلمين والأقباط . وفى ذلك يقول الأستـاذ عبد العزيز البشرى فى كتابه (المختار) :

« وفشت فاشية ـ لا أعادها الله ـ بين المسلمين وإخوانهم الأقباط عقب مصرع المرحوم بطرس غالى وكان ذلك سنة ١٩١٠ على ما أذكر . وعقد

الأقباط مؤتمراً ملياً لهم فى أسيوط . وأجابهم المسلمون بمؤتمر قبله فى القاهرة ، وأخبار القائمون على هـــذا المؤتمر مثوى لهم هو بملعب مصر الجديدة . ومضى الناس أفواجاً فى اليوم المشهور واجتمع رجالات البلد لم يتخلف منهم إلا من انقطع به العذر . وتصدّر الحفل رياض رئيس مجلس النظار ، وتعاقب الخطباء كابراً بعد كابر ... ألخ . وأخذت الفتنة حدّها ، وبلغت مداها . وكان من رجالها كذلك الشيخ على يوسف صاحب المؤيد ، والشيخ عبد العزيز جاويش صاحب المقال المشهور « الإسلام غريب فى داره » . واستبد الغضب بكل من الأقباط والمسلمين على السواء . ونبعت فكرة غريبة كل الغرابة ؛ هى أنه ينفصل كل فريق عن الآخر وأنه يستقل الأقباط بالجزء من الوجه القبلى ، ويترك للمسلمين (الوجه البحرى) . كل ذلك والمستعمر من وراء المصريين يغرى بينهم العداوة والبغضاء ، ويشجعهم على التشاجر والتنافر ، ويتظاهر بحمايته للأقلية ضد الأكثرية . واستمر الحال على ذلك حتى قامت الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩ . وهى الثورة التى قضت نهائياً على هذه الفرقه . وذلك منذ ارتفع فى هذه الثورة صوت سعد زغلول يقول للمصريين :

«احثوا التراب فى وجوه الدساسين الذين يفرقون بين مصرى ومصرى بادعائهم ادعاء كاذباً أن هذا مسلم وذلك قبطى . ليس عندنا مسلم وقبطى بل الكل عندنا مصرى » .

وهكذا شلقت ريح هـذه الفتنة وتحولت الصحافة المصرية من نقمة التعصب الدينى الذميم على أيدى على يوسف ومصطفى كامل وعبد العزيز جاويش إلى نعمة التسامح الدينى الكريم على أيدى سعد زغلول وأنصاره من كتاب الثورة .

* * *

ضربت للقارىء هذين المثلين الصارخين ، واخترتهما له من مئات الأمثلة الصارخة التي يحفل بها التاريخ الوسيط والتاريخ الحديث . لكي أبرهن له بالدليل المادي على الأضرار الجسيمة التي تصيب الأمم والأفراد من جراء التعصب الديني مهما كان شكله أو العنوان الذي يتخذه لنفسه .

على أن (بغداد) في العصور الوسطى ، و (مصر) في العصر الحديث لم تكن كل منهما بدعاً من المدن والعواصم الكبرى في جميع الأزمنة التي حدثنا عنها التاريخ ذلك أن التعصب الديني ظاهرة في الآداب الأوروبية كلها والآداب الشرقية كلها ، والآداب العالمية كلها وليس قصدي هنا أن أطوف بالعالم كله جزءاً جزءاً ، ولا بالعصور التاريخية كلها عصراً عصراً لكي أثبت هذه الحقيقة .

فهذه صحف إسرائيل في كل مكان ، وهذه صحف الفاتيكان ، ثم هذه صحف الهند والباكستان ، بل هذه صحف لبنان وخاصة في حكم شمعون منذ سنوات قليلة . بل هذه بعض الصحف المصرية التي تنحو بأقلام محرريها ناحية تبشيرية وتعصبية ، كلها تشهد بأن الإنسانية لم تبرأ بعد من هذا المرض الخطير ، وهو مرض التعصب الديني المذموم . مع أن الأديان نفسها لا تدعو إلى شيء من ذلك . والدين شيء لا ينفصل عن المجتمع . وكل إنسان حر في أن يعتنق المذهب الذي يريده وليس للدولة أن تتدخل في هذا من قريب أو بعيد .

ذلك ما أقرته هيئة الأمم ، وذلك ما اجتمع عليه تفكير الأقطاب في العالم . ثم ذلك ما فطن إليه عقلاء الأمة المصرية . ولكن بعد أن صهرتهم المحنة حتى قال قائلهم يخاطب الشعب المصري كله بعنصريه القبطي والمسلم :

الدين للديان جل جلاله   لو شاء ربك وحد الأقواما
هذي قبوركمو وتلك قبورنا   متجاورين جماجما وعظاماً !!

فانظر إلى هذا الشاعر الحكيم — وهو هنا أحمد شوقى — كيف صرف أنظار المصريين من هذه الفتنة الدينية ، وكيف أزالها من نفوسهم وأحل محل العاطفة الدينية عاطفة قومية ، وانظر إليه كيف ذكر المصريين بما فيهم القديم فقد مرت عليهم القرون تلو القرون وهم أخوه متجاورون تشهد بذلك رفات آبائهم وأجدادهم وقد جمعتها القبور المتجاورة ، واللحود المتقاربة . وأى دليل بعد هذا على وحدتهم وأخوتهم وثورتهم أبناء وطن واحد ؟ .

بهذه الطريقة وأمثالها ينبغى إذن للصحافة أن تعالج هذه المشكلة فى كل مكان على ظهر هذه البسيطة . يجب على الصحافة أن تنظر إلى الدين من زاوية إنسانية خالصة . يجب عليها ألا تبذر بذور الفتنة بين أبناء البلد الواحد مهما اختلفوا من حيث العقيدة . يجب عليها — أى على الصحافة — أن تسأل نفسها دائماً هذا السؤال : ما الذى ربحته البشرية من وراء التعصب الدينى فى أى شكل من أشكاله ، وفى أية فترة من فترات تاريخه ؟ والجواب عن ذلك أنها — أى البشرية — لم تربح شيئاً بل أصابها الضرر من كل شىء .

والعالم اليوم ينشد السلام ، وينبذ الحرب مهما كان الدافع إليها . ومن أجل هذا التفت أفكار الفلاسفة عن هذه النقطة وهى إعلان الحريات الاربع وهى :

حرية الكلام أو التعبير عن الرأى .

وحرية الإنسان فى أن يعبد ربه بالطريقة التى تحلو له .

وحرية الإنسان فى أن يتخلص من الخوف ويحيا حياة آمنة .

وحرية الإنسان فى أن يتخلص من المرض ويعيش فى صحة طيبة .

وقد أعلن الرئيس الأمريكى روز فلت عن هذه الحريات الأربع فى يناير سنة ١٩٤١ .

والذى لا شك فيه أن مسؤولية التمتع بهذه الحريات ومسؤولية المحافظة عليها إنما تقع على عاتق الصحافة أولا وعلى عاتق الأدب بعد ذلك .

* * *

وليأذن لنا القارىء فنستطرد بعض الشيء فى فكرة التعصب الدينى لنقول أنها تلبس الآن فى بعض جهات العالم ثوب « التعصب العنصرى » وهو ما منيت به الشعوب الأمريكية وأصيبت به شعوب جنوب أفريقيا . ومن هنا يشك الناس كثيراً فى بعض ما يرد من القارة الأمريكية من آراء وفلسفات ما دامت هذه الآراء والفلسفات لم تستطع أن تحل مشكلة العنصرية فى تلك القارة ، وما دامت هذه الآراء والفلسفات تقوم أساساً على حق الجنس الأبيض فى سيادة الأجناس الملونة . ومن ثم نرى المستر (أدلاى ستيفسون) المرشح الديمقراطى للرياسة الأمريكية — وذلك فى الثالث عشر من ديسمبر سنة١٩٥٣ — نراه يندد بهذه الحريات الأربع قائلا .

« إن الحريات الأربع التى هى حرية التعبير وحرية العبادة والتحرر من الخوف والتحرر من الفقر والمرض قد تحولت إلى مخاوف أربع هى : الخوف من الكساد ، والخوف من الشيوعية ، والخوف من أنفسنا ، والخوف من الحرية ذاتها » :

نشرت جريدة المصرى هذا النبأ نقلا عن وكالة رويتر وفى اليوم التالى مباشرة نشرت نفس الجريدة نبأ آخر من أمريكا يتضمن اتهام (ستيفنسون) بأن له اتجاهاً خاصاً نحو الشيوعية !

فياللصحافة من هـــذا السلاح الذى فى يدها . كيف تطعن به طعنتين متضادتين فى آن واحد ؟ أولاهما لمصلحة رأى بعينه ، والأخرى لقتل هذا الرأى عينه !

أليست الصحافة بسبب ذلك مسؤولة عن كل ما تمت به البشرية من حروب ، وتصاب به من آلام؟ سواء كان ذلك بسبب النزاع الدينى ، أم كان ذلك بسبب النزاع الدينى أو المذهبى ؟

* * *

وبعد هذا الاستطراد نعود إلى الموضوع الذى نحن بصدده لنقول للصحفى أنه يجب عليه دائماً أن يصغى لصوت الضمير فى كل مايكتب وخاصة فى مجال الدين ، أو المذاهب المختلفة التى تتصل بهذا الدين . فإن كلمة واحدة يكتبها الكاتب عن طيش أوعجلة وعدم روية كافية لإثارة الفتنة . ولكن هل معنى ذلك أننا نحد من حرية الصحف الدينية ؟ كلا ثم كلا . بل إننا نطالب هذه الصحف بأن تسلك جميع الطرق الممكنة لكى تصل إلى شرح العقيدة الدينية التى تأخذ نفسها بها ، وتبذل كل الجهود الممكنة لتغرس هذه العقيدة بقوة فى نفوس أتباعها .

وإلى جانب هذين الغرضين السابقين تستطيع الصحف الدينية الواسعة الأفق أن تدعو إلى السلام ، وإلى مهادنة العقائد الدينية الأخرى مهما كانت الشقة بعيدة بينهما .

أجل فى استطاعة الصحف الدينية المنطلقة أن ترسم لنفسها هذه الخطة ، وأن تدعو ذويها إلى هذا الرأى وذلك متى صحت نيات القائمين عليها واتسعت آفاق المحررين الذين يتولون كتابتها ، وبرئت نفوسهم من الأغراض الذاتية والرغبات الشخصية ، وتحرروا كذلك من سلطان المادة .

وبهذه الطريقة تصبح الصحافة الدينية عاملا من عوامل البناء فى المجتمع ، وأداة لا تستغنى عنها الأمم فى ترقية الجانب الروحى أو النفسى من جوانب البشرية . ونحن نعرف أن هذا الجانب الأخير أصبح مهملا من جانب الحكومات والشعوب وبسبب هذا الإهمال المعيب اختل توازن الإنسان فى القرن العشرين .

إن الصحافة الدينية فى كل مكان من هـــذا الـكوكب الأرضى الـكبير لو استطاعت تعويض هذا النقص الأخير فإنها بذلك تقوم للإنسانية الحديثة من الخدمات الجليلة ما تعجز عن تقديمه جميع الأجهزة الأخرى فى الشعب أو الحـكومة ، وتستطيع فى الوقت نفسه أن تنقذ هذه الإنسانية الحديثة من السقوط الذريع والانهيار السريع والخطر الذى تهددها به (المـادية) التى تتحكم تحكما ظاهراً فى القرن الذى نعيش فيه .

ثم إن من الخير للصحافة الدينية منذ الآن أن تبذل أقصى المستطاع لكى تفهم الناس أن الناس جميعاً سواء أمام الله . فليس لذى دين من الأديان أن يزعم لنفسه ولقومه أن دينه خير الأديان . وأن يستند فى ذلك إلى آيات من التوراة أو الإنجيل أو القرآن . فإن الانسياق مع هذه المزاعم التى نشير إليها الآن لا تنتج إلا النتائج التى تسفر عنهـــا التفرقة العنصرية أو التفرقة القبلية أو التفرقة الجنسية ، وغيرها من النزعات التى قاست منها الإنسانية من الويلات ماحدثنا عنه التاريخ .

« الناس سواء أمام الله » . والقول بهذه المساواة كفيل بأنه يحل جميع المنازعات الدينية أو المذهبية على السواء ، كفيل بأن يجعل المحبة والصداقة تحل بين البشر محل العداوة والبغضاء ، كفيل بأن يحقق السلام الذى ننشده ، والوئام الذى نرجو أن نعيش فى ظله على الدوام .

* * *

على أن أمام الصحافة الدينية مجالات فسيحة للقول ليست أمام الصحافة العادية ومنها (مجال الأخلاق) . فالصحيفة الدينية وحدها — فى الغالب — هى صاحبة الحق فى الخوض فى مثل هذه الموضوعات . وكم أصبح الناس فى العصر الحاضر الذى يوصف بأنه (العصر المادى) إلى الخوض فى العقائد وأثرها فى تـكوين المواطن الصالح وفى أمهات الأخلاق الفاضلة

وأثرها كذلك فى تكوين الضمير الحى والذى لا شك فيه أن كل عقيدة من العقائد الدينية فى حاجة مستمرة إلى أن يتجدد شبابها وأن يتمكن من إعادة قوتها وسلطانها على النفوس فأنت تعرف منذ الصغر أن الصدق فضيلة . هكذا تعلمت فى المنزل وهكذا تعلمت فى المدرسة ، ولكنك فى الحياة الواقعة سوف تحتاج إلى تعلم هذا الدرس القديم . وإلى أن تملأ نفسك به من جديد لأنك تواجه فى حياتك من الوقائع والحوادث ومن أخلاق الناس وغدرهم وخياناتهم ما يشكك أحياناً فى قيمة الأخلاق الفاضلة فى الإيمان بأنها توصل إلى النجاح المادى والنجاح المعنوى . فإذا لم تكن هناك صحافة تغذى فيك هذه المعانى الفاضلة من حين لآخر فإن هذه المعانى لا تلبث أن تخبو شعلتها فى نفسك ، وتندبل زهرتها فى قلبك وتحل محلها شك أليم فى كثير من القيم الفاضلة فى الحياة .

ألا يرى أصحاب الصحف الدينية أن هذا الموضوع الخالد من موضوعات الإنسانية كفيل بأن يملأ صفحات الجرائد والمجلات التى يخرجونها وأنه متجدد بتجدد الإنسانية ذاتها ؟

إننى على يقين من ذلك ومن أن هذه الموضوعات وأمثالها كفيلة بأن تصرف الصحافة الدينية عن المنازعات الطائفية والخصومات المذهبية التى لا طائل تحتها ولا فائدة من ذكرها مهما كان الدافع لها .

المشكلة السابعة

التأهيل المهنى

(وبها فصل واحد)

الفصل الثامن عشر

معاهد الصحافة مقوم من مقومات الصحافة

العجيب حقاً أن الناس فى مصر يتجادلون إلى اليوم فى معاهد الصحافة هل توجد أو لا توجد ؟ وهل لها ضرورة أو ليست لها ضرورة ؟ على أن من الأمم المتقدمة فى الوقت الحاضر من فرغت من مناقشة هذه المسألة من نحو قرن .

ومع هذا وذاك فليس لنا أن نشعر بالدهشة والاستغراب إلى هذا الحد فقد مرت المهن الحرة كلها فى البلاد المتحضرة كلها بمثل هذا الدور . لقد كان يحترف التدريس إلى عهد قريب غير المؤهلين أو المتخرجين فى مدارس المعلمين . كما كان يحترف المحاماة والطب والهندسة أفراد مارسوا هذه المهن ممارسة مبنية على مجرد المهارة الشخصية أو التجربة . ثم نشأت كليات المعلمين والحقوق والطب والهندسة بعد ذلك وأهدت إلى البلاد طوائف بعد طوائف من الشبان المؤهلين فى كل ميدان من هذه الميادين .

تلك إذن طبيعة الأشياء . ومنطق التطور ، وسنة الحياة ، وطريق التقدم وناموس الوجود على هذه الأرض .

فهل بعد أن أنشئت كليات الزراعة فى بلادنا على وجه التمثيل يوجد فينا من يزالون يقولون أن الحرث أو الزرع أو الرى بالطرق القديمة الموروثة منذ عهد الفراعنة أحسن وأنفع من الحرث أو الزرع أو الرى بالطرق الحديثة من حيث آليتها من جهة ، ومن حيث فنيتها من جهة ثانية ؟ أظن لا ؟

ومثل هذا تماماً يمكن أن يقال بالقياس إلى الصحافة . نعم . لقد مارس هذا الفن من قبل أناس لا يملكون لأنفسهم من المؤهلات غير مجرد الميل أو التجربة . وإن بالغت فى وصف بعضهم فقــل (الموهبة) . ولكن الموهوبين فى الدنيا قليلون والتجربة والخبرة ليست كل شىء فى مزاولة المهن والفنون ومن هنا نشأت الحاجة إلى معاهد الصحافة وأصبحت هذه المعاهد ضرورة من ضرورات الحياة الحديثة ، ومقوماً من مقومات هذا المرفق الحيوى من مرافق البلاد .

وهنا نسأل أنفسنا هذا السؤال . ماهى مقومات الصحافة بوجه عام ؟ وماهى قيمة المعاهد الصحفية ذاتها بين هذه المقومات ؟

أما مقومات الصحافة الحديثة فكثيرة نبهنا عليها فى ثنايا هذه الفصول . ولا بأس من سردها الآن بإيجاز تام ؛ فمن مقومات الصحافة الحديثة (المال) ولا تستطيع الجريدة الحصول على هذا المــال إلا بطريقين فى الغالب . هما التوزيع من جانب ، والإعلان من جانب آخر . أما الإعلان فهو شريان الحياة فى جسم الصحافة . وأما التوزيع فهو معتمد على مكانة الصحيفة نفسها فى نظر القراء ، ومدى ما تستطيع هذه الصحيفة أن تقدمه إليهم من خــدمات .

ومن مقومات الصحافة الحديثة (الأخبار) . وليست الصحافة فى الواقع إلا بيعاً لهذه الأخبار . ومن ثم كان العمل الرئيسى فى الصحافة اليومية بنوع خاص هو جمع هذه الأخبار وفى هذا الميدان تتبارى الصحف كلها ويباهى بعضها بعضاً بما يسمى (السبق الصحفى) .

ومن مقومات الصحافة الحديثة (المواد) التى تبنى على هذه الأخبار . ومنها المقال والعمود والحديث ، والتحقيق ، والصورة ، والكرتون ،

والكاريكاتور . والخرائط ، والرسوم البيانية فى بعض الأحيان . وكل هذه الأشياء أصبحت عناصر ضرورية بالقياس إلى الصحيفة ، وبها يُقوّم العمل الصحفى بالمعنى الصحيح .

ومن مقومات الصحافة الحديثة كذلك (التحرير والإخراج) . وهما فنان من فنون الصحافة لها أصول وقواعد ونظريات هى فى الواقع شبيهة بأصول النقد الأدبى من وجود كثيرة — وعلى الصحفى أن يتبع هذه الأصول والنظريات لمدة كبيرة فى حياته الصحفية — ولكنه يستطيع فى فترة النضوج أن يتحلل من هذه القواعد والأصول ويصبح من القدرة بحيث يستطيع أن يجدد فى هذه الفنون الصحفية كما يجدد الشعراء الكبار والكتاب الكبار والنقاد الكبار .

ومن مقومات الصحافة كذلك (آداب المهنة) وما ينبغى لأصحابها من أخلاق وتقاليد تفضى كلها إلى احترام هذه الحرفة ، وإلى احترام المشتغلين بها كذلك ، والنظر إليهم على أنهم أعضاء لهم خطورتهم فى الهيئة الاجتماعية والحق أنه إذا كانت مهنة من المهن بحاجة إلى هذه الآداب التى ينبغى أن تراعى مراعاة تامة من أصحاب هذه المهنة فإن الصحافة ينبغى أن تكون لها الصدارة فى هذا الميدان وهو ميدان الأخلاق !

ومن مقومات الصحافة الحديثة كذلك (النقابات) وهى المظهر الجماعى الديمقراطى للصحافة . وبدونها لا يكون للصحفيين فى الأمة كيان خاص ، ولا سياج مصون ، ولا حرية مكفولة بكفالة القانون . ويتصل بهذه القوانين التى تخضع لها الصحافة موضوع الحرية التى ينبغى أن يتمتع بها الصحفيون فى كل بلد من بلاد العالم فى الوقت الحاضر .

ثم من مقومات الصحافة الحديثة فى ختام المطاف (ثقافة الصحفى) .

والثقافة شرط أساسي فى تكوين الشباب الذى اختار لنفسه مهنة الصحافة، وهى المعين الذى يستقى منه جميع المعلومات التى تحتاج إليها الصحيفة . ثم هى العنصر الأساسى كذلك فى تكوين شخصية الصحفى والانتقال به من منزلة « رجل الشارع » إلى منزلة « القائد » فى الأمة وبها أى بهذه الثقافة نستطيع أن نضع الصحفى فى مرتبة لا تقل مطلقاً عن مرتبة القاضى فى المحكمة أو الأستاذ فى المدرسة أو الجامعة أو الضابط فى الجيش وهكذا .

* * *

والمعاهد الصحفية لا تعنى فى الغالب من جميع هذه المقومات عناية مباشرة إلا بثلاث نواح أو أربع وهى : ناحية الفنون الصحفية ، وناحية العلوم الثقافية . وناحية التدريب ، ثم ناحية الأخلاق .

أما الفنون الصحفية كفن التحرير والإخراج وفن إدارة الصحف — فهى أشياء تتغير وتتقدم بتقدم الزمن وترى الطلاب فى داخل المعاهد يدرسون شيئاً من هذه الفنون حتى إذا خرجوا إلى الحياة العامة وجدوا الزمن (فى بعض الحالات) قد سبقهم إلى اختراع أشياء جديدة فى الإخراج وطرائق جديدة فى التحرير ، ووسائل حديثة فى الإعلان والتوزيع وهكذا. ومعنى ذلك باختصار أن هذه الفنون الصحفية فى تطور مستمر . لكن ذلك لا يمنع مطلقاً من أن ندرس هذه الفنون على اختلافها فى داخل المعاهد حتى يكون الطالب على علم تام بها ، وخبرة كاملة بتطوراتها .

أما الذى لا يتعرض كثيراً للتغيير والتبديل فهو الجانب الثقافى البحت من جوانب الدراسة فى داخل هذه المعاهد أى أنه لا غنى مطلقاً للمشتغل بالصحافة عن ثروة ثقافية تعينه على القيام بمهمته وهذه الثروة الثقافية تزيد وتنقص بحسب احتياجات المهنة والبيئة وما تخضعان له من تطورات عديدة

ومن هنا ندرك الأهمية البالغة التى لمعاهد الصحافة من حيث هى .

وأما ناحية التدريب . وهى ثالثة النواحى التى تعنى بها معاهد الصحافة فأمرها موكول لظروف هذه المعاهد وما لها من إمكانيات تختلف من معهد إلى آخر . فالمعهد فى بلد كأمريكا على تمام الاستعداد لتدريب الطلاب عن طريق صحيفة خاصة لها أجهزة خاصة بها من راديو وتليفزيون ومستقبل للأخبار (تكرز) ومطبعة ونحو ذلك والمعهد فى بلد كمصر ليست له بعد مثل هذه المقدرة . وهو لهذا مضطر إلى الاتفاق مع كبريات الصحف فى العاصمة لسد هذا النقص فى الجانب التدريبى البحت .

(والخلاصة) أن معاهدالصحافة أصبحت كما قلنا ضرورة من ضرورات الحياة الحديثة . وإننا فى الجمهورية العربية المتحدة لا نحتاج فيها إلى أكثر من رسم الخطط الصحيحة ورصد الميزانيات السخية إيماناً منا بالنتائج الطيبة التى سنحصل عليها من وراء ذلك .

والحقيقة أنه أصبح من الصعب علينا وعلى جميع المفكرين فى الوقت الحاضر أن يتصوروا الجامعات خلواً من أقسام الصحافة أو من الكليات والمعاهد التى تتوفر على الدرس الصحفى من حيث هو ، كما أن من الصعب علينا وعلى المفكرين فى الوقت الحاضر كذلك أن نتصور البلاد خلواً من كليات الحقوق والطب والهندسة والعلوم والزراعة والتجارة . فكل هذه مرافق حيوية هامة . وكل مرفق منها بحاجة إلى رعاية الدولة ورعاية الجمهور على السواء .

* * *

والذى لا شك فيه أن أمريكا هى أول بقعة من بقاع الأرض فكرت فى إنشاء المعاهد الصحفية بشكل أو بآخر . وقد كان ذلك عام ١٨٦٩

فى ولاية يقال لها ولاية (فرجنيا) على يد رجل يقال له (روبرت لى) كان قائداً عاماً لجيوش الجنوب ، وذلك فى أثناء الحرب الأهلية التى نشبت بين الشمال والجنوب . فقد أوصى بإعداد خمسين منحة دراسية تخصص لتهيئة خمسين شاباً لمهنة الصحافة .

« وفى سنة ١٨٧٨ نظمت جامعة ميسورى فى كولومبيا بالولايات المتحدة محاضرات فى تاريخ الصحافة ، وفى سنة ١٨٨٤ أضافت إلى برامجها دروساً فى المواد الصحفية ، وتكونت من ذلك نواة لمدرسة الصحافة التى تم إنشاؤها سنة ١٩٠٨ ، وقبل سنة ١٩٠٠ كان عدد كبير من جامعات الولايات المتحدة قد ضمن برنامجه دروساً فى الصحافة[١] » .

هذا كله فى أمريكا ، أما فى أوروبا فيظهر أن جامعة زيورخ فى سويسرا سبقت جميع الجامعات الأوروبية من حيث العناية بتعليم الصحافة . وكان ذلك عام ١٩٠٣ . واكتوى العالم كله بنار الحرب العالمية الأولى بين عامى ١٩١٤ — ١٩١٨ ، وبعد انقضاء هذه الحرب ازداد اهتمام الدول بمعاهد الصحافة . فظهرت هذه المعاهد منذ عام ١٩١٧ فى كل من بولندة ، ثم ألمانيا وبلجيكا والنرويج واستمرت حركة إنشاء المعاهد الصحفية حتى بلغت ذروتها تقريباً فى الفترة بين عامى ١٩٢٠ — ١٩٣٠ .

وقبيل الحرب العالمية الثانية بدأنا نرى هذه المعاهد الصحفية تظهر فى كل من فرنسا وإيطاليا وهولندة والمجر وانجلترة وبقية الدول الأوروبية المتحضرة .

أما فى مصر فقد مر إنشاء المعاهد الصحفية بدورين أو ثلاثة : أولهما الدعوة وتهيئة الأذهان لتقبل الموضوع ، وهذا يذكر التاريخ أن لمجلة الهلال فضل تنبيه الأذهان إلى خطورة هذه الفكرة — فى عددها الصادر فى أول

---

(١) خليل صابات : الصحافة : ص ٣٧

نوفمبر سنة ١٩٢٣ وجهت المجلة سؤالا لأربعة من كبار الصحفيين إذ ذاك وهم داود بركات رئيس تحرير الأهرام ، وأحمد حافظ عوض رئيس تحرير المحروسة ، وأمين الرافعى رئيس تحرير الأخبار ، والدكتور محمود عزمى رئيس تحرير جريدة الاستقلال وكان موضوع السؤال :

« هل يحسن إنشاء فرع فى الجامعة المصرية أو دائرة خاصة لإعداد الصحفيين ؟ وهل يوجد بيننا من يقوم بإلقاء محاضرات فيها ؟ » .

« فأجاب ثلاثة منهم بضرورة إنشاء هذا الفرع فى الجامعة المصرية . ووقف الأستاذ أحمد حافظ وحده ليقول أنه لا يرى ضرورة لإنشاء هذا الفرع لأن رجال الصحافة قد تربوا فى ميدان الخبرة . ولأن الصفات الصحفية تولد ولا تخلق » .

وفى الدور الثانى من أدوار إنشاء المعاهد الصحفية — وكان ذلك عام ١٩٣٢ — كان الأستاذ الدكتور طه حسين من أوائل الذين اقترحوا إنشاء مدرسة أو معهد لإعداد الصحفيين يقبل فيه خريجو كلية الآداب وحدهم :

ورحبت الصحف المصرية وخاصة (المقطم والسياسة) بهذا الاقتراح ترحيباً عظيما .

ومع هذا وذاك فلم يكن قبل عام ١٩٣٩ أن بعثت هذه الفكرة من جديد حين أحال مجلس الوزراء من تلقاء نفسه إلى الأستاذ أحمد لطفى السيد مدير الجامعة حينذاك بمشروع إنشاء معهد للصحافة ليدرسه ويقدم مذكرة فى هذا الشأن .

إذ ذاك كتب مدير الجامعة إلى عميد كلية الآداب — وهو يومئذ الدكتور طه حسين — أن يعدّ مذكرة فى الموضوع . فأعدها وناقشها مجلس كلية الآداب . وفى شهر يونية عام ١٩٣٩ وافق مجلس الجامعة المصرية على المشروع وعلى أن تكون مدة الدراسة بهذا المعهد سنتين .

وبقى الحال على ذلك حتى عام ١٩٤٥ حين زيدت مدة الدراسة إلى ثلاث سنوات .

ثم فى الدور الثالث من أدوار إنشاء الدراسة الصحفية فى الجامعة تحول معهد التحرير والترجمة والصحافة إلى قسم بهذا الإسم . وذلك على أثر المذكرة التى قدمتها بنفسى إلى كلية الآداب عام ١٩٥٤ ودعوت فيها إلى إنشاء قسم من أقسام هذه الكلية يستقل بدراسة الصحافة ، ثم تألفت لجنة لدراسة الاقتراح قوامها بعض الأساتذة الجامعيين وبعض كبار الصحفيين . وناقشت اللجنة هذا المشروع وتمت الموافقة عليه من اللجنة ومن المجالس الجامعية المختلفة ، ومن ذلك الوقت فتح القسم بابه للطلاب الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (التوجيهية) بعد أن كان المعهد لا يقبل فيه غير الحاصلين على الدرجات أو المؤهلات الجامعية .

ونجحت هذه التجربة لأن الصحف أشد حاجة فى الواقع إلى الشباب الذى يتأهل للصحافة بنفس الطريقة التى يتأهلون بها لوظائف التعليم أو الطب أو الهندسة أو الزراعة أو التجارة . ولمن شاء من الطلبة الممتازين بعد التخرج أن يتم دراسة الصحافة وأن يحصل فيها على درجات الماجستير والدكتوراه ونحو ذلك .

والأمل كبير بعد كل ذلك فى أن تدخل الدراسة الصحفية عندنا فى دورها الرابع ، وهو الدور الذى يشهد ميلاد « كلية الصحافة » . بل وهو الدور الذى يشهد عدداً لا بأس به من هذه الكليات يضارع العدد الذى تتمتع به بلاد أخرى لا تقل عنها من حيث الحضارة والثقافة .

* * *

(وبعد) فأرجو أن يكون فى هذا الذى سقناه من تاريخ الصحافة

واعتبارها مقوماً من مقومات الصحافة الحديثة ما يقتل الفكرة القائلة بأن الصحافة موهبة من المواهب التى تولد فى الأشخاص ولا تخلق فيهم .

أجل — إنها لأسطورة عجيبة ليس وراءها إلا تثبيط الهمم ، وتبديد الجهود . والرجوع بالصحافة نفسها قرناً كاملا إلى الوراء .

إن المواهب والصفات الخلقية والذكاء الإنسانى والاستعدادات والميول الطبيعية ، كل هذه الأشياء فى حاجة دائمة إلى التعليم كحاجتها تماماً إلى الخبرة والتجربة .

وإن الصحفى الكبير أو صاحب الصحيفة فى الوقت الحاضر ليس لديه من الوقت ما ينفقه فى تعليم الشبان وتدريبهم على وظائف الصحافة ، وذلك على النحو الذى كان يفعله (الأسطى) فى العصور الوسطى (بصبيانه) فى المهنة أو الحرفة أو الصناعة .

لقد نادى جوزيف بوليتزر ـ فى أمريكا سنة ١٩٠٣ بضرورة التأهيل الصحفى ، وصرح بأن مهنة الصحافة أكثر المهن احتياجاً إلى أوسع المعارف وأعمقها ، واحتياجاً كذلك إلى الأخلاق المتينة ، وقال إن هذه المهنة ذات المسؤوليات الكبيرة لا يمكن أن تترك لقوم لاحظ لهم من علم ولا ثقافة .

إن المجتمع يطالب بأن يكون الرجال المسؤولون عن تعليمه من المؤهلين المتخصصين فى مهنة التعليم ، وأن يكون الرجال المسؤولون عن علاجه وتطبيبه من المتخصصين فى الطب ، وأن يكون الرجال المسؤولون عن صحافته من ذوى الثقافة العالية والأخلاق المتينة والإعداد الصحفى بطل على ما تحمل هذه الكلمة من معنى .

إن ثقافة الصحفى من أصعب المشكلات التى تواجهها الدول فى الوقت الحاضر . فمن الواجب أن تكون هذه الثقافة ـ فضلا عن تنوعها بحيث

تشمل كثيراً جداً من العلوم والفنون والآداب ـ ثقافة عميقة وحديثة تتمشى مع احتياجات العصر ، وتساير تطور الفكر البشرى فى جميع الميادين .

فأين هذا كله من الفقر الثقافى المدقع الذى يعانيه محررون لم تزودهم حكوماتهم ولا شعوبهم بهذا الذاد العظيم من العلم والأدب والفن جميعاً ؟

من أجل ذلك قلنا إنه ينبغى لنا أن نقضى القضاء الأخير على الأسطورة القائلة بأن الصحافة تولد ولا تتكون عن طريق التعليم . وقد أيدتنا فى ذلك (هيئة اليونسكو كل التأييد) .

وكلمة أخيرة أحب أن أختم بها هذا الموضوع الخطير وهى أننا ننادى بضرورت التعاون التام بين أساتذه الصحافة فى الجامعة ومحترفى الصحافة ومزاوليها خارج الجامعة . وليأخذ هذا التعاون المطلوب شكل دروس ومحاضرات يلقيها كبار الصحفيين على طلبة الجامعة ـ كما هو حادث الآن بالفعل ـ فإن الجامعة تستعين بأمثال الأستاذ محمد زكى عبد القادر والأستاذ فكرى أباظة والأستاذ سيد أبى النجا ، والأستاذ مصطفى أمين وغيرهم فى إعطاء دروس ومحاضرات للطلبة فى الفن الصحفى تحريراً وإخراجاً وإدارة . أو ليأخذ هذا التعاون المنشود شكل مجالس إدارية يكون من عملها تنظيم الدراسة الصحفية فى داخل الجامعة بين حين وآخر . على أن تتألف هذه المجالس من أعضاء يمثلون أساتذة الجامعة فى هذه المادة ، وأعضاء يمثلون الصحف الكبيرة ووكالات الأنباء والإعلان ونحو ذلك . أو ليأخذ التعاون المطلوب شكل المشاركة الجدية فى نقابة الصحفيين بأن يكون أساتذة الصحافة فى الجامعة أعضاء أصليين فى النقابة المذكورة . والغرض من ذلك هو العمل على رفع مستوى المهن الصحفية إلى المنزلة التى

تليق بها وتتفق وتبعاتها . ثم ليأخذ هذا التعاون المنشود بعد هذا وذاك شكل الوظائف الإضافية التى تطلب من بعض أساتذة الصحافة فى الجامعه . كأن يكون أحدهم مستشاراً فى مصلحة الاستعلامات أو يكون آخر مستشاراً فى محطة الإذاعة ، أو يكون الثالث مستشاراً فى المجلس الذى سنقترحه على الحكومة لتنظيم مهنة الصحافة وهو (مجلس الصحافة العام) وهكذا .

وأخيراً نأتى إلى الاقتراح الذى اقترحه الأستاذ جلال الحمامصى وقد كان ممثلا لصحافة الجمهورية العربيه المتحدة فى المؤتمر الذى انعقد بمناسبة مرور خمسين عاماً على إنشاء أول مدرسة صحفية لولاية ميسورى بأمريكا الشمالية .

قال الأستاذ جلال الحمامصى :

« وقد يكون من الأفضل أن تكون مناهج المدارس الصحفية فى كافة أنحاء العالم نوع مشترك من التوجيه وتبادل الآراء بصورة منتظمة تمكن حمله الأقلام فى المستقبل من تفهم آلام الناس لا فى محيط عملهم فقط بل فى محيط العام لكافة شعوب العالم ، وذلك لأن مثل هذا الفهم المشترك لا يؤدى فقط إلى ضمان حرية الصحافة فى العالم أجمع ، بل إلى إقرار السلام وتكاتف حملة الأقلام فى مكافحة الذين يقودون العالم إلى الحروب تكررت وتلاحقت . ثم التضامن بصورة منظمة للدفاع عن الحريات التى من بينها حرية الصحافة .

المشكلة الثامنة

آدابُ مهنة الصّحَافة

(وبها فصـــلان)

الفصل التاسع عشر

آداب مهنة الصحافة

الأصل فى الصحافة أنها مهنة بيع الأخبار . ولكن الأخبار فى ذاتها ليست سلعة مادية كالكساء والغذاء . وإنما هى شىء معنوى له آثاره الطيبة، وله آثاره السيئة .

والصحيفة بإزاء الأخبار مسؤولة عن القيام بعدة واجبات :

أولها – طريقة الحصول على الخبر .

وثانيها – طريقة نشر الخبر .

وثالثها – طريقة التعليق على الخبر .

ورابعها – طريقة الاستفادة من الخبر فى كتابة المواد الأخرى بالصحيفة كالمقالات والأعمدة والطرائف والأحاديث والتحقيقات وغير ذلك من المواد التى يراد بها إشباع فضول القارىء والصحفى المنوط به القيام بجميع هذه الواجبات . إما أنه يكون رجلا حى الضمير ، وإما أن يكون رجلا لا يأبه لهذا الضمير فى قليل أو كثير . شأنه فى ذلك شأن الطبيب أو المعلم أو المحامى أو المهندس أو كل ذى حرفة من الحرف التى تحتاج إلى الأمانة والشرف .

وسنحاول أن نعالج المشكلة من هذه الزاوية ، لنعرف إلى أى حد يجب أن يأخذ الصحفى نفسه بهذه الأخلاق . أو ما هى المقدسات التى ينبغى للصحفى أن يربط بينها وبين مهنة الصحافة كما يربط المدرس أو الطبيب أو المحامى بينها وبين مهنة التدريس أو الطب أو المحاماة ؟

ومعنى ذلك إذن أننا سننظر كيف يسلك الصحفى فى طريقة الحصول على الخبر ، ثم فى الطريقة التى ينشر بها هذا الخبر ثم فى الطريقة التى يعلق بها على الخبر . ثم ننتقل من هذا كله إلى سلوك الصحفى مع زملائه فى مهنة الصحافة . وأهم من ذلك كله أن ننظر فى النهاية فى صلة الصحفى بالمجتمع وكيف يتأثر كل منهما بالآخر .

الواجب الأول : طرق الحصول على الخبر

صحيح أن هناك تنافساً شديداً يصل إلى حد الشقاء فى الحصول على الأخبار وتتبع الأخبار . ونحن نحذر الصحف فى شىء من ذلك . وإن كنا لا نلتمس لها العذر مطلقاً فى أن تحصل على الخبر بطريقة تتنافى مع الشرف.

تحدث الأستاذ (هربرت بايردسوب) محرر جريدة (الورلد) بنيويورك فقال . لقد أشرفت على جريدة الورلد مدة طويلة وكانت التعليمات التى أعطيها للمخبرين والمحررين لا تعدو قولى لهم دائماً . احصلوا على الأخبار . ولكن هذا العمل كان يتم دائماً بطريقة شريفة . فنحن لم نستخدم قط أساليب الغرب الوحشية فى دخول البيوت عنوة للحصول على الأصول السرية أو لسرقة الصور والوثائق ونحو ذلك . ومع هذا أو ذاك فقد كنا نقوم بعمل واحد فقط لا أعتقد أنه ما زال يعمل به إلى اليوم .وهذا العمل هو التحرى على الأخبار على الوجه التام مستعينين فى ذلك بأرشيف الصحيفة . وكنا نقف عند هذا الحد(١) .

والذى نعلمه أن للحصول على الخبر وتتبعه طرقاً مشروعة وفيها الكفاية. ومن أهم هذه الطرق .

---

(١) أنظر كتاب (فن الصحافة) الترجمة العربية ص ٧٣ .

١ – عمل التحريات على النحو الذى شرحه محرر الورلد .

٢ – استخدام الأرشيف الصحفى على النحو الذى أشار إليه نفس المحرر .

وهذان الطريقان يكلفان الصحفى جهداً وعناء فى القراءة والبحث ونحو ذلك وثم طرق أخرى كذلك . ومنها على سبيل المثال :

٣ – طريقة الإيهام بالمعرفة .

٤ – طريقة الصداقة أو إنشاء علاقات خاصة بمصادر الأنباء والتقرب إليهم بالهدايا أو إسداء الخدمات الخاصة .

وتحضرنى للإيهام بالمعرفة مثل ، وللصداقة مثل آخر ولا بأس بالإشارة إليها بإيجاز .

المثل الأول : فقد حكى أحد الصحفيين عن نفسه قال :

«أنه كان جالسا فى مقهى من مقاهى الإسكندرية على شاطىء البحر . وتصادف أن جلس معه على نفس المائدة أحد كبار تجار الثغر المعروفين وجرى الحديث بينهما فى أمور عدة أشار التاجر الكبير فى بعضها عن غير قصد منه إلى نية الخديوى إسماعيل فى بيع نصيب مصر من أسهم قناة السويس وأن هذا التاجر الكبير يتمنى لنفسه أن يربح هذه الصفقة . وهنا تغير لون الصحفى الإنجليزى وأحس كأنه جالس على برميل من البارود على حد تعبيره . ولكن المهنة الصحفية أوجبت عليه فى هذه اللحظة أن يتماسك ويتظاهر بالثبات التام . كما أوجبت عليه المهنة كذلك أن يلجأ إلى طريقة الإيهام بالمعرفة فأوهم التاجر الكبير بأنه على علم بهذا السر الخطير . وهنا اطمأن التاجر إلى أنه لا يذيع سراً من الأسرار ، وأفاض فى الحديث عن أسهم القناة . ثم ما كاد التاجر يغادر المكان حتى أسرع الصحفى إلى مكاتب البرق

فاستعان بها فى إرسال برقية إلى وزرائيلى رئيس الوزارة البريطانية حينذاك ثم ما كان من وزرائيلى هذا إلا أن اتصل من فوره بآل روتشلد وهم من كبار رجال المال فى إنجلترة . وطلب منهم المال اللازم لشراء أسهم القناة وذلك ريثما يحصل على إذن بهذا المال من مجلس الوزراء ومجلس العموم ومن الجالس على العرش فى نهاية الأمر » .

والمثل الثانى : حادثة جرت للأستاذ مصطفى أمين حكاها عن نفسه قال ما مؤداه .

« إنه كان بلندن فى الوقت الذى دارت فيه مفاوضات (صدقى - بيفن) وقد تم الاتفاق بينهما على نصوص معينة . غير أن بيفن اشترط أن تبقى هذه النصوص سراً من الأسرار لا تنشر إلا بإذنه فى الوقت الذى يحدده هو . إذ ذاك ساقت الظروف مصطفى أمين فتعرف إلى سيدة اتضح أنها تعمل فى مكتب مستر بيفن . وبطريقة غير مباشرة علم مصطفى أمين أن هذه السيدة هى التى كتبت على الآلة الكاتبة نصوص الاتفاق . ودعاها مصطفى أمين مراراً للجلوس معه فى مقهى من مقاهى العاصمة . ولاحظ فى كل مرة يجلس إليها أن هذه السيدة تنتظر قطع السكر التى يقدمها المقهى باهتمام . وتمسك فى يدها هذه القطع باحتراس ، وتدسها فى صندق يدها (أو شنطتها) بخفة وعجلة، إذ ذاك أحضر مصطفى أمين فى المرة التالية كل تموينه من السكر وأسلمه هذه السيدة ، ففرحت به فرحاً عظيماً ونظرت إليه على أنه أعظم هدية لأطفالها الصغار الذى لا يكفيهم تموينهم من السكر الذى يوزع عليهم بالبطاقة » ومنذ ذلك الوقت نشأت صداقة متينة بين مصطفى أمين وهذه السيدة . وعن طريق هذه الصداقة استطاع مصطفى أمين أن يحصل على ورق الكربون الذى كتب عليه نصوص الاتفاق . وما لبثت هذه النصوص أن نشرت فى

بعض الصحف الصادرة فى مصر وفوجىء بها مستر بيفن كما فوجىء بها رئيس الوزارة المصرية .

الواجب الثانى : طريقة نشر الخبر

لا شأن لنا هنا بالكلام عن أسلوب نشر الأخبار أو القوالب الفنية التى تصاغ فيها الأخبار . وإنما المقصود بالعناية هنا هو الكلام عن مقدار الصدق والكذب فى كل خبر ، وبيان الآثار السيئة التى تنجم عن الكذب ، ثم بيان واجب الصحيفة حينما تقرر — بقصد أو بغير قصد منها — إلى نشر الأخبار المكذوبة .

وهنا يحلو لنا أولا أن نسوق بعض الأقوال والأحداث ذات الصلة الوثيقة بهذا النوع من الأخبار لنعرف منها إلى أى حد ينبغى أن يتحرى الصحفى الصدق ، وما النتائج التى تترتب على الإهمال المقصود أو غير المقصود فى هذه الناحية :

* * *

أثر عن المعلق الأمريكى الشهير والتر ليبمان Lippman الذى زار القاهرة عام ١٩٥٩ أنه قال :

العجيب أننى عندما أكذب فى قضية تتعلق ببقرة جارى أدعى للمحاكمة وقد أساق بعد ذلك إلى السجن . ولكننى إذا كذبت على مليون من القرار فى شأن يتصل بالحرب أو السلم وإذا دأبت على هذا الكذب مدة وأحسنت اختيار أكاذيبى إذا فعلت كل ذلك لم أسأل عما أفعل ولم أتعرض لطائلة العقاب .

ويحدثنا التاريخ أن بسمارك داهية الألمان فكر فى طريقة لتوحيد ألمانيا فلم يجد أمامه إلا هذه الطريقة ، وهى أن يوعز إلى الصحف الألمانية بنشر

برقية زعم أنه تلقاها وكانت فى البرقية خبر ينال من الكرامة الفرنسية ونشرت الصحف الفرنسية هذه البرقية نقلا عن الصحف الألمانية . فأعلن الفرنسيون الحرب على ألمانيا ، وهى الحرب المعروفة بحرب السبعين . وكانت هذه الحرب هى التى أرادها بسمارك نفسه لتتم بسببها الوحدة .

وحين حدثت أزمة الحدود بين مصر والسودان منذ أعوام قليلة أذاعت وكالة رويتر برقية فى الهزيع الأخير من الليل مؤداها أن الجيش المصرى غزا السودان وكانت وكالة رويتر الإنجليزية هى الوكالة الوحيدة التى انفردت بهـــذا الخبر . واختارت له توقيتاً معيناً هو الهزيع الأخير من الليل لكى تنشره الصحف السودانية قبل أن يتاح لها الوقت الكافى للتحقق من صدق هذا الغزو أو كذبه ، وكان قصد الوكالة الإنجليزية من ذلك خلق حالة من التوتر أوحت بها الأوساط الإنجليزية فى تلك الفترة .

ليس شك فى أن هذا مثل صارخ من أمثلة الأخبار الزائفة التى يراد بها إفساد العلاقات بين قطرين شقيقين يعيشان على نهر واحد وثقافة واحدة ، ولغة واحدة .

أوردت هذه الأمثلة لأدلّها على الخطورة البالغة التى تبنى على الأخبار الكاذبة أو المحرفة أو المزيفة أو المغرضة . والصحيفة الخبيثة — لها فى تزييف الأخبار طرق كثيرة قلما يفطن إليها القارىء العادى . فاختيار مكان النشر فى الجريدة واختيار الحيّز الذى ينشر فيه الخبر . واختيار العنوان أو الصدر اللازم لكتابة هذا الخبر . واختيار العنوانات الفرعية لهذا الخبر — كل هذه وسائل تلجأ إليها الصحف حين تريد أن تحدث تأثيراً معيناً لهذا الخبر فى ذهن القارىء .

ومن هنا جاءت مسؤولية الصحفى النزيه عن كتابة الأخبار ومن هنا

قالوا إن نهاية الحرب الباردة مرهونة بشيء واحـــد فقط هو أن تعدل الصحافة العالمية نهائيا عن تضليل الرأى العام .

وليس مجال للشك فى أنه من الممكن تقريب نهاية الحرب الباردة لو أن الصحافة العالمية بدأت تكف عن تضليل الناس بما تقدمه لهم بين حين وآخر من أخبار محرفة وتعليقات مغرضة وحملات مدبرة .

إن الصحافة النزيهة النظيفة هى التى تستطيع أن تطفىء نار العـــداوة والبغضاء بين طبقات الشعب الواحد من جهة ، وبين هذا الشعب والشعوب الأخرى من جهة ثانية . فتلك العنصرية الصارخة بين البيض والسود فى أمريكا وجنوب إفريقيا ، وتلك العداوة التقليدية بين إنجلترة وإيرلندة أو بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية . كلها نتيجة الصحافة الشريرة التى تكسب من وراء ذلك مالا وفيراً . فكثيراً ما يشكو زعماء دول أمريكا الجنوبية من معاملة صحف أمريكا الشمالية لأخبار بلادهم ، وطريقة عرضهم لهذه الأخبار فى صحفهم ، وكثيراً ماتشكو أمريكا الجنوبية من المبالغة فى إهمال الأخبار المتعلقة بها فى صحف أمريكا الشمالية ، ومن سوء التعليق عليها ونحو ذلك . ثم كثيراً مايشكو الإيرلنديون من الصحف الإنجليزية لمثل هذه الأسباب . ولنضرب لذلك مثلا : ثبت أن نسبة الجرائم فى إيرلندة أقل من نسبة الجرائم فى أى جهة أخرى من جهات العالم . غير أن الصحف الإنجليزية قابلت هذا الخبر بفتور تام ، ولم تشر إليه أية إشارة . مع أنه لو قيل العكس وهو أن نسبة الجرائم فى إيرلندة أكثر من سواها لطربت الصحف الإنجليزية لهذا الخبر ، واختارت له مكاناً ممتازاً ؛ ووفرت له حيّزاً يتفق وأهميته وخطورته .

لا أريد أن أمضي طويلا فى عرض هذه الأمثلة . فهي كثيرة تطالعنا

بها الصحف العالمية كل يوم ، وهى لا تحتاج منا إلى كبير عناء فى الوقوف عليها أو معرفة الأغراض الخبيثة والنوايا السيئة التى تختفى خلفها .

إنما أردت بذلك أن أقول إن وظيفة الإعلام أصبحت فى أيامنا هذه من أخطر الوظائف كلها تقريباً . وإن أقل تقصير فى أداء هذه الوظيفة من ناحية الدقة والأمانة والشرف والنزاهة يعرض العالم كله للخطر الحقيقى . وينجم عنه متاعب للإنسانية ليس من السهل التخلص منها .

هذا هو ما أزعج علماء الصحافة والاجتماع ورجال الفكر السياسى وقادة الأمم فى شتى الميادين . ثم هذا هو مادعا الاتحاد العام للصحفيين فى كل بلد من جانب ، كما دعا هيئة الأمم من جانب آخر إلى التفكير فى وضع آداب لمهنة الصحافة ، والوصول إلى قواعد وأصول يتبعها الصحفيون ، ولا يخرجون عنها فى ممارستهم لهذه المهنة الشريفة . والذى نعلمه أن محاولات شتى فى دول كثيرة بذلت حتى الآن فى سبيل الوصول إلى هذه الغاية الشريفة ولكننا مكتفون هنا بعشر من هذه المحاولات على سبيل المثال :

الأولى : فى الجلسة الثالثة والثمانين من جلسات اللجنة الفرعية لحرية الإعلام .

الثانية : فى المؤتمر العالمى لاتحاد الصحفيين المجتمع فى براغ سنة ١٩٣٦ .

الثالثة : فى المؤتمر السابع لنفس هذا الاتحاد . وقد اجتمع فى هذه المرة بمدينة بوردو سنة ١٩٣٩ .

الرابعة : فى المؤتمر الأول لصحافة الأمريكتين . وقد اجتمع هذا المؤتمر بمدينة المكسيك سنة ١٩٤٢ .

الخامسة : فى الدورة السنوية الرابعة ، للجنة حرية الإعلام وذلك فى سنة ١٩٥١ .

السادسة : فى اجتماع عقده الاتحاد القومى للصحفيين الإنجليز .

السابعة : فى اجتماع عقده اتحاد الصحفيين الاستراليين .

الثامنة : فى الاجتماع الذى عقدته هيئـة محررى الصحف بالهند فى سنة ١٩٥٠ .

التاسعة : وهى المحاولة التى قام بها قسم الصحافة بجامعة القاهرة سنة ١٩٥٧ وذلك فى شكل رسالة من رسائل الدكتوراة .

العاشرة : وهى المحاولة التى قام بها المؤتمر العـام للاتحاد القـومى للجمهورية العربية المتحدة فى شهر يونية سنة ١٩٦٠ .

* * *

والآن نستعرض بإيجاز نتائج المحاولات التسع الأولى كل على حده .

المحاولة الأولى

تحدث الزعيم غاندى فى الجلسة الثالثة والثمانين من جلسات اللجنة الفرعية لحرية الإعلام والصحافة ، كما تحدث المستر والتر ويليامز مؤسس كلية الصحافة بجامعة مسورى Missouri الأمريكية عما سماه (بعقيدة الصحفى) وخلاصة هذا الحديث أن هذه العقيدة وإن كانت لا تقوم مقام القانون العالمى لآداب المهنة . إلا أنها على كل حال تشتمل على بيان موجز لـكل ما للصحفى من الحقوق وما عليه من الواجبات . ومن ثم تألفت هذه العقيدة من المبادىء التى ينبغى للصحفى أن يعتنقها ويصدر عنها فى أقواله وأعماله .

وقد أجرت اللجنة هذه المبادىء على لسان الصحفى كما يلى :

١ — أؤمن بمهنة الصحافة إيماناً راسخاً بكل ما فى هذه الـكلمة من معنى.

٢ — أؤمن بأن الصحيفة العامة مؤسسة اجتماعية وأن المشتغلين فيها مسؤولون كل المسؤولية باعتبارهم وكلاء المجتمع ولا يصح لهم أن يكونوا خائنين للأمانة .

٣ — أعتقد أن التفكير السليم والتعبير الواضح المستقيم والدقة والإنصاف هى الدعامات الأساسية للصحافة الجيدة .

٤ — أعتقد أن من واجب الصحفى ألا يكتب إلا ما يوحى به ضميره ويشعر به تماماً أنه الصدق .

٥ — أعتقد أن حذف أى خبر لأى اعتبار آخر غير المصلحة العامة يعدُّ أمراً لا يصح الدفاع عنه بصورة من الصور .

٦ — لا يجوز لى أن أكتب ما أخجل من قوله باعتبارى رجلا مهذباً فى المجتمع . ولا سبيل للتهرب من المسؤولية الفردية بحجة أن ما صدر منى إنما هو تنفيذ لتعليمات جاءتنى من الغير .

٧ — أعتقد أن الإعلانات والأخبار والآراء يجب أن تستهدف خدمة المصالح العليا للقراء . ولابد أن يسود جو أساسه الحق والصدق والعون والنزاهة بين الجميع . وعندى أن المحك للصحافة الجيدة هو ما تؤديه من خدمة عامة .

٨ — أؤمن بأن الصحافة الناجحة كل النجاح أو التى تستحق هذا النجاح هى التى تخاف الله وتوقر الإنسان ، وهى الصحافة التى تدافع عن استقلالها التام ، ولا يحركها حب الظهور ، ولا جشع السلطان . وهى صحافة بناءة متسامحة ولكن فى غير تغاض أو إهمال وهى رابطة الجأش طويلة الصبر ، قوية المثابرة على خدمة القراء ، تغضب للظلم ، لا ترهبها عصا الحاكم

ولا يزعجها صياح الدهماء . تعطى لكل شخص حقه ، وتمنحه الفرصة للتعبير عن رأيه . وهى صحافة وطنية ولكنها تسعى مخلصة لتوثيق عرى المودة والأخوة بين دول العالم أجمع ، إنها صحافة الإنسانية ، وصحافة العالم الذى نعيش فيه .

المحاولة الثانية

وهى المحاولة التى قام بها المؤتمر العالمى لاتحاد الصحافة فى مدينة براغ سنة ١٩٣٦ . وقد أقر أن الصحفى القدير بهذا الإسم ينبغى عليه :

١ — أن يراجع كل خبر تنشره الجريدة بكل أمانة وصدق . ويخص بهذه العناية جميع الأخبار التى تثير تعصباً فى الرأى ، أو زعزعة فى الثقة ، أو كراهية ، أو تحقيراً بين دول العالم أو تؤدى إلى تأثير ضار أو انطباع مضلل عن قيمة الخبر ومغزاه .

٢ — أن يقوم بمحض اختياره بتصحيح كل خبر من هذا النوع حتى يثق من عدم صحته أو دقته .

٣ — أن يعترف بحقه وحقوق الآخرين أيضاً فى نشر الأخبار الموضوعية عن الأحداث الداخلية والمسائل المتصلة بالدول الأخرى مع مقارنة الموقف الداخلى بغيره من المواقف المماثلة فى الدول الأخرى .

٤ — أن يدخل الصحفى فى اعتباره دائماً أن التنوع الهائل فى الظروف التاريخية والطبيعية والمعنوية للأمم والدول لابد أن تتضمن تنوعاً مماثلا فى التطور الاجتماعى والسياسى لهذه الأمم والدول كما ينطوى كذلك على تنوع أكثر فى الأنظمة السياسية بصفة أخرى . (والغرض من هذه المادة

هو أن الصحفى لا ينبغى له أن يظهر بمظهر المتزمت أو بمظهر الرجل الضيق الأفق) .

٥ — أن يتجنب الصحفى ما استطاع كل نقد تافه أو نقد غير موضوعى فى شؤون السياسة ، كما يتجنب أساليب التحقير والإساءات إلى الدول الأخرى وخاصة إلى رؤساء هذه الدول وكبرائها وعظمائها بوجه أخص .

٦ — أن يبتعد عن تزيين العنف والتحريض على استعماله لتسوية المنازعات الداخلية أو الدولية والاقتناع التام بأن من مصلحة السلام حل المنازعات الدولية والخلافات الداخلية — سياسية كانت أو اجتماعية أو عنصرية أو ثقافية — بغير حاجة إلى العنف ، وبروح من الإنصاف والتراضى والود .

٧ — أن يتمسك الصحفى كذلك بحقه وحق الآخرين فى القيام بالدعاية اللازمة لتعبئة الدفاع ضد أى هجوم ضد بلاده من الخارج لأن مثل هذا الدفاع يعتبر الواجب الأول على كل مواطن .

٨ — أن يحارب بكل قوته الفكرة القائلة بحتمية الحروب ، بمعنى أن هذه الحروب قدر محتوم ،فالحرب مع تقدم العلوم الحديثة تعتبر شراً مستطيراً ودماراً محققاً للغالب والمغلوب .

٩ — الدعوة فى كل مكان للعقيدة القائلة بأن غالبية الدول فى وقتنا هذا ترغب فى السلام . وتسعى إلى الوئام . وأن فى إمكان هذه الدول أن تحمى هذا السلام وتحافظ عليه ، وذلك عن طريق المنظمات الدولية ، والتعاون بين الجميع .

١٠ — أن ينأى الصحفى بنفسه وبصحيفته عن كل ما من شأنه تغليب القوة الغاشمة على الإنصاف والعدل . أو ما من شأنه الحض على توثب الدول بعضها على بعض .

المحاولة الثالثة

وهى المحاولة التى قام بها المؤتمر السابع للاتحاد العالمى للصحفيين الذى انعقد فى مدينة بوردو سنة ١٩٣٩ ووصل إلى ما سماه إذ ذاك (بعهد الشرف الصحفى) وفيه :

١ — إن من واجب الصحفى سواء كان مخبراً أو معلقاً أن يذكر دواماً أن له تأثيراً طيباً أو سيئاً يزداد بزيادة عدد القراء . ومن واجبه أن يعمل على تنوير القراء والتشيع للحقيقة، وأن يكتب وفى ذهنه دائماً أنه إنما يشارك مشاركة فعلية فى تسجيل تاريخ عصره .

٢ — أن يكون له ضمير حى لا يسمح له مطلقاً بأن يلجأ إلى طرق غير أمينة للحصول على الأخبار .

٣ — أن يتحمل مسؤولية جمع المعلومات ونشرها فى الصحيفة .

٤ — من حق الصحفى أن يمتنع أحياناً عن نشر المعلومات الصحيحة ، ولكن ليس له مطلقاً أن ينشر معلومات يعرف أنها كاذبة أو يعوزها عنصر الصدق .

٥ — لا يجوز للصحفى أن يبالغ فى وصف الأحداث التى يشهدها ولا أن يحرف البيانات التى يتلقاها ، ولا أن يغير من الوثائق التى تصل إليه .

٦ — لا ينبغى للصحفى أن يفترى على الأشخاص أو يتهمهم بدون دليل .

٧ — لا يجوز للصحفى أن يقترف جريمة السطو على آراء الغير . ومن واجبه دائماً أن ينسب كل رأى إلى قائله ، وعليه صيانة المسؤولية الأخلاقية بحيث لا تقبل نفسه القيام بعمل يتنافى مع ما يوحى به الضمير .

٨ — على الصحفى كذلك أن يكون حصيفا حسن التقدير فى كل ما يتصل

بشؤون الدولة والمسائل الخطيرة التي تهم المسؤلين وهو فى هذه الحالة يستطيع أن ينتفع بحقه فى المحافظة على سر المهنة .

٩ — لا يجوز للصحفى أن يكون عميلا للحكومة أو لغيرها من الهيئات الخاصة لكى يحصل من وراء ذلك على منافع شخصية دون علم الجمهور . كما لا ينبغى للصحفى أن يكتب المقالات التى تهدف إلى الدعاية التجارية .

١٠ — لا يجوز للصحفى أن يضر زملاءه . وعليه أن يحافظ على قوانين التضامن الجماعى التى لا تصدر لصالح المهنة .

المحاولة الرابعة

وذلك فى المؤتمر الأول للصحافة القومية بالأمريكتين وهو المؤتمر الذى انعقد فى سنة ١٩٤٢ بمدينة المكسيك على الحدود تقريباً بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية . وهذا هو نص القرارات التى انتهى إليها .

١ — الصحافة الأمريكية تميز تمييزاً تاماً بين وظيفة الصحافة فى نشر الأخبار ووظيفتها فى التوجيه المذهبى أو الإيديولوچى .

٢ — لكى تقوم الصحافة بوظائفها المتصلة بنشر الأخبار فى أمانة وكفاءة يجب عليها دائماً أن تنشر الأخبار الصادقة ذات الطابع الموضوعى .

٣ — تمتنع الصحف بقدر الإمكان عن نشر الأخبار غير المحققة ، أما الشائعات والأخبار غير الموثوق من صحتها فلا سبيل إلى نشرها إلا على هذه الصفة أى على أنها غير موثوق بها .

٤ — إذا نشرت الصحيفة أخباراً أو بيانات مصدرها أشخاص من غير هيئة التحرير وجب ذكر أسمائهم ما لم تتطلب سرية المهنة غير ذلك .

٥ — إذا كان نشر المادة الصحفية أو الخبر الصحفى نظير أجر ما وجبت الإشارة إلى ذلك .

٦ — تعتبر كل صحيفة مسؤولة عن جميع ما تنشره وذلك باستثناء المواد التي يكتبها غير المشتغلين بالصحيفة . وفي هذه الحالة يجب ذكر أسمائهم كما ذكرنا .

٧ — لا تعفى الحصانة البرلمانية مالك الجريدة من المسؤلية المدنية . كما أن هذه المسؤولية غير قابلة للتحويل إلى طرف ثان وثالث .

٨ — الصحيفة مسؤولة عن تقديم الاعتذار في حالات الإساءة إلى الأشخاص أو سبهم وقذفهم . ومن واجبها تقديم التفسيرات اللازمة لذلك إلا أن يفصل القضاء في الأمر .

٩ — تمتنع الصحافة عن نشر المواد التي من شأنها تشجيع الرذيلة أو الجريمة أو إثارة المشاعر المريضة .

١٠ — لا يجوز للصحيفة أن تنشر بيانات تؤدي إلى التحيز ضد المتهمين أو لصالحهم في أثناء محاكمتهم أمام القضاء .

١١ — سمعة الفرد يجب أن تحترم وتصان مهما كانت عقيدته الدينية أو مذهبه السياسي . والصحافة هي السياج المنيع الذي يحمي كرامة الفرد ويصون شخصيته عن الأذى .

١٢ — الاتحاد القومي للصحفيين في كل دولة من الدول هو المسؤول عن تقرير مدى مسؤولية الصحف عن آداب المهنة ومراعاة هذه الآداب .

ولما كانت الإذاعة ضرباً من ضروب الصحافة لا فرق بينهما إلا أن الأولى مسموعة والأخيرة مقروءة ، فقد رأت اتحادات الإذاعات الأمريكية من واجبها أن تجتمع هي الأخرى للوصول إلى إقرار المبادىء الخاصة بالوسيلة الإذاعية من وسائل الإعلام المختلفة . وانتهى البحث بها إلى طائفة من المبادىء بعضها في موضوع علاقة الإذاعة بالدولة ، وبعضها

فى موضوع علاقة الإذاعه بالشعب ، وبعضها فى موضوع علاقة الإذاعة بالمؤلفين . ويطول بنا القول لو أردنا أن نقف عند كل طائفة من هذه المبادىء على حده . فلنتركها إذن إلى :

المحاولة الخامسة

وهى المحاولة التى قام بها اتحاد الصحفيين فى إنجلترة . ونحن نعرف أن الإنجليز أشد الأمم عناية بالأخلاق فى داخل بلادهم وإن كانوا لا يحبون أن يرتبطوا بهذه الأخلاق فى خارج بلادهم . ومن ثم جاءت المبادىء التى أقرها اتحاد الصحفيين فى تلك البلاد أقرب المبادىء كلها إلى دائرة الأخلاق وإليك هذه المبادىء بصورة موجزة :

١ — ينبغى على الصحفى ألا يقترف أى عمل من شأنه أن يشين شخصه أو اتحاده أو صحيفته أو مهنته . ومن واجبه أن يدرس لوائح الاتحاد ، ويمتنع عن أى عمل يؤدى إلى الأضرار بمصالح هذا الاتحاد .

٢ — يجب على الصحفى الذى يرغب فى إنهاء عقد عمله أن يخطر صاحب العمل وفقاً للتقاليد والعادات المهنية المرعية . وعليه أن يخضع لهذا الشرط طالما كان صاحب العمل لا يوافق على تغييره .

٣ — لا يجوز للعضو فى اتحاد الصحفيين أن يسعى للترقية أو لشغل منصب يملؤه زميل له باستعمال الطرق الملتوية أو المنحرفة . ولا يجوز له أن يحاول بشكل مباشر أو غير مباشر الحصول على عمل لنفسه أو لغيره بصفة مؤقتة أو غير مؤقتة إذا كان ذلك يضر بمصلحة المصاحفين Free Lancers (وهم الذين يبعثون بالمواد الصحفية إلى الجريدة دون أن يكونوا موظفين فيها) .

٤ — السطو على أعمال الزملاء وجهودهم والاقتباس من كتاباتهم بدون إذن منهم يتنافى تماماً مع آداب المهنة .

٥ — يجب على العضو أن يكون مستعداً للتنازل عن الأعمال الإضافية التى يرى الاتحاد أن فى التنازل عنها مساعدة للصاحف على كسب قوته .

٦ — واجب الصحفى هو خدمة صحيفته أولا . ويجوز له فى وقت الفراغ أن يقوم بعمل إنشائى آخر . غير أنه لايجوز له القيام بعمل إضافى فى أوقات الراحة والأجازات إذا كان فى ذلك ما يؤدى إلى حرمان زميل متعطل ، وتفويت فرصة عليه فى التوظف .

٧ — ينبغى تشجيع روح الرغبة فى مساعدة الآخرين فى جميع الأوقات لأن الأعضاء ملزمون من الناحية الإنسانية والشرفية بمساعدة الأعضاء المتعطلين حتى يحصلوا على عمل يليق بهم .

٨ — يجب على الصحفى أن يعامل المرؤوسين بالطريقة التى يود أن يعامله بها رؤساؤه فى الصحيفة . .

٩ — حرية جمع الحقائق الصادقة ونشرها بأمانة تامة ، وحقوق التعليق على الخبر ، والنقد النزيه كل ذلك من المبادىء الأساسية التى ينبغى لكل صحفى أن يستمسك بها .

١٠ — الصحفى مسؤول مسؤولية شخصية عما يبعث به للصحيفة أو وكالة الأنباء التى يعمل بها . وهو مسؤول أيضاً عن المحافظة على أسرار المهنة . ولا يجوز للصحفى أن يبالغ أو يشوه أو يحرف أو يعدل فيما عهد إليه من من وثائق ومعلومات .

١١ — لا يجوز للمخبرين والمصورين أثناء قيامهم بجمع الأخبار والصور أن يؤلموا الثكالى والمصابين أو يؤذوا كرامة الأبرياء من الناس . ولا يجوز

الحصول على الأخبار والصور والوثائق إلا بالطرق المشروعة

١٢ — يجب ألا تغيب عن ذهن الصحفى قوانين السب والقذف وإهانة المحكمة وحقوق التأليف وما إلى ذلك . وفى نشر الماجريات القضائية يراعى دائماً التمسك بقواعد الإنصاف والعدل بالنسبه لجميع الأطراف المعنية بالأمر .

١٣ — تعتبر الرشوة أخطر جريمة مهينة سواء كانت لنشر مادة صحفية أو لحذف هذه المادة .

المحاولة السادسة

وهى المحاولة التى قام بها اتحاد الصحفيين الاستراليين .وقد وافق الأعضاء على مجموعة من المبادىء الخلقية لاتخرج فى جوهرها عن توخى الأمانة والصدق فى نشر الخبر ، واحترام سرية المهنة . واحترام الزمالة الصحفية ، والترفع عن أخذ رشوة ، وسلوك السبل الشريفة فى الحصول على الأخبار ، وأن يتخلق الصحفى دائماً بالأخلاق التى يكسب بها ثقة الجمهور .

والطريف فى استراليا أن مالكا لإحدى الجرائد المهمة هناك وهى نيوسوث ويلز New South Wales التى تصدر فى مدينة سدنى تحدى قانون آداب المهنة فى تلك القارة وزعم أنه قانون ديكتاتورى مجحف بحقوق المهنة ولكن المحكمة أصدرت حكمها على مالك هذه الجريدة بغرامة قدرها خمسون جنيهاً لأنه تعدى على هذا القانون الذى أقره اتحاد الصحفيين . فاستأنف المالك المذكور هذا الحكم . فلم يكن من محكمة الاستئناف إلا أن أيدته بقوة .

المحاولة السابعة

وهى المحاولة التى قامت بها هيئة محررى الصحف الهندية فى ديسمبر سنة ١٩٥٠ وفيها أصدرت الهيئة بياناً جاء فيه :

« لما كانت الصحافة أهم وسيلة لتكوين الرأى العام فإن الصحفيين يعتبرون مهمتهم أمانة أو رسالة ، ولا همّ لهم فى الواقع إلا خدمة الصالح العالم وحمايته من جانب ، والمحافظة قدر المستطاع على سلام الإنسانية من جانب آخر .

والصحفيون فى سبيل القيام بواجباتهم هذه يعلقون أعظم الأهمية على احترام الحقوق الاجتماعية والإنسانية. ويؤمنون بمبادىء العدالة والإنصاف ويعتبرونها من الأسس الجوهرية لمهنة الصحافة سواء فى نشر الأخبار أو التعليق عليها . ومن واجب الصحفى كذلك مراعاة ضبط النفس وخاصة فيما يتصل بنشر الأخبار والتعليقات فى جو من التوتر الاجتماعى الناجم عن الخلافات العنصرية أو الدينية أو الاقتصادية .

ثم قال البيان بعد توصيات من النوع الذى مرّ ذكره فى المحاولات السابقة :

« والمهاترات الشخصية فى الصحف تحط دائماً من كرامة المهنة وتنال من الأشخاص المشتغلين بها . وليس من آداب المهنة فى شىء أن يتناقل الصحفيون شائعات أو محادثات غير مهذبة مما يتصل بحياة الأفراد أو يجرح سمعتهم وينال من كرامتهم التى لابد من احترامها .

والصحفى المستحق لهذا الإسم هو الذى يستطيع التفرقة بين الصالح العام والفضول العام . وهو الذى يعرف جيداً أن الصحافة تسعى لخدمة الأول من هذين الغرضين لا الثانى . ولذلك يمتنع عن نشر الأخبار الشخصية مالم يتأكد من صحتها ، ومالم يقدر أن فى نشرها نفعاً يعود على المصلحة العامة .

المحاولة الثامنة

فى أثناء انعقاد الدورة السنوية الرابعة للجنة حرية الإعلام والصحافة فى مايو سنة ١٩٥٠ بمدينة مونت فيديو بأراجواى ، نوقش مشروع قانون عالمى لآداب مهنة الصحافة . ولحسن الحظ أن اشترك فى مناقشة المشروع صديقنا المرحوم الدكتور محمود عزمى الرئيس السابق لمعهد الصحافة بجامعة القاهرة ومندوب مصر فى هيئة الأمم المتحدة يومئذ . وجاء نص هــــذا المشروع كما يلى :

المشروع

ملحق (١)

حيث أن حرية الإعلام والصحـافة أمر حيوى لسلام الإنسانية والحريات الأساسية التى كافها ميثـاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

وحيث أن هذه الحرية تصان على خير وجه عن طريق الجهود المستمرة التى يبذلها المشتغلون بالصحافة وغيرها من وسائل الإعلام ، والأعمال التلقائية التى يقومون بها لتنمية روح المسؤولية .

لذلك يعتبر هذا القانون إعلاناً لآداب المهنة ينبغى أن يتبعه جميع المشتغلين بجمع الأخبار ونقلها ونشرها والتعليق عليها ، وأن يتوخوه فى سلوكهم المهنى وذلك على النحو التالى :

(أولا) يبذل المشتغلون بالأخبـار أقصى جهودهم للتأكد من أن المعلومات التى يتلقاها الجمهور دقيقة وذات طابع موضوعي . وعليهم مراجعة

جميع الأخبار التي يشك فى صحتها . ولا يجوز لهم تحريف الحقائق أو حذف الجوهرى منها . ولا يجوز للصحفيين أن يشتركوا فى نشر الأخبار والمعلومات التى يعرفون أنها كاذبة .

(ثانيا) لا يجوز أن تؤثر المصلحة الشخصية على الأخلاق المهنية وتعتبر الرشوة أو الاستمالة لنشر شيء أو حذفه من أبشع الجرائم فى مهنة الصحافة . ومن أخطر الجرائم المهنية كذلك الافتراء والسب والقذف والإيهام بالباطل والسطو على أعمال الغير . وعلى الصحفيين أن يقوموا بتصحيح المعلومات التى تنشر ثم يثبت أنها غير صحيحة . عليهم أن يقوموا بكل ذلك طواعية وبدون إبطاء . كما يجب عليهم الإفصاح عن حقيقة الشائعات والأخبار غير المؤكدة وأن يحرصوا على أن توصف هذه الشائعات بأنها شائعات أو أخبار لم يوثق بصحتها ونحو ذلك .

(ثالثا) على المشتغلين بالأخبار أن يكونوا موضع ثقة الجمهور وعنوانا لكرامة المهنة ودليلا على شرفها . وليس لهم أن يقوموا بأى عمل يتنافى مع احترام المهنة وكرامتها . وعليهم أن يترفعوا دائماً عن استغلالهم المهنة الصحفية لأغراض غير صحفية .

وعلى الصحفى أن يتحمل مسؤولية الأخبار والتعليقات . وفى حالة التخلى عن هذه المسؤولية يجب إعلان ذلك صراحة وفى بداية النشر . كما يجب احترام سمعة الأفراد . ولا يجوز نشر الأخبار المتصلة بحياتهم الخاصة ،أو الأخبار التى قد تؤدى إلى الإضرار بسمعتهم أو النيل من كرامتهم ما لم يكن ذلك من أجل المصلحة العامة . وعليهم أن يفهموا أن المصلحة العامة شيء والفضول العام شيء آخر . ولا يجوز أن يوجه الصحفى أى اتهام يضر بسمعة شخص إلا إذا أعطيت له فرصة الدفاع عن نفسه . وينبغي أن تراعي الحكمة وحسن

التقدير فى التمييز بين مصادر الأنباء ، وفى المسائل التى يجب حفظها فى سر الكتمان . ولا بد من احترام سر المهنة . ومن حق الصحفى دائماً أن يتمسك بهذه السرية وفقاً لقوانين كل دولة .

(رابعاً) يجب على المشتغلين بالأخبار وجمع المعلومات عن الدول الأخرى والتعليق عليها أن يسعوا جهد طاقتهم للحصول على المعلومات الكافية التى تكفى لأداء واجب الإعلام والتعليق على الأخبار بدقة وأمانة وموضوعية .

المحاولة التاسعة

وهى المحاولة التى قام بها قسم الصحافة بجامعة القاهرة ، وذلك فى شكل رسالة من رسائل الدكتوراة موضوعها :

« مشروع دستور دولى للصحافة مستق من واقع المجتمع الدولى الحديث »(١) وهذا نص المحاولة :

(عهد الشرف الدولى للصحفيين)

ديباجة :

حيث أن الحرب تبدأ فى عقول البشر ففى عقول البشر ينبغى أساسا أن تبنى قلاع الدفاع عن السلام .

وحيث أن جهل بنى البشر بحياة بعضهم بعضا وبتشابه المشكلات الرئيسية فى حياة السواد الأعظم من الجماهير الشعبية فى كل البلدان كان دائما على مر التاريخ سببا عاما لذلك الشك وانعدام الثقة بين شعوب العالم الأمر الذى أدى فى الأغلب الأعم إلى استغلال تلك الشعوب فى حروب ضد بعضها البعض لا تخدم مصالحها جميعا .

---

(١) وصاحب هذه الرسالة هو الدكتور محمد مختار التهامى وسنشير إلى رسالته فى مواضيع أخرى من الكتاب .

وحيث أن الحروب العالمية البشعة التي شهدها النصف الأول من هذا القرن إنما نشأت أساساً عن إنكار مبادىء الديمقراطية المبنية على احترام الكرامة البشرية والمساواه فى الاحترام بين الناس والترويج بدلا من ذلك عن طريق التعصب أو الجهل أو الرغبة فى التضليل لمبدأ عدم المساواة بين الناس والأجناس خدمة لمصالح الفئات الاحتكارية وتجار الحروب على اختلاف جنسياتهم .

وحيث أن نشر الثقافة على نطاق واسع وتربية الإنسانية على احترام الحق والحرية والسلام تعتبر من الأمور الأساسية لحماية كرامة الإنسان .

وحيث أن السلام المبنى على مجرد الاتفاقات السياسية والاقتصادية بين الحكومات لا يمكن أن يكون هو السلام الذى يضمن التأييد الكامل الدائم المخلص لشعوب العالم ما لم يسانده الترابط العقلى والعاطفى بين بنى البشر فى كل مكان على أساس المعرفة الواعية لجماهير الشعوب بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر فى حياتهم ومعيشتهم اليومية .

وحيث أن الصحافة بحكم أتصالها اليومى المباشر بجماهير الشعوب فى كل بلدان العالم وبحكم الثقة التى تمنحها الشعوب لصحافتها وبحكم كونها أداة كبرى من أدوات نشر الثقافة والوعى على نطاق جماهيرى واسع هى أقدر الوسائل للقيام بهذه المهام .

فإن أسرة الصحافة العالمية تعلن لشعوب العالم أجمع باسم الصحفيين الشرفاء الذين يقدسون الحقيقة ويهبون حياتهم فى سبيلها ارتباطهم بعهد الشرف الدولى التالى ليكون هادياً لهم ومرشداً فى أداء مهمتهم .

وهذا العهد إنما ينبع عن تقدير جميع العاملين فى ميدان الصحافة والإعلام لمدى جسامة مسئولياتهم أمام شعوبهم وأمام التاريخ وبالدور الإيجابى الذى يمكن أن يقوموا به تدعيما لمبادىء الأمم المتحدة وللسلام

العالمى والتعاون الدولى فى ظل المحبة والتفاهم بين الشعوب .

وبمقتضى هذا العهد يتعهد جميع العاملين فى جمع الأنباء والآراء أو نقلها أو توزيعها أو التعليق عليها والمشتغلون بالكتابة الدورية المنتظمة للصحف وغيرها من وسائل الإعلام الجماعى أو بالإشراف عليها على ما يأتى :

المادة الأولى

أن يراعوا خلال قيامهم بأعمالهم تدعيم فكرة التعايش السلمى بين الشعوب فى شتى الميادين السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية .

المادة الثانية

أن يعملوا على اجتثاث جذور الفكرة الخاطئة التى يروج لها عملاء الحروب والاستعمار والتى تقول بحتمية الحرب أو بأن هناك بعض المشكلات الدولية التى لا سبيل إلى حلها إلا باستخدام القوة .

وهم لذلك يتعهدون — ولو أدى ذلك إلى التضحية بما درج على تسميته بالسبق الصحفى بالإقلاع عن نشر أى مادة يحتمل أن تثير التعصب أو فقدان الثقة أو الكراهية أو الاحتكار أو الاستعلاء بين الشعوب أو أن يفهم منها تحبيذ العدوان بأى شكل من أشكاله ، وبأن يراعوا دائماً نشر المواد التى تدعّم التفاهم والتعاون بين الشعوب ومعرفة بعضها بحياة البعض الآخر وتراثه وثقافته وإبراز هذه المواد وأن يؤيدوا مبدأ عدم السماح لأى دولة بالحصول على أى مكسب كان عن طريق العدوان أو الضغط .

وأن يوضحوا لشعوبهم الخطر الذى يحيق برفاهيتها وتقدمها من جراء

توجيه الإنتاج للحرب وتبديد الموارد الطبيعية والجهود البشرية فيما لا يعود على المجتمع البشرى بفائدة .

وأن يدعو إلى نبذ سباق التسلح الحالى ، وأن ينبهوا شعوبهم إلى خطر تجارب القنبلة الذرية والهيدروجينية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على مستقبل الجنس البشرى وأن يجمعوها على المطالبة بتحريم إنتاج هذه الأسلحة وتجاربها وأن يطلعوها دائماً على الإمكانيات العظيمة لاستعمالات الذرة السلمية .

وأن يكشفوا لها عن الخطر الأكيد الذى يكمن وراء ترك مصانع الأسلحة والصناعات المتصلة بها اتصالا مباشراً فى أيدى الأفراد ورؤس الأموال الخاصة .

المادة الثالثة

أن يكشفوا لشعوبهم خطأ الفكرة التى تروج للاستعمار على اعتبار أنه الطريق إلى حل الأزمات الاقتصادية وأن يزيحوا الستار عن القوى الاحتكارية والمصالح الخاصة التى تكمن وراء هذه الفكرة التى تسببت فى حربين عالميتين فى أقل من ربع قرن من الزمان مستترة وراء مثل وطنية وتعصبية مضللة ، وأن يتعهدوا دائماً قضايا شعوب المستعمرات ويقفوا بجانبها ويدعوا لمناصرتها واحترام حقها الطبيعى فى تولى أمورها بنفسها وفى الاشتراك على قدم المساواة فى ركب التقدم الإنسانى والحياة الدولية .

المادة الرابعة

أن يبينوا لشعوبهم الخطر البالغ الكامن فى سيطرة فكرة الحصول على أكبر قدر ممكن مع الربح على الإنتاج وخاصة إنتاج المواد الاستهلاكية

الأساسية التي لا غنى عنها للسواد الأعظم من الشعب فى حياته اليومية ، وأن يدعوا إلى تدخل الحكومات تدخلا فعالا للحد من سيطرة فكرة الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح على توجيه الإنتاج أو على التبادل التجارى سواء النطاق المحلى أو الدولى .

وأن يوضحوا لشعوبهم حقيقة الأوضاع الاقتصادية القائمة فى العالم وأن يبينوا لهم على وجه خاص خطر الاحتكارات على رفاهية الشعوب وطمأنينتها والدور الذى تلعبه فى إشاعة البؤس والباطلة والخوف والكراهية بين الشعوب وفى إثارة التوتر الدولى والحروب .

وأن يتتبعوا بيقظة تامة كافة المحاولات والمؤامرات الاحتكارية التى ترمى إلى تعكير صفو السلام العالمى — كمؤامرة السويس عام ١٩٥٦ — ويكشفوها للرأى العام .

وأن يدعوا إلى نبذ كافة التكتلات العسكرية والاقتصادية العدوانية القائمة حاليا والتى تقسم العالم إلى معسكرين وتزيد من التوتر الدولى وخطر الحرب .

المادة الخامسة

أن يتعهدوا باحترام قدسية الخبر بحيث لا تبيح صحيفة لنفسها أن تنشر الخبر ملونا خاص أو موجهاً توجيهاً معيناً ، وللصحيفة مع ذلك أن تكتب التعليق على الخبر بما يتفق مع سياستها فتتحاشى بذلك التحكم فى القارىء مرتين(١) وتتيح له فرصة عادله لإبداء رأيه الشخصى فى الخبر وفى التعليق .

المادة السادسة

أن يراعوا دائماً زيادة ثقافتهم والارتفاع بمستوى المادة الصحفية وتجنب

---

(١) عبد اللطيف حمزة — المدخل فى فن التحرير الصحفى ص ٥٨ .

التفسيرات الغيبية للأحداث وبث روح المقاومة للتيارات والاتجاهات الفاشية وعدم الخوض فى المواضيع التى يجهلونها وإتاحة الفرصة للمختصين للكتابة عنها . ومراعاة تزويد القارىء بقدر كاف من المعلومات الصحيحة فى كافة النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعيــــة والعلمية والثقافية والدولية مع البعد عن الخوض فى أخبار الجريمة وسير الأفراد ما لم يكن ذلك لمصلحة عامة ظاهرة كتحليل أسباب الجريمة أو علاجها أو تقييم العمل الفنى أو الإنتاج العلمى أو الأدبى.

المادة السابعة

أن يروجوا لقيم اجتماعية ودولية جديدةفى تقدير الأشخاص والدول يكون أساس التقدير فيها مدى الجهود التى يبذلونها فى سبيل الرقى بالحضارة البشرية وحل المشكلات الأساسية للملايين وتدعيم أسس التعايش السلمى والرفاهية العامة بعيداً عن سيطرة عناصر الجشع والاستغلال والاستعمار الناجمة عن تقديس فكرة جمع أكبر قدر ممكن من الثورة .

المادة الثامنة

أن يراعوا ويشجعوا كافة القوى الصاعدةفى المجتمع التى ترمى إلى تحرير الإنسان عامة ـــ والمرأة خاصة ـــ من أغلال الأفكار والمعتقدات والقيم الاجتماعية التى لم تعد تتفق مع القدر العظيم الذى وصل إليه العقل الإنسانى فى مرحلته الحالية أو التى تقف فى سبيل التطور نحو المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين بين البشر .

المادة التاسعة

أن يبثوا ويشجعوا روح الشعور بالمسئولية بين الجماعات والأفراد ، وأن

هذه الحقوق ما جاء على لسان البيان الإنجليزى الذى دعا إلى احترام حقوق المصاحفين Free Yancers وإلى السعى ما أمكن فى مساعدة المتعطلين من الصحفيين حتى يحصلوا على عمل يرتزقون منه . ولو كان ذلك على أساس من تضحية الصحفيين الذين لهم قدم راسخة فى ميدان العمل الصحفى .

وأما ما يتصل (بالسلوك الشخصى) لكل صحفى فى كل أمة من الأمم فإن أهم ما يسترعى النظر فى الآداب الخاصة بهذا الباب هو الرشوة ، وقد أجمعت كل القوانين الخاصة بالصحافة فى بلاد العالم على أنها أجشع ما يرتكب من جرائم المهنة. كما يتصل بالسلوك الشخصى كذلك استغلال المهنة الصحفية فى أغراض غير صحفية . والخلاصة فى ذلك أن سلوك الصحفى الجدير بهذا الإسم ينبغى أن يكون سلوكا يستوجب ثقة الجمهور فيه حتى ينظر إليه هذا الجمهور على أنه المعلم والمثقف . وعلى أن أخباره التى يزود بها القراء لا يتسرب إليها الشك .

وأما ما يتصل (بقضية السلام) فى العالم فقد أجمعت القوانين السابقة كلها على دعوة الصحفيين إلى دحض الفكرة القائلة بحتمية الحرب ، وأن يشعروا القراء أن العالم كله الآن راغب فى السلم ، وأن السبيل إلى ذلك هو تعريف الشعوب بعضها ببعض ، والتحذير من نشر المواد التى من شأنها أن تثير العداوات بين الشعوب ، والعصبيات بين طوائف الشعب الواحد من هذه الشعوب . والفتنة نائمة لعن الله من أيقظها .

وأما ما يتصل بالأخبار جمعاً ونشراً وتعليقاً فإن أهم ما فيها هو إجماع هذه الآداب على أن يحصل الصحفى على الخبر عن طريق شريف ولا يجوز له أن يعتمد فى ذلك على السرقة أو الخيانة أو الخداع وما إلى ذلك من الأساليب غير المشروعة .

صحيح أن الذى شجع الصحف على الانحراف هو نجاح عدد كبير منها من هذا الطريق . وهو نجاح مادى فقط . لكن ذلك ينبغى ألا يخدعنا عن واجبنا الإسمى نحو الصحافة ورسالة الصحافة .

وأظن القارىء يشعر معى بأن أخطر مشكلة تواجه الصحافة الآن هى « مشكلة نشر الأخبار » . والصحيفة من أجل ذلك أصبحت تعتبر فى نظر الفلاسفة والنقاد — الذين منهم سانت بيف — أكبر مشكلة من مشكلات الحضارة الحديثة فى الوقت الحاضر .

* * *

(وبعد) فالذى أريد أن أصل إليه من وراء هذا الحديث الطويل شيئان :

(أما أولهما) فهو الدعوة إلى إنشاء

« اتحاد عام للصحفيين العرب »

وذلك أسوة بالاتحادات التى من هذا القبيل فى شتى بلادالعالم المتحضر . وهذا الاتحاد هو المسؤول الأول عن وضع آداب المهنة . وذلك بما يتفق وظروف العرب التى يعيشون فيها . وما يتفق كذلك وآمالهم التى عقدوها على هذه المهنة الشريفة .

وغير خاف على القارىء أن اتحاد الصحفيين شىء ونقابة الصحفيين شىء آخر . الأول يعنى بمهنة الصحافة من ناحية السلوك والأخلاق . وأما النقابة فإنها تعنى بما عدا ذلك من أمور الصحافة .

(وثانيهما) أى ثانى الأمرين اللذين نريد أن نصل إليهما من وراء هذا الحديث الطويل أن تلقين هذه الآداب للشباب الذى وهب نفسه للصحافة

والتحق بالجامعة من أجل هذه الغاية هو الحجة الوحيدة فيما نرى لإنشاء معاهد الصحافة وأقسامها فى جامعات العالم . والسبب فى ذلك واضح كل الوضوح . وقد أشرنا إليه فى بعض الفصول المتقدمة — وهو أن فنون الصحافة فى تقدم مستمر ونمو مطرد . وقد يتعلم الشباب فى داخل معاهد الصحافة من هذه الفنون ما يزعم الأساتذة أنه أحدث الطرق فى فن تنسيق الصحف أو إخراج المجلات أو الطباعة والتصوير ونحو ذلك . ولا يدرى هؤلاء الأساتذة هل يجارون الزمن بهذه المعلومات التى يلقنونها للطلاب أو أن الزمن سيسبقهم بما يستحدث كل يوم من المخترعات والآلات والطرق الحديثة التى تؤدى إلى تقدم جديد فى فنون التصوير والطباعة .

ومعنى ذلك أن هذه الفنون والعلوم التى يتلقاها الطلاب فى معاهد الصحافة فى تطور دائم وتغير مستمر . أما الشيء الوحيد الذى لا يتعرض للتغير فى الحقيقة فهو الأخلاق وإذا تعلمها الشباب فى أثناء الطلب وتعلموا كيف يحافظون على حرية الصحافة وكيف يقودون شعوبهم وشعوب العالم إلى أرقى مراتب الإنسانية الصحيحة فإنهم — وهم حملة الأقلام فى المستقبل — سيكونون من أقدر الناس على القيام بهذه الرسالة وهى رسالة الصحافة .

قَسَم الصحفى

أجل — تلك هى المبادىء التى تلقن للطلاب فى معاهد الصحافة فى العالم وانه ليسعدنى أن أذكر أننا فى قسم الصحافة بجامعة القاهرة نولى هذا الجانب الأدبى من الدراسة الصحفية عناية متفوقة . والدليل على ذلك أننا قد استطعنا أن نصوغ للطلبة فى الجامعة قسما صحفياً على النحو الآتى :

أقسم بالله العظيم أن أحترم مهنة الصحافة وأزاولها بشرف وأمانة وصدق ونزاهة وأن أجعل مصلحة الوطن هى العليا ، وأن أشارك

ما استطعت فى بناء السلام العالمى وفى ترقية الإنسانية .

وقد نظم قسم الصحافة بجامعة القاهرة حفـــلا بدار نقابة الصحفيين فى الخامس عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ لإعلان هذا القسم الصحفى العظيم . وحلف الجميع بالعقل هذا اليمين . وجاء هذا متفقاً والاتجاه العام نحو تقييد الصحفيين بعهد من عهود الشرف الصحفى يأخذون أنفسهم بحرفيته ويربطون عملهم وحرفتهم بقدسيته .

يبرزوا المثل الأخلاقية الخالدة التى تدعوا إلى الصدق والشجاعة والعمل والحب والعفة والتزود من العلم والرحمة والأخاء والشرف والكرم والإخلاص والتواضع والإقدام والتى تنبذ الكسل والكذب والجريمة والاعتداء والقسوة والجبن والجشع والحقد والتواكل وإفشاء السر والخيانة والافتراء والتملق والتزوير والأنانية والتكبر .

وأن يراعوا ذلك كله فى تصرفاتهم الشخصية والمهنية .

المـــادة العاشرة

أن يروجوا دون كلل لمبادىء الأمم المتحدة وأن يوالوا إبراز مجهودات تلك الهيئة فى شتى الميادين فى سبيل السلام والتعاون العالمى والتقدم والرفاهية المشتركة للجنس البشرى ، وأن يتابعوا بيقظة كافة المحاولات التى ترمى إلى التحقير من شأن تلك الهيئة أو فروعها أو وكالاتها المختلفة أو الانحراف بها لخدمة المصالح الأنانية لأية دولة من الدول أو تجاهلها والعمل خارج نطاقها ويكشفوا عنها للرأى العام العالمى .

المـادة الحادية عشرة

أن يحترموا الأحكام التى تصدرها المحاكم الصحفية التأديبية ـــ بناء على نص الملحق المرفق بهذا العهد ـــ على المخالفين لتعهداتهم بموجبه .

* * *

ملحق بعهد الشرف الدولى للصحفيين

خاصاً بمعاقبة المخالفين

تتعهد النقابات الصحفية المهنية المنضمة إلى هذا العهد بالتكتل فى شكل اتحادات قومية وإقليمية واتحاد دولى عام بغرض المحافظة على هذا العهد ورعاية مبادئه والترويج له ومعاقبة المخالفين لتعهداتهم بموجبه أمام المحاكم الصحفية التى تقيمها لهذا الغرض على النحو التالى :

ا ــ المحكمة الصحفية القومية : وهى محكمة يقيمها اتحـــاد النقابات الصحفية المهنية فى كل بلد على حده ، ويدعى إلى الاشتراك فيها ممثلون للهيئات والاتحادات الثقافية والعلمية والمهنية والعمالية المختلفة فى البلد ، وذلك حتى يشترك فى الحكم على الصحفى العناصر نفسها التى تكون الرأى العام . وتقتصر مهمة هذه المحكمة الصحفية القومية على بحث الشكاوى التى تتقدم بها الهيئات المحلية ضد الصحفى عضو النقابات الصحفية المحلية المخالف لتعهده بموجب عهد الشرف الدولى ، وقرارها نهائى ما لم ترهى نفسها إعادة النظر فيه بسبب إيضاح حقائق جديدة دامغة تستوجب ذلك .

ب ــ المحكمة الصحفية الإقليمية : تتكون من ممثلين للمحاكم الصحفية القومية فى مجموعة البلاد المتجاورة جغرافياً ، على أن يكون لكل منها صوت واحد . وتختص ببحث الشكاوى التى تتقدم بها أى هيئة من الهيئات المصرح بقيامها فى أى بلد من بلاد الإقليم ضد أى صحفى فى بلد من بلاد الإقليم ينتمى إلى بلد غير البلد التى تنتمى إليها الهيئة الشاكية وذلك ضماناً لحيدة المحكمة فى حكمها .

ج ــ المحكمة الصحفية الدولية : تتكون من ممثلين للمحاكم الصحفية الإقليمية وتختص بالنظر فى الشكاوى التى تتقدم بها أى هيئة من الهيئات

التابعة لإقليم معين ضد أى صحفى فى إقليم آخر . كما تختص بالنظر فى الاستئناف الذى قد يتقدم بطلبه صحفى لحكم صدر ضده من إحدى المحاكم الصحفية الإقليمية .

ولهذه المحاكم الصحفية بأنواعها الثلاث أن تصدر الأحكام التالية على الصحفى المخالف تبعاً لجسامة المخالفة أو تكرارها :

أولا — الإنذار .

ثانياً — الإيقاف عن العمل لفترة محددة .

ثالثاً — شطب إسم الصحفى من جدول الصحفيين وعدم السماح له بالكتابة للصحف .

ويجب أن تكون محاكمة الصحفى فى كل الأحوال علنية وأن تصدر الأحكام مسببة على ألا يتجاوز الوقت الذى يمضى بين تقديم شكوى الهيئة ضد الصحفى المخالف وصدور الحكم ثلاثين يوماً .

المحاولة العاشرة

وهى المحاولة التى قام بها المؤتمر العام للاتحاد القومى للجمهورية العربية المتحدة . وذلك فى العشر الأواخر من شهر يونية سنة ١٩٦٠ .

وهذه المحاولة هى عبارة عن المشروع الذى فكرت فيه لجنة التوجيه القومى من لجان هذا المؤتمر المشار إليه. ونشرت الصحف نص هذا المشروع فى الرابع والعشرين من شهر يونية سنة ١٩٦٠ . وجعلت عنوانه كالآتى :

« ميثاق شرف للمشتغلين فى وسائل الإعلام »

من أجل ذلك لم نجد بداً من أن نثبت هذا الميثاق فى جملة ما أثبتناه من مواثيق الشرف فى كتابنا هذا . وقد رأينا أن نسجل مواد الميثاق ونناقشها فى الفصل الآتى :

نظرة إجمالية إلى قوانين آداب المهنة

إن نظرة إجمالية إلى قوانين آداب المهنة كما عالجتها الهيئات السابقة وغيرها لتدلنا على أن العالم اليوم أصبح ينظر إلى الصحفيين على أنهم وكلاء المجتمع فى التعبير عن آرائه وأفكاره من جهة ، وفى الدفاع عن كرامته وأخلاقه وعاداته من جهة ثانية. فالصحفيون إذن ممثلون للهيئة الاجتماعية فى ميدان الإعلام وهم المسؤولون دائماً عن المحافظة التامة على سمعة الأفراد والهيئات والمجتمعات ولا شك أن سعة انتشار الصحف فى هذا العصر بأكثر منه فى العصور الماضية جعلت مسؤولية الصحافة مضاعفة، وجعلت تأثيرها الجديد أقوى من تأثيرها القديم . ومعنى ذلك أن الصحافة الآن أشد حاجة إلى هذه الآداب من الصحافة الماضية أما هذه الآداب فإن منها :

١ — ما يتصل بحقوق المجتمع وسمعة الأفراد .

٢ — ما يتصل بحقوق الزملاء فى المهنة الصحفية ذاتها .

٣ — ما يتصل بالسلوك الشخصى لكل صحفى على حده .

٤ — ما يتصل بقضية السلام فى العالم كله بوجه عام .

٥ — ما يتصل بالأخبار نفسها جمعاً ونشراً وتعليقاً ونحو ذلك .

فأما ما يتصل بحقوق المجتمع . فلعل أهم ما فيها المحافظة التامة على سمعة الأفراد والهيئات ، والاحتياط التام فى نشر أخبار الجريمة والجنس وعدم اتهام الناس بالباطل . وأهم من ذلك كله كما جاء فى قوانين الصحافة الهندية . أن يفرق الصحفى تفرقة واضحة جلية بين الصالح العام والفضول العام وأن يتوخى خدمة الأول لا خدمة الثانى .

وأما ما يتصل بحقوق الزملاء فى المهنة فهى كثيرة أيضاً . ولكن أهم

(د) إبراز البطولات العربية فى مراحل التاريخ المختلفة لتكون نماذج ومثلا للشباب وغيرهم من أفراد الأمة العربية تدعوهم إلى الاعتزاز بأبوتهم وقوميتهم .

(هـ) إعادة كتابة تاريخ الأمة العربية نقياً من الشوائب ليتاح لكل مستويات الشعب أن يعرف أمجاد ماضيه ويربط بينها وبين كفاح حاضرهم وهدف مستقبلهم .

(و) عمل تقويم زمنى (أجندة) للأمجاد التاريخية والأحداث القومية فى أنحاء الجمهورية مثل يوم المنصورة ويوم رشيد وأيام القاهرة والاحتفال بهذه الأعياد كل سنة ليكون ذلك سبيلا إلى التذكير بمجد الماضى وحفز الهمة للعمل لأمجاد مستقبله على أن تسهم الصحافة والإذاعة وغيرها بالاحتفال بهذه الأعياد ، ويسهم الاتحاد القومى بالاشتراك فى هذه الاحتفالات .

(ز) أن تساهم الصحافة والإذاعة وجميع أجهزة الإعلام فى التوجيه القومى والدعوة إلى المثل والفضائل والابتعاد عن عوامل الإثارة وما يؤدى إلى الانحلال الخلقى .

(ح) يرى المؤتمر أن يكون للسينما باعتبارها من أقوى وسائل التوجيه والترفيه دور إيجابى بنّاء .

(ط) التوصية بأن تشجع الحكومة وتساعد على إنشاء قاعات تصلح للاجتماعات العامة والندوات تستخدم للتمثيل المسرحى والعرض السينمائى فى مختلف أنحاء الجمهورية والتوصية بمراعاة ذلك فى المدن والقرى عند إعادة تخطيطها .

(ى) عمل حلقات خاصة للقادة فى ميادين التوجيه القومى بحيث تكون

جماعة متخصصة فى حسن الدعاية والتوجيه لمختلف المستويات ومختلف القطاعات .

(ك) العناية بإنشاء مكتبات قومية بمقر لجان الاتحاد القومى فى جميع المستويات على أن تزود بصفة أساسية بالصحف والمجلات والمؤلفات التى تتناول شرح القومية العربية والتبصير بقضاياها وشرح الاتحــــاد القومى ووظيفته .

(ل) وضع تخطيط لاستكمال نقص المكتبة العربية فى الموضوعات التى يفرض واجب التوجيه القومى مزيداً من العناية بها . وتشجيع جهود الأدباء والفنانين وأهل البحث على الاستمرار فى دراستهم وأعمالهم وبحوثهم وتصنيعهم فى الموضوعات القومية ورصد الجوائز المجزية على ذلك .

* * *

مناقشة المشروع

ظاهر من هذا المشروع أن القسم الأول من هذين القسمين خاص (بعقيدة الصحفى) . وهى عقيدة تشمل النواحى الدينية والوطنية والقومية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى وقت معاً .

ولقد أوصى المؤتمر بأن يستهدف نشاط التوجيه القومى غرضين كبيرين هما تنمية الوعى القومى من جهة . والعمل على تأييد الوحدة العربية من جهة ثانية .

ثم أوصى المؤتمر بأن يستهدف هذا النشاط كذلك العناية التامة بمفهوم القومية العربية ورسالتها فى العصر الذى نعيش فيه . وقدرتها على التوفيق بين المطالب الروحية والمادة فى حياة المواطن .

ثم أوصى المؤتمر بالعمل على تثبت الإدراك الصحيح لمعانى الاتحاد القومى باعتباره الوسيلة إلى تحقيق ديمقراطية سليمة .

وأخيراً أوصى المؤتمر بالعمل على تقريب مفهوم المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى ، وتوضيح معالمه ، وشرح نظرية وبيان أهدافه ومقاصده .

وفى القسم الثانى من المشروع بيان لوسائل التوجيه القومى بجميع أجهزته المعروفة فى الوقت الحاضر وأهم هذه الأجهزة هى الصحف والإذاعة والسينما . والتليفزيون . على أنه يرتبط المشتغلون بهذه الوظائف الإعلامية المختلفة بعهد شرف صحفى يتواصون فيه على العمل لتمنية الشعور بالأخوة العربية فى جميع الوطن العربى . غير متناسين ذلك الدور الخطير الذى ساهمت به الحضارة العربية منذ القدم فى بناء الإنسانية .

وقد أوصى المشروع بأن تكون سير الأبطال العرب وسيلة من وسائل تربية الشباب العربى وحافزاً لهم على العمل والاعتزاز بالقومية العربية . ورعا المشروع كذلك إلى كتابة التاريخ العربى من جديد من أجل هذه الغاية الكريمة كما دعا المشروع إلى الاحتفال بذكريات الأمة العربية المجيدة، واشتراك وسائل الإعلام على اختلافها فى هذا الاحتفال كلما سنحت له فرصة من الفرص . وفى سبيل هذه الأغراض شجع المشروع على إنشاء القاعات العامة والمكتبات العامة وتوجيه التأليف الأدبى والبحث العلمى هذه الوجهة الخاصة التى دعا إليها المؤتمر .

* * *

وبالموازنة السريعة بين هذا المشروع والمشروعات السابقة التى ظهرت

فى بعض الدول المتحضرة . أو بالموازنة بين هذه (المحاولة العاشرة) والمحاولات التسع التى سبقتها يتبين لنا ما يلى :

والذى ينقص هذه العقيدة فى نظرى هو :

(ا) شعور الصحفيين ورجال الإعلام بوجه عام أنهم وكلاء المجتمع ، وحملة هذه الأمانة الكبرى ؛ وهى أمانة الإعلام تلك الأمانة التى لا يصح لهم أن يخونوها فى حاضرهم أو فى مستقبل أيامهم .

(ب) أن تكون المحافظة على قدسية الخبر جزءاً من عقيدة الصحفى ـ أو قل ـ أهم أجزاء هذه العقيدة على الإطلاق . ذلك أن المحافظة على قدسية الخبر أمر يتصل بالضمير الصحفى أوثق اتصال . ولا يستطيع القيام على هذه المحافظة إلا من كمل تكوين ضميره تكويناً سليما من جميع جوانبه .

(ج) أن يكون الشعور بالمسؤولية الأدبية أو الخلقية جزءاً هاماً كذلك فى عقيدة الصحفى . بحيث يدرك جيداً أنه لا يجوز له بحال من الأحوال أن ينشر فى صحيفته ما يخجل من أن يقوله بلسانه باعتباره رجلا مهذباً فاضلا .

(د) أن يكون جزءاً من عقيدة الصحفى كذلك شعوره بأنه خادم المجتمع إلى جانب أنه معلمه ومرشده . ولا يصح لمعلم الشعوب أن يكون خائناً ، بوجه أو بآخر .

(ه) أن يكون جزءاً من عقيدة الصحفى فى نهاية الأمر بشعوره الدقيق بالعدالة والإنصاف . فلا يجوز له أن يمتنع عن نشر المواد التى يدافع بها القراء عن حقوقهم وعن نفوسهم فى وقت اعتداء الصحيفة عليهم بشكل

الفصل العشرون

الاتحاد القومى وميثاق الشرف الصحفى

انعقد المؤتمر العام للاتحاد القومى للجمهورية العربية المتحدة بمدينة القاهرة منذ بداية الثلث الأخير من شهر يونية سنة ١٩٦٠ . وأصدرت لجنة التوجيه القومى بياناً بما سمته «ميثاق شرف للمشتغلين فى وسائل الإعلام» . ونشرت الصحف هذا البيان آخر المشروع فى الرابع والعشرين من شهر يونية من نفس السنة .

ونريد أن ننتهز هذه الفرصة لننقل للقارىء صورة كاملة من هذا المشروع الذى لا نعرف فى تاريخ الصحافة العربية أن أمة عربية فكرت فى مثله من قبل .

وهذا المشروع المقترح قسمان – أولهما يتصل بالمبادىء والمفاهيم . والثانى يتصل بوسائل التوجيه القومى بشكل عام . وهذا هو :

القسم الأول

فى المبادىء والمفاهيم

وفيه يقرر المؤتمر أن سياسة التوجيه القومى يجب أن يسودها طابع واحد ينفعل به إحساس كل مواطن وإيمانه وهو الطابع الذى يتلخص فى العبارات الآتية :

«إن لنا عقيدة نؤمن بها ، ونمضى على هداها . هذه العقيدة أن نؤمن بالله من غير جحود . ونؤمن بالإنسانية من غير أن نفرط فى استقلالنا ، ونؤمن بوطننا من غير أن نفكر فى اغتصاب أوطان الآخرين . ونؤمن

بقوميتنا العربية من غير عنصرية ولا تعصب ضد القوميات الأخرى، ونؤمن بالتكافل الاجتماعى من غير أن نسلب فرداً حريته . ونؤمن بحرية الفرد من غير أن نسمح له بالسيطرة أو الاعتداء على حرية غيره ، ونؤمن بأن لكل إنسان جزاء عمله من غير استئثار ولا بغى ولا أنانية ، ونؤمن بأن رخاء الأفراد مظهر من مظاهر رخاء المجموع ، وأن رخاء المجموع لابد أن يعود أثره على كل فرد فى المجموع ونؤمن إلى كل ذلك بالضمير الفردى المستمد من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ونؤمن بالضمير الاجتماعى الذى يجعل فى يقين كل فرد فى الجماعة أن المواطن جسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى . ونؤمن بالضمير العالمى لأنه المظهر الباقى للإنسانية التى ترد أصول الناس جميعاً إلى أب واحد وأم واحدة منذ كانت أول أسرة بشرية على الأرض .

يوصى المؤتمر بأن نشاط التوجيه القومى بصدد الوضع العالمى يجب أن يستهدف :

أولا : تنمية الوعى القومى للأحداث التى تؤثر فى عالمنا اليوم لاسيما خطر الاستعمار والصهيونية .

ثانياً : إبراز ضرورة تحقيق الوحدة العربية فى أوسع صورة ممكنة وبخاصة فى الشؤون الخارجية والدفاعية والاقتصادية أو شرح مدلول الحياد الإيجابى فى سياستنا الخارجية وإبراز معانيه والأسس التى يقوم عليها وهى :

(ا) العمل على إقرار الأمن والسلام دون فرضه بالقوة عن طريق لا يرتضيه الضمير العالمى .

(ب) عدم الانحياز والتورط فى سياسة الكتل الدولية .

(حـ) إبداء الرأى فى المشكلات الدولية القائمة والوقوف إلى جانب الحق والعدل والحرية والاستقلال والسلام

(ء) العمل على تضييق شقة الخلاف الدولية وحلها بالوسائل السلمية .

ثالثاً : يوصى المؤتمر بأن نشاط التوجيه القومى فى حياتنا الداخلية يجب أن يستهدف :

(ا) إبراز مفهوم القومية العربية من حيث قيامها على وطن مشترك ولغة مشتركة وتراث روحى مشترك يتمثل فى الأديان السماوية التى نزلت فى أرض الوطن العربى . هذا إلى مصالح مشتركة ربطت بين شعوب هذا الوطن فى مصير واحد ، وحاضر يحدوها إلى الوقوف فى جبهة واحدة إزاء العالم المعاصر .

(ب) إبراز امتياز القومية العربية فى التوفيق بين المطالب المادية والمطالب الروحية فى حياة المواطن . وفى أنها أعمق فى إنسانيتها فلا تناصب أحداً العداء ، بل تميل إلى التعايش السلمى ، ولا تتعارض والتعاون الإنسانى فى حدود مبادىء الحق والخير .

(حـ) إبراز رسالة القومية العربية فى تحرير جميع أجزاء الوطن العربى وتوحيده ورفع مستوى معيشة شعوبه . ومناصرة الحق والعدل فى النطاق الدولى .

رابعا : لما كان الاتحاد القومى هو وسيلتنا النابعة من تقاليدنا لتحقيق ديمقراطية سليمة وهى التجربة الديمقراطية الجديدة التى تتمثل فيها صورة الشعب الطبيعية فى كل بيئة من بيئاته والتى تكفل وصول كل رأى وكل فكرة من أدنى القاعدة إلى أعلى المستويات تحقيقاً للأهداف التى أجمعت عليها الأمة إجماعاً لا يسمح بتعدد الأحزاب ، وتعارض الأهداف ، كما

لا يسمح بقيام الحزب الواحد الذى يتيح الطغيان لأقلية ، ولا يستوعب مجموع الأمة .

لذلك يوصى المؤتمر بضرورة العمل على ترسيخ الإدراك لمعانى الاتحاد القومى ، وتشكيلاته حتى تتغلغل فى جميع طبقات الشعب ، فيكون اشتراكها لتحصيل مزاياه وتحقيق أغراضه على هدى وبصيرة .

خامساً : العمل على تقريب مفهوم المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى وتوضيح معالمه التى تقوم على أسس ديمقراطية يتعاون فيها الشعب وحكومته فى كل الجهود ، وأسس اشتراكية يتعاون فيها القطاع الخاص والقطاع العام فى تنمية الاقتصاد القومى مع الاعتراف بحرية الاقتصاد الخاص مادام لا يتعارض مع المصلحة العامة ، وعلى التمليك والإعطاء لا المصادرة والحرمان ، وتعاون روحى ومادى يمتد إلى جميع ميادين الحياة الخاصة كما يمتد إلى ميدان الحكم وميدان الاقتصاد .

القسم الثانى

فى وسائل التوجيه القومى

(ا) العمل على وضع ميثاق شرف للمشتغلين فى جميع وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وسينما وغيرها يتعاهدون فيه بأن يكونوا فى كل مايحاولون من أسباب النشاط فى خدمة التوجيه القومى .

(ب) العمل على تنمية الشعور بالأخوة العربية بين كل مواطن فى الجمهورية العربية المتحدة وكل عربى فى الوطن العربى وبيان علاقات الأخوة المشتركة بين العرب جميعاً على امتداد العصور .

(ج) العناية بإبراز الدور الحضارى الذى قامت به الأمة العربية على امتداد التاريخ وأنها الأصل لنهضة أوروبا وحضارتها الحديثة .

أو بآخر . وباختصار يجب على الصحفى أن يعترف دائماً بحقه وحقوق الآخرين فى النشر .

هـذا كله فيما يختص (بعقيدة الصحفى) . أما فيما يختص بالوسائل التى يلجأ إليها لتحقيق أهدافه ، فان مشروع لجنـــة التوجيه بالاتحاد القومى للجمهورية العربية المتحدة تنقصه أمور منها ما يلى :

أولا — أن تتضافر الصحف كلها فى الجمهورية العربية على محاربة الفـكرة القائلة «بحتمية الحرب» . والصحف العربية فى ذلك لابد أن تتمشى مع الصحف الأوربية التى دعت إلى هذا الرأى . ومتى وجد رأى عام فى العالم المعاصر قد أجمع كله على محاربة هذه الفـكرة فإن تحقيقها يكون عسيراً كل العسر على زعماء العالم ورؤساء الدول الـكبرى . وفى هذا ما يؤخر نشوب الحرب أو يحول دون قيامها بغتة على الأقل .

بل إن على صحافتنا العربية ـ كما قال المؤتمر العالمى لاتحاد الصحافة فى مدينة براغ سنة ١٩٣٦ ـ أن يروج الفـكرة القائلة بأن غالبية الدول فى وقتنا هـذا لا ترغب فى الحرب . ولـكنها ترغب فى السلام وتسعى إلى الوئام وتقبض عليه بنواجذها كما يقول العرب فى لغتهم

ثانيا — أن يتوخى الصحفيون فى عهد الشرف الصحفى ألا يلجأوا مطلقاً إلى وسيلة المبالغة من جانب ووسيلة الإثارة من جانب آخر .

ثالثاً — أن يكون من الوسائل الهامة لتحقيق الأهداف السامية للصحافة العربية أن تمتنع امتناعاً تاماً عن نشر المواد التى من شأنها تشجيع الرذيلة أو الجريمة أو مخاطبة الغرائز الخسيسة والمشاعر المريضة فى الإنسان .

غير أن النقص الذى لا يمكن السكوت عليه فى هذا المشروع هو الخاص بواجبات الزمالة فى المهنـــة الصحفية أو التعامل الخلقى بين الزملاء وقد رأيت أيها القارىء كيف عنى الميثاق الإنجليزى على الأخص بهذا الجانب عناية يشكر عليها .

من ذلك أن الميثاق الإنجليزى نصّ على ما يلى :

١ — ينبغى على الصحفى ألا يقترف أى عمل من شأنه أن يشين شخصه أو اتحاده أو صحيفته أو مهنته . ومن واجبه أن يدرس لوائح الاتحاد ويمتنع عن أى عمل يؤدى إلى الإضرار بمصالحه .

٢ — يجب على الصحفى الذى رغب فى إنهاء عقد عمله أن يخطر صاحب العمل وفقاً للتقاليد والعادات المهنية المرعية . وعليه أن يخضع لهذا الشرط طالما كان صاحب العمل لا يوافق على تغييره .

٣ — لا يجوز للصحفى أن يسعى للترقية أو لشغل منصب يملؤه زميل له باستعمال الطرق الملتوية أو المنحرفة . ولا ينبغى له الحصول على عمل لنفسه أو لغيره بصفة مؤقتة أو دائمة إذا كان ذلك يضر بمصلحة المـُصاحفين الذين ليسوا بأعضاء فى أسرة التحرير .

٤ — السطو على أعمال الزملاء وعلى جهودهم والاقتباس من كتاباتهم بدون إذن منهم يتنافى منافاة تامة مع آداب المهنة .

٥ — يجب على الصحفى المحترف أن يكون مستعداً للتنازل عن الأعمال الإضافية التى يرى الاتحاد أن فى التنازل عنها مساعدة للمـُصاحف على كسب قوته .

٦ — تعتبر الرشوة أخطر جريمة مهنية سواء كانت لنشر مادة صحفية أو لحذف هذه المادة .

إلى غير هذه المواد التى تنظم العلاقة بين الصحفى وزملائه أو العلاقة بينه وبين رؤسائه على أساس متين من الحس الأخلاقى .

تلك نظرة الطائر إلى هذه المشروع الذى فكر فيه المؤتمر العام للاتحاد القومى للجمهورية العربية المتحدة . ونحن على يقين من أن هذا الاتحاد سيولى هذا الموضوع ما يستحق من عناية ورعاية .

المشكلة التاسعة

تنظيم الصحافة

(وبها أربعة فصول)

الفصل الحادى والعشرون

تنظيم الصحافة فى الدول الأجنبية

لاشك أن لأزمة الضمير الصحفى فى كل بلد من بلاد العالم المتحضر أسباب كثيرة لعل من أهمها سببين هما السبب الخلقى والسبب الاقتصادى .

أما السبب الخلقى فهو الذى جعل لأقسام الصحافة فى الجامعات أهمية خاصة . وذلك أن مهنة الصحافة من أهوج المهن إلى مجموعة من القيم الأخلاقية لا بد من تلقينها للشباب فى المعاهد والجامعات قبل خروجهم إلى الحياة العامة . ومتى وقر فى نفوس هؤلاء أن للأخلاق كل هذا الاعتبار فإنهم يمارسون المهنة التى تأهلوا لها بضمير حى وشعور يقظ .

وأما السبب الاقتصادى فهو حجر الزاوية من جميع المشكلات التى عرضنا لبحثها حتى الآن . ذلك أنه يتصل اتصالا قوياً بسيطرة رأس المال على الصحافة . وفى هذا الموضوع فكرت جميع الدول المتحضرة فى عالمنا هذا . وجاء تفكير كل دولة من هذه الدول مسايراً للظروف التى أحاطت بها والتجارب التى مرت فيها ، والنظريات السياسية والاجتماعية التى اعتنقتها وهكذا .

ومن العسير علينا أن نطوف بجميع دول العالم لنرى ما الذى صنعت لنفسها بإزاء هذه المسألة ؟ وما الطرق التى آثرتها على غيرها فى معالجة هذه المشكلة ؟

ولكننا مكتفون هنا بأن نضرب المثل بكل من فرنسا وانجلترة وأمريكا والاتحاد السوفيتى .

فى فرنسا :

مرت التشريعات الصحفية التى تهـــدف إلى التخلص من سيطرة رأس المال فى مراحل ؛ أولاها فى الواقع تلك المرحلة التى شهدت اقتراحاً تقدم به الأستاذ (ليون بلوم) وهو من أشرنا إليه أكثر من مرة فى بحثنا هذا . وبلوم هذا رئيس لحزب سياسى فى فرنسا والعجيب مع ذلك أنه نشر مقالا فى غرة إبريل سنة١٩٢٨ أشار فيه على الحكومة الفرنسية أن تقوم بتمويل الصحف الحزبية فى فرنسا ، حيث أن هذه الصحف قد عجزت تماماً من منافسة الصحف الكبرى . ورسم بلوم للحكومة الفرنسية طريقة التمويل . فقال إنها عبارة عن تقديم آلات الطبع على اختلافها لجميع الصحف الحزبية على قدم المساواة . ثم اشترط بلوم على الحكومة الفرنسية أن تقف عند هذا الحد فلا يجوز لها على الإطلاق أن تستغل هذه المعونة التى تقدمها للصحف لكى تتدخل بعد ذلك هذه الصحف ، أو تحاول التأثير عليها بطريقة من الطرق . وقد شمل الاقتراح الذى تقدم به بلوم عمليات النقل والتوزيع والإعلان وما إليها .

وانبرى لمعارضة المسيوليون بلوم فى هذا الاقتراح كثيرون . ونظر إليه بعضهم على أنه نوع من المثالية الخيالية البعيدة التحقيق . وذهب بعضهم كذلك إلى أن الحكومة عن طريق هذا المشروع تستطيع بجرة قلم أن تلغى جميع صحف المعارضة وتحرمها من استخدام الآلات والأجهزة .

ووافق بلوم على جميع هذه الاعتراضات . ولكنه قال لمعترضيه بعد ذلك : إننى أرجو منكم أن تنظروا إلى تصرفات الحكومات الاستبدادية وتتأملوا معى أعمالها على مر العصور فستجدون أنها لم تعبأ بحرية الصحافة . بل ناوأتها وعذبتها وعرّضتها لجميـــع ألوان الويل والدمار . ولم تحتج

فى كل ذلك إلى نظام كالذى أقترحه الآن » ! ! .

وكان لمشروع بلوم أثره العظيم فى جميع التشريعات الصحفية التى ظهرت فى فرنسا فيما بعد .

من ذلك أنه ما كاد الاحتلال النازى لباريس تمضى عليه أيام ثلاثة حتى صدر قرار فرنسى فى السادس والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٤٤ واشتمل هذا القرار على جملة مواد منها على سبيل المثال :

أولا — وجوب نشر أسماء أصحاب المؤسسة الصحفية على الجمهور الفرنسى .

ثانياً — وجوب تسجيل أسهم الشركة صاحبة المؤسسة وحصولها على ترخيص فى حالة نقلها من ملكية إلى أخرى .

ثالثاً — نشر ميزانية المؤسسة وخضوع دفاتر حساباتها للتفتيش الحكومى .

رابعاً — عدم السماح لأية مؤسسة بأن تصدر أكثر من صحيفة يومية واحدة .

وظاهر من هذه المواد أن الحكومة الفرنسية كانت تهدف من وراء هذا القرار إلى تحرير الصحافة من سيطرة الاحتكار ورأس المال . كما كانت تهدف إلى التأكد من سلامة موارد الصحيفة ومن أنها بعيدة عن مواطن الشبه أو الريب ، ومن أنها لم تمد يدها لأيه جهة أجنبية تحاول التأثير عليها بالمال أو بطريقة أخرى .

ولم يقف تأثير بلوم على التشريع الصحفى الفرنسى عند هذا الحد . حتى رأينا الحكومة تصدر قانوناً آخر فى الحادى عشر من شهر مايو سنة ١٩٤٦ يقضى بإنشاء (مطبعة صحفية عمومية) . لجميع الصحف الفرنسية

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت غالبية المطابع والآلات والأجهزة الخاصة بإصدار الصحف خاضعة لإدارة هيئة شعبية أطلق عليها إسم (الرابطة القومية للمؤسسات الصحفية) . مهمتها القيام بإدارة هذه المطابع لصالح المؤسسات الموجودة فعلا فى فرنسا . ونص القرار على أن يتولى أمر هذه الرابطة مجلس إدارة ثلث أعضائه من أشخاص يمثلون الوزارات الفنية ، والثلثان الباقيان من أشخاص يمثلون المنظمات الصحفية . كما أوجب هذا القانون إنشاء ما يسمى (بالمجلس الأعلى للمؤسسات الصحفية (وعمل هذا المجلس هو الإشراف على تنفيذ العقود التى تربط المؤسسات الصحفية بهذه الرابطة القومية ونحتم على هذه الرابطة تقديم جميع التسهيلات لكل مؤسسة .

وفى الثانى من إبريل سنة ١٩٤٧ صدر فى فرنسا قانون ثالث لتنظيم المؤسسات الخاصة بتوزيع الصحف . وقد كان صدور هذا القانون نتيجة للضجة التى حدثت فى فرنسا احتجاجاً على شركةهاشيت . بعد أن احتكرت هذه الشركة توزيع الصحف فى فرنسا ، وتبين أنها لا تعامل جميع الصحف معاملة واحدة . وإذ ذاك أصدرت الحكومة هذا القانون بعد مناقشته فى البرلمان الفرنسى . وقد اشتمل على مواد منها على سبيل المثال :

أولا — أن تكون الشركة التى تقوم بتوزيع أكثر منصحيفةواحدة على شكل جمعية تعاونية تقتصر المساهمة فيها على الأفراد والهيئات التى تمتلك صحفاً أو دوريات — على أن يكون لكل هيئة منها صوت واحد فقط فى الاجتماع العام لمديرى الجمعية مهما بلغ عدد الأسهم التى تملكها هذه الهيئة .

ثانياً — ألا يقل عـــدد الشركاء فى الشركة التعاونية عن ثلاثة . ويكون لكل مؤسسة صحفية الحق فى الانضمام إلى هذه الشركة التعاونية .

ثالثاً — أن تكون إدارة هذه الشركة التعاونية مقصورة على الأشخاص

المتمتعين بالجنسية الفرنسية . ولا يصح لهؤلاء الجمع بين مناصبهم وبين مناصب أخرى مماثلة فى أية مؤسسة صحفية أخرى .

رابعاً — أن تنشر كل شركة تعاونية حساباتها سنوياً ويوضح فيها جميع الإعانات والقروض مع بيان بأسماء الذين أقرضوا الشركة التعاونية(١) .

ولننتقل من ذلك إلى التشريعات الصحفية .

فى انجلترة

سار المفكرون الإنجليز فى نفس الطريق الذى سلكه المفكرون الفرنسيون من أمثال ليون بلوم . ففى سنة ١٩٣٨ تألفت لجنة يقال لها (لجنة التخطيط السياسى والاقتصادى) بحثت فى موضوع الصحافة الإنجليزية ، واقترحت أن تقوم « مؤسسة عمومية » بملكية المطابع وإدارتها ووضعها تحت تصرف المشتغلين بإصدار الصحف على ألا يكون لهذه المؤسسة أى حق فى التدخل فى سياسة هذه الصحف ، ولا فى التوجيه الفعلى لها فى أية صورة من الصور .

وفى عام ١٩٤٨ صدر قانون آخر فى انجلترة قضى بتأليف لجنة سميت (بلجنة الاحتكارات) وهى لجنة تابعة لوزارة التجارة ، ومن عملها مراقبة السوق التى تبيع الورق وغيره من أدوات الطباعة ، وإجراء التحقيقات اللازمة مع أصحاب الاحتكارات متى ثبت للجمهور البريطانى أنها تتعارض والصالح العام فى هذه البلاد . ومن حق اللجنة كذلك أن توحى بالاحتياطات اللازمة للوقوف ضد المحتكرين لبعض السلع التى تحتاج إليها الصحافة . وقد أوجب

---

(١) المرجع الأساسى لجميع هذه التشريعات الصحفية فى فرنسا وغيرها من دول العالم هو الكتاب الذى أصدرته هيئة اليونسكو بعنوان « تشريعات الصحافة والفيلم والراديو » . ولمن يريد أن يستزيد من هذا الموضوع أن يرجع إلى هذا المصدر .

القانون على هذه اللجنة أن تقدم تقريراً سنوياً للبرلمان الإنجليزى ؛ حتى إذا تبين للنواب أن هناك حالات أو اتفاقات تتعارض مع الصالح العام أمرت وزارة التجارة أن تعلن أن هذه الاتفاقات باطلة ولا يصح العمل بها .

وقبل ذلك بعام — أعنى سنة ١٩٤٧ — تألفت فى انجلترة (اللجنة الملكية البرلمانية للشؤون الصحفية الإنجليزية) وهى اللجنة التى كتبت تقريراً مستفيضاً عن الصحافة «وهو التقرير الذى نرجع إليه من حين إلى حين». ثم هو التقرير الذى نشر على الجمهور البريطانى فى سنة ١٩٤٩ واعترف بوجود التكتلات الصحفية التى أشرنا إليها .

ولكن يعاب على هذه اللجنة أنها أتعبت نفسها وغيرها فى عملية التحقيق فى ذاتها ، وانتهت من ذلك إلى إقرار الوضع الراهن فى الصحافة البريطانية وإنكار كل محاولة تهدف إلى تأميم الصحافة ما دام الإنجليز لازالوا متمسكين بالنظام الرأسمالى ، وبحرية الأفراد التامة فى مزاولة نشاطهم الاقتصادى دون تدخل من جانب الدولة .

فى أمريكا

تألفت (عام ١٩٤٧) بالولايات المتحدة الأمريكية لجنة شبيهة باللجنة البريطانية التى تقدم ذكرها. وانتهت إلى نفس النتائج التى انتهت إليها. وأوصت بالإبقاء على الوضع الراهن للمؤسسات الصحفية المنتشرة إذ ذاك وكان عددها فى تلك السنة قد بلغ سبعين مؤسسة . مع أن هذا العدد فى سنة ١٩٢٩ لم يكن يزيد على أربعين فقط .

وأى غرابة فى هذا ما دامت أمريكا زعيمة العالم الرأسمالى ، وما دام

الأمريكيون لم يستطيعوا التخلص إلى اليوم من سيطرة الاحتكار . والاحتكار خطر على شيئين معاً هما الصحافة من جانب والاقتصاد كله من جانب آخر ا .

مهما يكن من شيء فقد كان لكل هذه الحلول أثرها فى الحد نوعاً ما من ضرر المنافسة القاتلة بين الصحف الكبيرة والصحف الصغيرة، أو بين الصحف التى تستطيع إغراء القراء بالهدايا واليانصيب واستخدام الكتاب الكبار ، والصحف العاجزة تماماً على كل ذلك .

وإلى جانب هذه الحلول الرئيسية كانت ثم حلول جزئية لمشكلة الاحتكار والتخلص من سيطرة رأس المال ، أشرنا إلى بعضها فى فصول متقدمة . ومنها على سبيل المثال بيع الورق بأثمان زهيدة للصحف الناشئة أو الصحف الصغيرة ، وبأثمان باهظة نسبياً للصحف الكبيرة . ومنها التدخل فى توزيع حصيلة الإعلان على الصحف بحيث يخص المنشآت الصغيرة منها قدر أكبر مما يخص المنشآت الكبيرة . ومنها إعفاء جزء كبير من أرباح الصحيفة الناشئة من الضرائب ، أو إعفاء جزء كبير من الأسهم التى تتكون منها صحيفة من الصحف الصغيرة إعفاء تاماً من الضريبة ولو لمده قصيرة ، هى مدة الإنشاء . إلى غير ذلك من الأفكار والآراء والمقترحات التى سبقت الإشارة إليها فى بحثنا هذا .

هكذا أجمعت الدول المتقدمة على شيء واحد هو ضرورة التخلص من سيطرة رأس المال على الصحف . كما أجمعت كذلك على أنه لا ينبغى الجمع مطلقاً بين ملكية الصحف وملكية الأشرطة الخاصة بالانباء ومحطات الراديو والتليفزيون وغيرها من وسائل الإعلام المعروفة فى وقتنا الحالى .

غير أن من المفكرين من تجاوزوا بعقولهم وأفكارهم جميع الحلول

المتقدمة فى سبيل إيجاد حل حاسم للمشكلة إلى حل آخر هو (تأميم الصحافة). وكان فى طليعة الدول التى أخذت بهذا الرأى :

الاتحاد السوفييتى

ودعنا نناقش فكرة التأميم من حيث هى أولا : فنقول إن تأميم الصحف معناه أن تؤول ملكية الصناعات الصحفية كلها إلى الحكومة ؛ بحيث يصبح من حق أية هيئة أو جماعة فى الأمة أن تصدر الصحف التى تريد إصدارها مستخدمة فى ذلك المطابع والآلات والأجهزة التى تملكها الدولة لهذا الغرض . وبهذه الطريقة تصبح الصحافة مرفقاً عاماً من المرافق فى الدولة . شأنها فى ذلك شأن التعليم والمواصلات ونحوها .

ولكن هل معنى ذلك أن الحكومة فى هذه الحالة تكون قد أممت الفكر أو الصحافة إلى جانب تأميمها للصناعات أو الآلات والأجهزة التى تحتاج إليها الصحافة ؟

الجواب عن ذلك أن تأميم الفكر معناه وضع قيود وعقبات فى سبيله ، فلا يسمح لهذا الفكر بالانطلاق فى أى مجال من المجالات ، ولا يسمح له كذلك بمناقشة الآراء المتعددة فى موضوع واحد ، أو الأفكار المتضاربة حول نظرية واحدة .

وغنى عن البيان أن العقلاء فى الأمة لا يرضون لأنفسهم ذلك ، وإن المفكرين فيها لا يدعون لشىء من ذلك .

وإذن فالمقصود بتأميم الصحافة فى الواقع إنما هو تأميم الصناعات الخاصة بهذه الصحافة . أو بمعنى آخر تأميم الدور والآلات والأجهزة والورق وسائر الأدوات التى يحتاج إليها فى إصدار صحيفة . والغرض من ذلك هو إفساح المجال للكتل الشعبية على اختلافها لكى تعبر عن أفكارها وآرائها

وآمالها وأهدافها دون أن يقف فى طريقها خوف من سيطرة صاحب المال أو خوف من سيطرة الحاكم ذاته .

وهنا يجمع المفكرون على أن الحكومات متى صدقت نيتها فى هذا التأميم ، وأخذت نفسها بعدم التدخل فى شؤون الصحافة وأفكار الصحفيين وتركت لهؤلاء حرية الكتابة كما يريدون فإن التأميم يصبح أداة صحيحة وقويمة للتعبير عما يسمى بالرأى العام .

ولكن ما هو الضمان الحقيقى لعـــدم استغلال الحكومات لتأميم الصحافة ؟

لا شك أن الضمان الوحيد لذلك هو دستور الأمة التى اختارت لنفسها التأميم .

(والخلاصة) إن تأميم الصحافة ليس معناه سيطرة الحكومة على الصحافة . وهنا ينبغى أن نلفت النظر إلى الحقائق الآتية .

(الحقيقة الأولى) إن وزارة الخارجية فى أشد البلاد تمسكا بالديمقراطية تتدخل تدخلا سافراً فى وضع الخطط الأساسية لجميع الصحف الشعبية سواء فى المجال الدولى أم فى المجال الداخلى .

(الحقيقة الثانية) إن المؤتمرات الصحفية التى يعقدها رؤساء الحكومات والشخصيات البارزة فيها ليست إلا نوعاً من التوجيه الحكومى للصحافة .

(الحقيقة الثالثة) إن أشد الحكومات خوفاً من الصحافة ورغبة فى تقييدها هى الحكومات التى لا تحترم الدستور . أما الحكومات الدستورية فإنها لا تخشى بأس الصحافة بل تتخذها عوناً لها ، وتشركها فى رسم السياسة الداخلية والسياسة الخارجية فى وقت معاً .

والآن نتكلم عن نظام التأميم فى الصحافة السوفيتية فنقول إنه بناء على

هذه الحقائق الثلاث وضع الاتحاد السوفييتى سياسته فى الأخذ بنظرية (تأميم الصحافة) معتقداً أن التأميم هنا ليس معناه سيطرة الحكومة على الصحف. ولكن معناه التعاون الحسن بين الطرفين على ما فيه صالح المجتمع، والتاريخ يحدثنا عن كل من هتلر وموسيلينى كيف كان كل منهما يكره حرية الصحافة وكان موافقا على مبدأ ملكية الفرد للصحيفة.

وهنا يأتى سؤال آخر: ماذا جنته الصحافة السوفيتية من الأخذ بفكرة التأميم؟ أو بعبارة أدنى إلى الصراحة: هل صحيح ما يقال من أن الصحافة السوفيتية فى الوقت الحاضر لا تعبر مطلقاً عن رأى الشعب السوفيتى؟

والجواب عن ذلك ما نصت عليه المادة رقم ١٢٥ من الدستور السوفييتى الصادر فى الخامس من ديسمبر سنة ١٩٣٦ وفيها ما يلى:

«مسايرة لصالح الطبقة العاملة، ولأجل تدعيم النظام الاشتراكى يضمن القانون للمواطنين فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية:

١ — حرية التعبير ٢ — حرية الصحافة.

ولتدعيم هذه الحقوق المدنية يوضع تحت تصرف الطبقة العاملة ومنظماتها آلات الطباعة وإمدادات الورق، وتسهيلات الاتصالات وغير ذلك من الاحتياجات المادية اللازمة لممارسة هذه الحقوق»[1]

---

(١) صرح الرفيق بوجولوف مندوب روسيا فى مؤتمر جنيف لحرية الأنباء الذى عقدته الأمم المتحدة فى إبريل سنة ١٩٤٨ بأن الأتحاد السوفييتى من أثر العمل بالتأميم أصدر ٧١٦٣ صحيفة يومية يزيد توزيعها اليومى على ٣١ مليون نسخة تظهر فى ١١١ لغة. وذلك بالاضافة إلى ١٤٠٠ مجلة وإذا صح ذلك — ونحن لم ندرس مدى صحته للان — فانه يثبت أن تأميم الصحف لم يكن حائلا دون ازدهار الصحافة.

نقول هذا لأنه من غير المعقول أن تصدر فى الأتحاد السوفييتى جميع هذه الصحف والمجلات ثم يتهم الشعب هناك بأنه محروم من التعبير عن رأيه.

على أن للتأميم الصحفى صورة أخرى تخالف الصورة التى عليها هذا التأميم فى الاتحاد السوفيتى . وهـــذه الصورة الأخيرة — فى رأيى — هى الجمعيات التعاونية الصحفية .

وفى استطاعة هذه الجمعيات أن تحصل على الآلات والأجهزة والورق والمداد والدور التى تحتاج إليها الصحف فى الإصدار وأن تتولى بنفسها توزيع الصحف والمجلات والاتصال بالهيئات المختلفة فى سبيل الحصول على الإعلانات التى تزيد بطبيعة الحال فى إيرادات هذه الجمعيات التعاونيه .

وإذا حدث أن تعرضت إحدى هذه الجمعيات للإفلاس فهنا يصبح على الحكومة أن تقوم بسد العجز المالى ضماناً لسير الصحافة فى طريقها ، وتمكيناً للصحفيين من المضى فى تأدية رسالتهم على الوجه الأكمل .

* * *

(وبعد) فما الهدف من وراء هذه الافكار أو الحلول المختلفة لمشكلة رأس المال وسيطرته على الصحف ؟

إن الذى لاشك فيه أن الهدف الأول من وراء ذلك هو تمكين الكتل الشعبية جميعها من التعبير عن آرائها والإفصاح عن رغباتها . أما الهدف الثانى فهو الأخذ بيد الصحافة الحديثة لكى تؤمن برسالتها من جديد ؛ فتعدل عن خطط الإثارة وتملق القراء وإشباع الغرائز الخبيثة إلى خطط التوجيه السليم واحترام الرأى وتبادل الأفكار وتنوير الأذهان ودراسة الموضوعات العامة والمشكلات الرئيسية والرجوع بالصحافة إلى الطور الذى كانت فيه صحافة (واعية) بالمعنى الصحيح (عالمة) بالمعنى الصحيح .

وبهذه الطريقة تدخل الصحافة الحديثة بالفعل فى طور جديد من أطوارها هو :

التطور العلمى

ليس ذلك فقط فى الدول الديمقراطية والدول الاشتراكية ولكن فى جميع الدول الصغيرة ، والدول الآخذة بأسباب النهضة — ومنها الجمهورية العربية المتحدة . ولكن ماالمقصود بالطور العلمى للصحافة الحديثة ؟ إنه الطور الذى ستتعرض فيه المدلولات الصحفية المعروفة للتغيير — أو بعبارة أخرى — ستتحول فيه الصحافة من صحافة خبر للخبر إلى صحافة رأى للرأى . وهذا ماكان عليه السلف الصالح من الصحفيين فى الجمهورية العربية المتحدة من جهة وأكثر الدول الأوروبية والامريكية من جهة ثانية .

نعم ـ سيتغير معنى (السبق الصحفى) على وجه التمثيل فيصبح معناه الجرى وراء الأفكار البنّاءة والاتجاهات السليمة والآراء الناضجة . وبهذا وأمثاله تختفى المفاهيم القديمة لهذه الألفاظ البراقة وتحل محلها مفاهيم جديدة تتفق ورسالة الصحافة فى عهدها الجديد ـ عهد الأخذ بيد (رجل الشارع) حتى يصبح مواطناً صالحاً يعرف معنى الديمقراطية فى البلد الديمقراطى والاشتراكية فى البلد الاشتراكى ، معنى الديمقراطية الاشتراكية التعاونية فى بلد كالجمهورية العربية المتحدة التى نحيا فى ظلها الآن .

وهذا مايدعونا إلى أن نخص التنظيم الجديد للصحافة فى جمهوريتنا العربية المتحدة ببحث مستقل فى الفصل الآتى :

الفصل الثاني والعشرون

تنظيم الصحافة فى الجمهورية العربية المتحدة

فى الرابع والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٠ أصدرت حكومة الجمهورية العربية المتحدة قراراً بتنظيم الصحافة آلت به ملكية المؤسسات الصحفية إلى الاتحاد القومى . فأصبح هــذا الاتحاد مالكا للمؤسسات الصحفية الآتية :

أولا : دار التحرير (وبها صحف الجمهورية والمساء ومجلة الإذاعة وكتب للجميع وكتاب الشعب . وذلك فضلا عن صحف الجازيت والبورص والبروجرية وجورنال السكندرى) .

ثانياً : دار الأهرام (وبها صحيفة الأهرام اليومية وصحيفة الأهرام الاقتصادية) .

ثالثاً : دار أخبار اليوم (وبها صحف الأخبار وأخبار اليوم ومجلات الجيل وآخر ساعة والمختار) .

رابعاً : دار الهلال (وبها مجلات المصور والكواكب وحواء والسندباد وسمير والهلال الشهرى) .

خامساً : دار روزاليوسف (وبهـا صحف روزاليوسف ومجلة صباح الخير والكتاب الذهبى)(١) .

---

(١) مواد القرار الجمهورى الخاص بتنظيم الصحافة هى كما يلى :

مادة ١ — لا يجوز إصدار الصحف إلا بترخيص من الاتحاد القومى ويقصد بالصحف فى تطبيق أحكام هـذا القانون الجرائد والمجلات وسائر المطبوعات التى تصدر باسم واحد بصفة دورية ==

ويستثنى من ذلك المجلات والنشرات التى تصدرها الهيئات العامة والجمعيات والهيئات العلمية والنقابات . وعلى أصحاب الصحف التى تصدر وقت العمل بهذا القانون أن يحصلوا على ترخيص من الاتحاد القومى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ — لا يجوز العمل فى الصحافة إلا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القومى . وعلى كل من يعمل بالصحافة وقت صدور هذا القانون الحصول على هذا الترخيص خلال أربعين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ — تؤول للاتحاد القومى ملكية الصحف الآتية وجميع ملحقاتها الخ .

مادة ٤ — تتولى تقدير التعويض المستحق لأصحاب الصحف لجنة تشكل برئاسة مستشار محكمة الاستئناف من عضوين يختار أحدهما مالك الصحيفة ويختار الاتحاد القومى العضو الآخر . ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من رئيس الجمهورية . وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات ، وبعد سماع أقوال ذوى الشأن . تكون قراراتها نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .

مادة ٥ — يؤدى التعويض المشار إليه فى المادة السابقة سندات على الدولة بفائدة قدرها ٣٪ تستهلك خلال عشرين سنة ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين مواعيد وشروط تداولها .

مادة ٦ — يشكل الاتحاد القومى مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التى يملكها . ويعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسؤولية إدارة صحف المؤسسة .

مادة ٧ — يعين لكل مجلس إدارة رئيس وعضو منتدب أو أكثر . ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومى مباشرة جميع التصرفات القانونية .

مادة ٨ — لا يجوز للشخص أو الهيئة التى كانت تدير الصحيفة أن تباشر أى عمل فيها . كما لا يجوز لأى موظف أن يقوم بأى عمل من الأعمال الداخلة فى اختصاص مجلس الإدارة أو العضو المنتدب إلا بتفويض منه .

مادة ٩ — يجب على كل شخص طبيعي أو اعتبارى يكون مديراً أو مشرفاً أو مودعاً لديه أو حائزاً لأموال أيا كانت مملوكة للصحيفة أو المؤسسات المتصلة بها أو يكون دائناً أو مديناً لها أن يقدم للعضو المنتدب بياناً بذلك مشفوعاً بالمستندات فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٠ — يعتبر باطلا كل تصرف أو إجراء يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ١١ — كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٢ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٣ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى إقليمي الجمهورية من تاريخ نشره .

هذا — وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية الملحقة بالقرار الجمهورى مايلى :

« إن ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى والسياسى أمر لامناص منه فى مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعاً ديمقراطياً اشتراكياً تعاونياً . بل إن ذلك الوضع يصبح نتيجة منطقية لقيام اتحـاد قومى يوجه العمل الوطنى الإيجابى إلى بناء مجتمع على أساس من سيادة الشعب وتحمله بنفسه مسؤوليةالعمل لإقامة هذا البناء . وإذا كان منع سيطرة رأس المال الخاص على الحكم من الأهداف الرئيسية الستة للثورة باعتباره أحد الطرق القويمة إلى إقامة ديمقراطية حقة فإن هذا يستتبعه بالتالى ألا تكون لرأس المـال سيطرة على وسائل التوجيه ؛ لأن قوة هذه الوسائل وفاعليتها مما لا ينكره أحد . ووجود أية سيطرة لاتستهدف مصالح الشعب على هذهالقوة تستطيع أن تجنح بها إلى انحرافات قد يكون لها أثرها الخطير علىسلامة بناء المجتمع. كما أن مجرد وجود هذه السيطرة يشكل تناقضاً كبيراً مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه .

ثم قالت المذكرة إنه ليس هناك من يجادل فى أن ملكية الشعب لأداة التوجيه الأساسية نعنى الصحافة هى العاصم الوحيد من هذه الانحرافات كما أنها الضمان الثابت لحرية الصحافة الحقيقية بمضمونها الأصيل ؛ وهو حق الشعب فى أن يتابع ماجريات الحوادث والأخبار ، وحقه فى إبداء رأيه فيها وتوجيهها بما يتفق وإرادته .

وعلى هذا النحو يتحقق للصحافة وضعها فى المجتمع الجديد باعتبارها جزءاً من التنظيم الشعبى الذى لايخضع للجهاز الإدارى . ولكن يخضع للاتحاد القومى الذى هو سلطة توجيه ومشاركة فعالة فى بناء المجتمع شأنها فى ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحادالقومى ولمجلس الأمة .

ولقد كانت هذه هى المعانى التى استوحى منها القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ نصوصه ، والتى بها نتأكد للشعب ملكيته لوسيلة التوجيه الكبرى ، والتى بها أيضاً تنتفى سيطرة رأس المال على هذه الأداة الفعالة .

وترتيباً على هذا كان من المحتم على المشرع أن يتعرض بالتنظيم لملكية الصحف ، كما يتعرض أيضاً لما ينبغى أن يتوفر لكل من يتصدى لهذه الخدمة العامة الجليلة الشأن تمكيناً لرسالتها من أن تؤدى على خير نحو تتحقق به أهداف المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى » .

* * *

تلك هى المذكرة التفسيرية لقرار التنظيم الذى نحن بصدده الآن . وهى مذكرة تنهض دليلا واضحاً على أهمية السببين اللذين من أجلهما تأزم الضمير الصحفى لا فى الجمهورية العربية وحدها ، ولكن فى بقية الدول المتحضرة كلها . وهذان السببان هما السبب الخلقى من جانب والسبب الاقتصادى من جانب آخر .

فأما السبب الخلقى فقد دلت عليه هذه العبارة : « وترتيبا على هذا كان من المحتم على المشرع أن يتعرض بالتنظيم لملكية الصحف . كما يتعرض أيضاً لما ينبغى أن يتوفر لكل من يتصدى لهذه الخدمة العامة الجليلة الشأن تمكيناً لرسالتها من أن تؤدى على خير نحو تتحقق به أهداف المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى » .

وأما السبب الاقتصادى فتدل عليه هذه العبارة

« وإذا كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الأهداف الرئيسية الستة للثورة باعتباره أحد الطرق القيمة إلى إقامة ديمقراطية حقة فإن هذا يستتبعه بالتالى ألا يكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه ؛ لأن

قوة هذه الوسائل وفاعليتها مما لا ينكره أحد. ووجود أية سيطرة لا تستهدف مصالح الشعب على هذه القوة تستطيع أن تجنح بها إلى انحرافات قد يكون لها أثرها الخطير على سلامة المجتمع. كما أن مجرد وجود هذه السيطرة يشكل تناقضاً كبيراً مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه».

غير أن قرار التنظيم أثار طائفـــة كبيرة من الأسئلة يراد الإجابة عليهـا.

ومن أولها هذا السؤال :

ما الفرق بين التنظيم والتأميم ؟

الواقع أنه بين التنظيم Organization والتأميم Nationalization فروقاً من هذه النواحي :

أولها : إن التأميم نظام تؤول به ملكية الصحف إلى الحكومة، وتصبح به الصحافة مرفقاً من المرافق العامة كالتعليم والمواصلات يخضع لهيمنة الدولة خضوعاً يقصد به صالح الشعب. وفي هذه الحالة تحصل الخزانة العامة على إيرادات الصحافة، وتتحمل في الوقت نفسه خسائرها. أما التنظيم الذي صدر به القرار الجمهوري الذي نحن بصدده الآن فنوع آخر من الأنظمة الصحفية آلت به ملكية الصحف — لا إلى الحكومة — ولكن إلى الاتحاد القومي وليس الاتحاد القومي جزءاً من الجهاز الإداري للدولة. وإنما هو قاعدة شعبية كبيرة — أو قل — سلطة توجيه ومشاركة فعّالة في بناء المجتمع. شأنها في ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية التي نصت عليها المذكرة التفسيرية كالمؤتمر العام للإتحاد القومي أو كمجلس الأمة.

ثانيها : إن إيراد الصحافة بمقتضى قرار التنظيم لا يصير إلى الحكومة

— كما سبق أن ذكرنا ذلك — ولكنها تنقسم قسمين : أحدهما يخصص لموظفى المؤسسة الصحفية وعمالها وجميع المشتركين فيها . والثانى لمشروعات التجديد والتحسين والتنمية .

ثالثها : أى ثالث هـــذه الفروق بين التأميم والتنظيم فرق تأتى من ناحية الإدارة أو الهيمنة على شؤون الصحيفة . فنى التأميم لا يوجد ما ينص على طريقة الإدارة أو الإشراف على الصحف . وفى التنظيم ينص القرار فى المادة السادسة من مواده على أن يشكل الاتحاد القومى مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التى يملكها ، ويعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسئولية إدارة صحف هذه المؤسسة . كما تنص المادة السابعة من مواد القرار على أن يعين لكل مجلس إدارة رئيس وعضو منتدب أو أكثر . ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومى مباشرة جميع التصرفات القانونية .

* * *

ومسألة ثانية أثيرت حول قرار التنظيم هى :

الحاجة إلى دستور صحفى خاص بهذا التنظيم الجديد :

شعر رجال الصحف على اختلافهم أنهم بحاجة ماسة فى ضوء النظام الجديد إلى دستور خاص له إطار عام . وهذا الإطار العام هو « المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى » .

وفى الرابع والعشرين من شهر يونية سنة ١٩٦٠ نشرت الصحف مشروعاً لهذا

الدستور أو عهد الشرف الصحفى الذى يرتبط به الصحفيون وغيرهم من المشتغلين فى وسائل الإعلام وأما نحن فقد سبق لنا أن ناقشنا هذا الميثاق فى فصل من الفصول المتصلة بمشكلة (آداب المهنة) .

وفوق هذا وذاك فسنقدم إلى رجال الصحف بعض الآراء والمقترحات التى ربما كانت نافعة فى هذا الباب ، وذلك فى فصل قادم من فصول هذا البحث بعنوان « مجلس أعلى للصحافة » .

* * *

ومسألة ثالثة أثيرت كذلك حول قرار التنظيم ؛ هى مسألة :

ملكية الصحف

والحق أن ملكية الصحف قد سارت فى الدول المتحضرة على نظريات متباينة .

(فهناك ملكية الفرد) وقد فرغ الباحثون — كما رأيت — من أنه ليس من المصلحة فى شىء أن ينفرد شخص بملكية صحيفة أو عدد من الصحف وذلك بعد أن أصبحت الصحافة صناعة ضخمة تعتمد على الإنتاج بالجملة . وتجارة ضخمة ومربحة إلى حد التخمة . كما أصبحت الصحافة وأصبح مالك الصحيفة بوصفه رجلا من كبار أصحاب رءوس الأموال يتحالف أحياناً مع غيره من كبار الممولين ورجال الاحتكار . وطبيعى أنه تنتهى هذه الاعتبارات الثلاثة مجتمعة إلى سيطرة رءوس الأموال على الحكم ما فى ذلك شك . ومن الحقائق الثابتة فى تاريخ الصحافة الأمريكية أن (هيرست) هو المسؤول إلى حد كبير عن التحريض على الحرب الأمريكية الإسبانية .

أثر عن هيرست هذا أنه قال لأحد الصحفيين الذين بعث بهم إلى الحرب

You provide the picture I provide the war « زودنى أنت بالصور أزود لك العالم بالحرب » . وذلك عندما كتب له هذا الصحفى يقول : إننى أرى أن وجهات النظر أصبح من الممكن جداً أن تتقارب بين الطرفين المتحاربين » .

(وهناك ملكية الشركات) . وقد فرغ الباحثون كذلك من أن هـذه الملكية تحول دون قيام الصحف بواجباتها القومية والإنسانية . إذالصحيفة فى يد الشركة المساهمة ليست أكثر من سلعة من السلع التى تخضع لعوامل السوق ، وتجـــرى وراء المستهلك ، وتبذل كل ما فى وسعها لإرضائه لا لتبصيره بمواقع الخير والمصلحة ، وباختصار شديد لا مفر لهذه الشركات الصحفية من مراعاة أمر واحد فقط ؛ هو ارتفـاع أسهمها فى سوق الأوراق المالية .

(وهناك ملكية الأحزاب) وقد انتهى الباحثون أيضاً إلى أن الصحف التى تملكها الأحزاب — وإن كانت تمثل وجهات النظر المختلفة على أساس أن هــذه الأحزاب تمثل قطاعات مختلفة ، إلا أن الخطر على ملكية الأحزاب يأتى من أن الحزب الغالب أو الحاكم فى استطاعته أنه يلجأ إلى الديكتاتورية البرلمانية ، وإلى تكميم الأفواه ، وإلى تقييد الصحافة بجميع الطرق المعروفة . وقـد حدث ذلك بالفعل فى كل من تركيا والأرجنتين (على عهد بيرون) ، وفى غيرهما من الدول التى تأتينا الصحف بأخبارها من يوم لآخر .

(وهناك ملكية الجمعيات التعاونية) التى تقوم بها المنظمات الشعبية المختلفة ويترك لهذه الجمعيات أمر القيام بإعداد الأجهزة والآلات اللازمة

للصحف على اختلافها . كما يترك لها كذلك القيام بإنشاء مؤسسات للتوزيع والإعلان ووكالات للأنباء ونحو ذلك . وما على الصحيفة بعد كل هذا إلا أن تقوم بمهمة التحرير والإخراج .

والحكومة مسؤولة فى هذه الحالة عن تمويل هذه الجمعيات التعاونية ، والحكومة صاحبة الحق فى هذه الحالة أيضاً أن تستولى على جميع الأرباح التى تأتى من التوزيع والإعلان بعد أن يستوفى المحررون والعمال أجورهم التى يستحقونها كل بحسب العمل الذى قام به .

ولا شك أن الملكية هنا — أى فى حالة الجمعيات التعاونية — ملكية مجازية وليست حقيقية . والمقصود بها تيسير العمل الصحفى فى ذاته ، وتخليصه من سيطرة رأس المال بطريقة لا غبار عليها فى الحقيقة .

(وهناك ملكية الاتحاد القومى) . وهى الملكية التى أخذت بها الجمهورية العربية . ونص عليها القرار الجمهورى الذى تناقشه الآن . وهى ملكية معنوية كما هو الشأن فى الجمعيات التعاونية . غير أن الأرباح فى هـــذه الملكية الصحفية التى أخذت بها الجمهورية العربية مناصفة بين جزء من الشعب هو العمال والمحررون من جهة وأعمال التوسع والتجديد من جهة ثانية . وبهذه الميزة الأخيرة ينفرد التنظيم الذى نحن بصـــدده الآن من جميع التنظيمات التى سبقت الإشارة إليها .

ومسألة رابعة أثيرت كذلك حول قرار التنظيم هى :

كيف يسمح الاتحاد القومى لصحيفة من الصحف أن تعبر عن وجهة نظر تبدو أنها مخالفة له ؟

إن نظرة عاجلة إلى قرار التنظيم من هذه الناحية تدلنا على شيئين :

(أولها) أن الشارع قد راعى هذه المشكلة وأولاها جانباً من أهمية

فأوحت أن تكون الأرباح — كما قلت — مناصفة بين المحررين والعمال من ناحية وعمليات التوسع والتجديد من ناحية ثانية .

(ثانيهما) أنه نص بطريقة لا تحتمل الشك على (حرية الصحافة) . ولا قيام لهذه الحرية إلا على أساس التنافس فى حدود الإطار العام الذى ارتضاه الشعب لنفسه. وهذا الإطار هو « المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى » .

والنتيجة التى نريد أن نصل إليها هى أن الاتحاد القومى لا سلطة له مطلقاً إلا على هذا الإطار العام فقط . وللصحف مطلق الحرية بعد هذا فى التسابق على خدمة الشعب بطرق مختلفة تتفق كل طريقة منها وشخصية الصحيفة التى تميزها عن الصحف الأخرى .

وعلى هذا النحو تقضى الصحافة على « عنصر الرتابة » monotony . وهو العنصر الذى تخشى منه على نفسها لأنه يؤدى إلى خسارة مالية فادحة .

وثم مسألة خامسة أثيرت حول قرار التنظيم وهى :

مسألة التنافس بين الصحف :

كثيرون من الصحفيين يرون أن الصحف فى ظل التنظيم الجديد ستفقد عنصر المنافسة . والمنافسة ضرورية للصحافة فى الواقع . وهى مجلبة للربح الوفير الذى يمكن الصحيفة من التوسع المنشود . ومنذ وجدت الصحافة فى الحقيقة وجد معها هذا العيب الخطير فى كيانها الذاتى وهذا العيب هو كونها سلعة من السلع بل ومن أكثر هذه السلع تعرضاً للبوار فى الواقع . وهذا العيب أو الضعف الذى منيت به الصحافة منذ ظهورها هو السبب الحقيقى فى انحرافها . فالخوف من الخسارة هو الشبح الذى يهدد الصحيفة بالزوال والقراء الذين تلهث وراءهم الصحيفة أكثرهم جاهل وأقلهم على حظ مامن المعرفة ومن الصعب على الصحيفة كذلك أن ترضى أذواق الجماهير ومشكلة

الجماهير هى فى ذاتها مشكلة المشكلات فى صحافة الوقت الحاضر .

ثم إن الوظيفة الأولى للصحف هى بيع الأخبار كما نعرف . والخبر فى نظر الصحافة العالمية هو كل ما يهم القارىء من ناحية ويعود على الصحيفة بأكبر ربح ممكن من ناحية ثانية . وضحايا الإنسانية من جراء هذه النظرية فى تعريف الخبر أكثر من أن تحصى . حتى إن أحد المجرمين فى أمريكا كان ضحاياه جميعاً من النساء . وكانت (مانشيتات) الجرائد اليومية فى صفحاتها الأولى تحمل دائماً هذا العنوان .

« إحذرى أن تكونى الضحية القادمة » . ونظرة واحدة إلى أرقام التوزيع يوم نشر هذه الجرائم يحمل فى طياته هذه الحقيقة المؤسفة ، وهى أن الصحافة العالمية فى العصر الحاضر (صحافة خبر) ، وأنه سيكون من الصعب جداً على القادة فى هـــذا العالم أن يعودوا بها إلى حيث كانت (صحافة رأى) .

كل هذا صحيح ولا مرية فيه ولكن ليس معناه مطلقاً أن يقل التنافس بين الصحف مع وجود هذه العناصر السابقة ، أو تظل أخبار الجريمة والجنس هى الدافع الوحيد للقارىء لكى يسعى وراء الصحيفة . ويعانى القراء فى العالم كله من هذا الداء الخبيث إلى الأبد . وهو داء الإثارة .

إن على الصحافة الواعية فى ظل التنظيمات الحديثة أن تعدل عن هذا الطريق الذى هو أشبه بالسم المذاب فى العسل . وعلى القراء أن يفهموا كذلك أن الصحف كثيراً ما تلجأ إلى الإثارة . أى إلى أخبار الجنس والجريمة . لتخفى عليهم أخباراً أهم وأجدربهم أن يعلموها ويحفظوها ويقفوا بها على حقائق الأمور فى داخل بلادهم وخارجها .

وفى صحافتنا المصرية أكثر من دليل على هذه الحقيقة . وحسبنا هنا الإشارة إلى قضية (أشجان) المشهورة فقد أخفت أخبار هذه القضية طائفة أخرى

من الأخبار العالمية الخطيرة . وهنا يحدث الصراع دائماً بين رجال التحرير ورجال الإدارة فى الصحيفة . أما رجال التحرير فيطالبون بتقديم الأخبار الجادة على الأخبار الرخيصة . غير أنه متى ثبت أن التوزيع قد هبط بهذه الطريقة فهنا ينبرى لهم رجال الإدارة ويفرضوا عليهم الرجوع إلى الطريقة المألوفة و ى إيثار الأخبار الرخيصة على الأخبار الخطيرة — وهكذا يحدث الجذب والشد بين أعضاء الأسرة الواحدة فى الصحيفة .

من أجل ذلك فقط تدخلت حكومة الثورة فى شؤون الصحافة وصدر القرار الأخير خاصاً بتنظيم هذه المهنة الشريفة . وباختصار العبارة فتحت الحكومة بهذا القرار باب المناقشة بين الصحف فى مجال الخدمة العامة لا مجال الإثارة الضارة . والفرق عظيم جــــداً بين الحالتين . والحق أنه فى مجال الخدمة العامة ومجال الطرائف والتسلية لاجتذاب الجمهور وإشباع الغرائز الشريفة متسع للجميع .

نعم — إن تطوير الأخلاق والأذواق والشهوات عمل جد عسير . ولكن كل ذلك يهون فى سبيل الخلاص من المحنة الأخلاقية التى كنا نعانى منها وفى سبيل الخلاص من الرأسمالية التى كنا نخاف منها على المجتمع .

وهناك مسألة سادسة أثارتها كذلك بعض الصحف فقالت إحداها :

هل يعتبر التنظيم عقاباً من الحكومة للصحف على انحرافاتها الأخيرة ؟

والجواب عن ذلك أننا لا نعتقد أن التنظيم جاء لمعاقبة الصحافة والصحفيين ولكن جاء نتيجة للوعى السياسى والوعى الاقتصادى والوعى الاجتماعى فى العصر الذى نعيش فيه .

وليس من المعقول أن تقف الصحافة موقفاً شاذاً تتعزل به عن هذا المجتمع ، ولا تصبح فيه مغيرة تغيراً صادقاً عن أفكاره ورغباته .

وليس من المعقول أن ينام القراء طويلا على هذه المواد المخدرة التى كانت تقدمها الصحف من حين لآخر ، وإلا يأتى اليوم الذى يصبح فيه القراء من النقاهة الفعلية والخلقية إلى الحـــد لذى كانت الصحافة المثيرة تريده لهم .

إن (هيرست) الذى يصفه تاريخ الصحافة الأمريكية بأنه أول من أوجد الصحافة المثيرة قد تاب فى أواخر حياته عن جميع الذنوب التى جناها فى حق المجتمع والصحافة ، وأحب أن يكفر عن ذنوبه الكثيرة بأن وهب الأموال الطائلة لإقامة المعاهد الصحفية ، ورصد الجوائز الثمينة لأحسن صحيفة تثبت أنها تستغنى عن الإثارة .

ثم — هل يتفق معنى العقاب وكون الحكومة جعلت الأرباح مناصفة بين المحررين والعمال من جهة وعمليات التحسين والتجديد من جهة ثانية ؟ أظن لا — ثم أننا لسنا من السذاجة بحيث نعتقد أن المحرر والعامل فى ظل هذا النظام قد أصبح كل منهما مالكا حقيقياً للجريدة . بدليل أن حق الملكية يسقط عنه بمجرد تركه العمل فى هذه الجريدة . إلا أن المقصود من هذا التنظيم هو إيجاد دوافع قوية للمحررين والعمال لكى يبذلوا أقصى ما يستطيعون بذله فى العمل والمحررون والعمال هم العصب الرئيسى للجريدة ، ونجاح الجريدة نجاح لهم فى الحقيقة . ومن هنا تتحقق المنافسة من أجل هذه الغاية ، وتنتفى فكرة العقاب التى عبرت عنها بعض الصحف كما رأينا .

أما المنافسة فستصبح فى مدى ما تتحقق به رسالة الصحافة فى خدمة الأمة

وستمتد إلى فى ميدان التسلية وميدان الثقافة ، وإلى بناء المجتمع الذى اشتركنا جميعاً فى تحديد صورته وارتضينا له هذه الصورة .

وإذن فالعقاب لا وجود له فى الواقع لأن التنظيم لم يأمر بإغلاق صحف أو تعطيل أخرى ، ولم يبعد صحفياً نزيها عن العمل فى حقل الصحافة .

وما دمنا نتكلم عن العقاب والثواب فهنا يتبادر إلى الأذهان مسألة سابعة أثارتها كذلك بعض الصحف وهى :

من الذى يعاقب الصحيفة ؟

إذا أخطأت الصحيفة تعرضت لمحاكمة القضاء العادى . على أن تكون هناك دوائر خاصة بالصحافة فى المحاكم . ولا شك أن حق العقاب إذا كان فى يد القضاء وحده كان فى هذا ضمان لاستقلال الصحافة وضمان كذلك لعدم خضوعها للأهواء الخاصة والعامة .

ولكن الرأى فى كثير من الأمم المستنيرة يتجه الآن إلى تشكيل محاكم خاصة بالصحافة تكون مستقلة عن المحاكم المعتادة . ولهذه المحاكم قانونها الخاص بها . وسيقوم على إعداد المواد التى يتألف منها هذا القانون هيئات قانونية وأخرى صحفية . كما ستوضح ذلك فى الفصل الذى عنوانه (مجلس أعلى للصحافة) وكما سنوضحه فى الفصل الذى عنوانه (مشروع دستور دولى للصحافة) .

وهنا قد يتساءل بعضهم : لماذا نفرض العقاب ونضع كل هذا الحساب والصحف قد أصبحت بعد التنظيم جزءاً من كيان الشعب وملكا للاتحاد القومى ؟

والجواب عن ذلك أن الخطأ احتمال تنبغى مراعاته المقصود بالخطأ هنا ليس الخطأ الفردى ، وليس خطأ الجريدة فى حق الأفراد أو الجماعات ، فقد نص قانون العقوبات على مثل هذه الجرائم . ومن أهمها هنا جريمة القذف

أو السب . إنما السؤال الذى لم يزل يدور فى الأذهان هو : من الذى يحاسب الصحافة فى والواقع ؟ أن الدولة إذا أخطأت حاسبها البرلمان . والبرلمان إذا أخطأ لم ينتخبه الشعب من جديد . أما الصحيفة إذا أخطأت فعقابها فى يد الشعب وحده . وأن والعقاب يتلخص فى كلمة واحدة :

لا تشتر الصحيفة

---

(١) إحتجت فى هذا الفصل إلى جميع قصاصات الصحف المحلية التى اهتمت بموضوع التنظيم وعلقت عليه وكل بطريقتها الخاصة .

وقد تفضل الأستاذ محمد سامى السيد المحرر بدار أخبار اليوم فجمع لى هذه القصاصات مستعيناً فى ذلك بأرشيف الدار فله الشكر .

الفصل الثالث والعشرون

مجلس أعلى للصحافة

الصحافة مرفق عام من مرافق الدولة لا يقل فى خطورته عن مرافق التعليم والعلاج والتموين المواصلات ونحو ذلك . وقد نظرت الدول الحديثة إلى مرفق التعليم بوجه خاص على أنه من أخطر المرافق جميعاً : ولهذا وجدنا لهذه الدول اهتماماً خاصاً بما نسميه (المجلس الأعلى للتعليم) أو (المجلس الأعلى لرعاية الآداب والعلوم والفنون) وهكذا . وكان فى وسع هذه الدول أو الحكومات أن تكتفى بوزارات التربية والتعليم للهيمنة على هذه الشؤون ، ولكنها وجدت أن هذه الوزارات لا تكفى للقيام بهذه المهمة الكبيرة ؛ فاستعانت عليها بالمجالس التى نشير إليها .

والذى لا شك فيه أن مهنة الصحافة كانت ولم تزل إلى يومنا هذا من أخطر المهن فى المجتمعات القديمة والحديثة . وهى فى الوقت نفسه من أشرفها وأقدرها على تحقيق النفع للأمة وللحكومة فى وقت معاً .

وما دمنا نعيش فى العصر الذى يؤمن بالمذاهب الديمقراطية الاشتراكية التعاونية ، وما دامت حكومات هذا العصر تولى هذه المذاهب كل ما تستحق من أهمية فقد كان من الطبيعى أن تتجه هذه الحكومات إلى الصحافة ، تعالجها وتنظم شؤونها كما تنظم شؤون التعليم والثقافة .

وكما استعانت الحكومات ـ ومنها حكومة الجمهورية العربية المتحدة ـ بالمجالس العليا لرعاية الآداب والعلوم والفنون فإننا ندعوها إلى

تشكيل المجالس العليا لرعاية وسائل الإعلام . وباختصار نحن ندعو الحكومة إلى إنشاء ما نسميه الآن .

بالمجلس الأعلى للصحافة

ولكن ما الطريقة التي يمكن أن تتبع في إنشاء هذا المجلس ؟ وما الأهداف التي يضعها نصب عينيه ؟ وما عسى أن تكون اختصاصات هذا المجلس ؟

إننا نود الإجابة عن هذه الأسئلة مسترشدين في ذلك بالظروف التي تحيط بالجمهورية العربية أولا ، وبالجهود التي بذلتها بعض الدول الديمقراطية الغربية بعد ذلك .

تكوين المجلس :

كثيرون من الذين فكروا في هذا الموضوع — ومنهم أعضاء اللجنة الملكية البرلمانية لشؤون الصحافة البريطانية — يرون أن يكون إنشاء مثل هذا المجلس بقانون ، وذلك على غرار المجلس الطبي العام في انجلترة وغيره من المجالس المماثلة .

وأما أمر تشكيل هذا المجلس فإنه يترك بعد ذلك لرجال الصحف أنفسهم على أن يكون للاتحاد القومى في بلد كالجمهورية العربية المتحدة صلة قوية بهذا التشكيل .

وأما عدد الأعضاء فقد أشار الكثيرون من الباحثين بأن يتراوح عددهم بين العشرين والخمسة والعشرين عضواً على الأقل .

وفى حالة الموافقة — مثلا — على العدد الأخير :

١ — يمثل أصحاب الصحف ووكالات الأنباء ثمانية .

٢ — ويمثل المحررين أربعة فقط .

٣ — ويمثل الصحفيين من غير المحررين ثمانية .

٤ — والباقون وعددهم خمسة يشترط أن يكونوا من غير المشتغلين بالصحافة أو المنسوبين فعلا إلى صحيفة من الصحف . فثلاثة من هؤلاء الخمسة على الأقل يجب أن يكونوا أعضاء فى الاتحاد القومى . وواحد من الخمسة يجب أن يكون مستشاراً فى المحاكم الأهلية ، وواحد منهم يحسن أن يكون أستاذاً من أساتذة الصحافة فى الجامعة .

وأما رئيس هذا المجلس فيجب أن يكون من ذوى المكانة الاجتماعية الممتازة ويشترط ألا تكون له صلة بجهة من جهات الإدارة الحكومية . فلا يكون وزيراً ، ولا وكيل وزارة ، ولا مديراً لإقليم من الأقاليم أو محافظة من المحافظات ونحو ذلك .

وعلى المجلس أن يفرغ من اختيار الرئيس أولا . وينبغى أن يجرى انتخابه بكل عناية ونزاهة ، كما يجب أن يعين له مرتب شهرى يتناسب وعظم الأعباء التى سيقوم بهـــا ، كما ينبغى لذلك أن تعين مرتبات شهرية لبقية الأعضاء .

اختصاصات المجلس

أما اختصاصات هذا المجلس فكثيرة . وهى متروكة لأعضائه بعد الفراغ من تشكيله للمرة الأولى . ولكننا نستطيع مع ذلك أن نمد القارىء بصورة تقريبية من هذه الاختصاصات . ومنها — لا على سبيل الحصر — ولكن على سبيل المثال :

١ — وضع قانون أو دستور محلى للصحافة يتفق فى روحه مع أعظم المستويات المهنية ويحقق لهذه المهنة أسمى منزلة بين المهن الشريفة الأخرى .

٢ — الترويج للمبادىء المتفق عليها بين الصحفيين على وجه العموم . وهى مبادىء ترمى بطبيعة الحال إلى احترام المهنة وإزالة أسباب الشكوى منها ومحاولة التقريب بينها وبين مصالح المجموع . ثم هى مبادىء تتصل كذلك بعلاقة الصحفى بالصحيفة ، وكيف يكون موقف الصحفى من صاحب الجريدة فى حالة نشوب خلاف بينهما فى الرأى ونحو ذلك .

٣ — العناية التامة بالشكاوى الخاصة بالتدخل فى مشكلات الأفراد والهيئات ، بحيث يأخذ المجلس على عاتقه مهمة الرد على كل شكوى من شكاوى التشهير بسمعة الفرد أو الهيئة أو الجماعة .

وهنا يجدر بنا أن نسأل أنفسنا هل للمجلس أن يفرض عقوبة ما على الصحيفة التى اخطأت فى حق الأفراد أو الجماعات ؟

والجواب عن ذلك أن من حق المجلس أن يحيل مثل هذه القضايا إلى دوائر صحفية فى داخل المحاكم العادية . وذلك ريثما يقتنع الرأى العام بضرورة إنشاء المحاكم الخاصة بالصحافة وحدها .

٤ — تخصيص عمود فى صحيفة من الصحف الكبرى لتوجيهات هذا المجلس الأعلى يقوم بكتابته خبير من خبراء المجلس فى شؤون الصحافة . وتكون له سلطة التعقيب على التصريحات المضللة التى تنشرها بعض الجرائد فى اليوم السابق . كما تكون له سلطة التعقيب على الطرق الملتوية التى تخفى على القارىء العادى ، لأنه لا يملك القدرة على معرفة هذه الطرق .

وقد يغنى عن هذا العمود إذا تعذر القادرون على كتابته تخصيص مساحة معينة لرسائل القراء التى تدور حول هذا المعنى ، وبهذه الطريقة الأخيرة تشجع الصحف على نشر وجهات النظر المختلفة فى موضوع هام كهذا .

٥ — القيام بالبحوث الفنية الخاصة بالصحافة ، كدراسة العلاقات بين

الصحف والقراء ، وكدراسة الذوق العام والرأى العام ، وكدراسة ميول القراء ، وكدراسة الطرق المتبعة فى عرض مواد الصحيفة على اختلافها .

وفى استطاعة هذه البحوث كذلك أن تدرس تطور الصحافة المحلية فى المدى البعيد . كما تستطيع التكهن بمستقبل الفنون الصحفية ومعرفة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر فى الصحافة المحلية .

ثم فى استطاعة هذه البحوث كذلك أن تعنى بالجانب الفنى للصحافة كالطباعة والتحرير والإخراج ونحو ذلك ،

٦ — للمجلس أن يتخذ لنفسه معهداً للابحاث أو نادياً تناقش فيه كل هذه المسائل . وتجرى فيه هذه البحوث ، وتعقد فيه الندوات والمؤتمرات الدورية التى تعالج فيها جميع هذه المسائل الفنية والعلمية والاجتماعية .

٧ — على هذا المجلس أن يكتب تقريراً سنوياً عن أوجه النشاط الصحفى فى الجمهورية العربية المتحدة وأن يسجل فى هذا التقرير كل تقدم أحرزته الصحافة فى الميادين وله أن يصدر نشرات دورية فى هذه الموضوعات جميعها .

٨ — للمجلس أن يقدم الخدمات الإعلامية (نسبة إلى الإعلام) لجميع الصحف على قدم المساواة . أو بمعنى آخر عليه أن يؤلف من بين أعضائه (لجنة للعلاقات العامة) تقوم بهذه الخدمات المطلوبة . وبهذه الطريقة الأخيرة ينظم المجلس الصلة بين الصحف ورجال الإعلام بوجه عام — وذلك فى الوزارات وإدارات الشؤون العامة فى الشركات والهيئات والمؤسسات ونحوها .

٩ — يشارك المجلس مشاركة ملموسة فى الكتابة الصحفية فى المناسبات القومية الكبرى — أو التى تتناول قضايا وموضوعات دقيقة ذات طابع

عام وخطورة عظيمة . وفى هذه الحالة لا يتعرض المجلس للتفاصيل . لكن يتناول الموضوع من أفق أعلى .

١٠ — للمجلس كذلك أن يضع القواعد العامة لتحديد نظام الأجور والمرتبات والعلاوات والمعاشات التى تشمل جميع المشتغلين بالمهنة بحيث يصبح للصحفى حق فى معاش يتناسب وعمله من جهة ومدة خدمته الصحفية من جهة ثانية ، وبحيث لا يكون هذا المعاش متأثراً بانتقال الصحفى من جريدة إلى أخرى ، أو من وظيفة إعلامية إلى وظيفة ثانية وهكذا .

* * *

تلك مقترحات وجيزة نضعها على بساط البحث و نترك الأمر فيها للأعضاء الذين سيتألف منهم هذا المجلس الأعلى فى المستقبل القريب بمشيئة الله . كما نضعها كذلك أمام القادة وذوى الرأى ممن يشتركون فى تحقيق هذه الفكرة متى وافقوا عليها .

وحسبنا أننا نبهنا هنا إلى ضرورة العناية بأمر الصحافة . ونحن على يقين من أن الجمهور العربى من ناحية ، والجهاز الحكومى من ناحية ثانية سيقابلان هذا المشروع بما هو أهل له من الرعاية والجد .

الفصل الرابع والعشرون

الحاجة إلى دستور عالمى للصحافة

فى العصور التى خلت لم يدر بخلد الصحفيين أنهم ليسوا مسؤولين فقط عن الشعب الذى يصدرون له الصحف ولكنهم مسؤولون أيضاً عن شعوب العالم أجمع فيما ينشرون من هذه الصحف . فى العصور التى خلت لم يدر هذا المعنى فى أذهان الصحفيين حتى الممتازين منهم . ولكننا فى العصر الذى نعيش فيه أصبحنا نرى هذا الشعور بادياً فى أقوال القادة فى ميادين الثقافة والسياسة والصحافة ، يملأ قلوبهم ، وتنفعل به نفوسهم ، وتتشكل له عقولهم ثقة منهم بأن العالم كله اليوم فى طريقه إلى أن يكون كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى .

والذى لا شك فيه أن هذا تقدم كبير فى الوعى الصحفى ، وخطوة عظيمة نحو الرقى البشرى ، وآية كبرى على أن عقل الإنسان قابل للتكيف المستمر والنمو الذى لا يقف فيه عند حد .

ومعنى ذلك أنه لا محل لليأس عند العقلاء من الحال التى وصل إليها العالم عقب الحربين العالميتين اللتين مرتا به فى نصف قرن واحد ، هو القرن الذى نعيش فيه .

أجل — لا محل لليأس عند العقلاء من هذه الحال ما دام العالم نفسه يتقدم تقدماً مستمراً ، وما دام العقل البشرى ذاته أقل الأشياء فى هذا الوجود للتطور والتكيف .

إنما اليأس من الذين لا يريدون أن يعملوا فى رسم الصورة التى ينبغى

أن يكون عليها عالم اليوم أو الغد . وهؤلاء الذين لا يشغلون أذهانهم بهذه المسألة العالمية قوم كافرون بالعقل البشرى أولا ، وبالحضارة الإنسانية ثانياً ، وبما تستطيع الصحافة والثقافة أن تقدماه من الخدمات الإنسانية جمعاء فى نهاية الأمر .

وكما يمكن أن نتصور فى سهولة ويسر كيف تستطيع أسرة الصحافة فى البلد الواحد أن تفكر فى أمورها ، وتحدد أهدافها ، وتسعى لإيجاد الملاءمة بين هذه الأهداف وما تطمح إليه الأمة من آمال كبار ، فى مجال العلم والفن وفى مجال الصحة والرخاء المادى . فكذلك يمكن أن نتصور فى سهولة ويسر كيف تستطيع أسرة الصحافة العالمية كلها أن تقوم بهذا العمل شعوراً منها بأن الشعوب أنابتها عنها فى شرح ما تؤمن به من الآراء والمذاهب والاتجاهات ، واعتبرتها العين التى تبصر بها ، والأذن التى تسمع بها ، والقلب الذى ينبض بآمالها وآلامها فى وقت معاً .

وما دمنا قد اتفقنا على أن صحفي اليوم غير صحفي الأمس ، وما دمنا قد اتفقنا على أن المسؤوليات التى تلقى على صحفي اليوم مخالفة للمسؤوليات التى ألقيت على صحفي الأمس ، فإن وراء ذلك معنى فى غاية الخطورة ، وهو أن هذا التغيير الذى طرأ على رسالة الصحافة فى الوقت الحاضر لابد وأن يصحبه تغيير فى الوضع القانونى لرجل الصحافة .

فما هى الحقوق التى يتمتع بها مثل هذا الرجل ؟ وما هى الواجبات التى يقوم بها ؟ وما هى الحدود الذى يسبح فيها نشاطه الصحفى وهكذا ؟ من هنا ظهرت الحاجة إلى دستور داخلى للصحافة للأمة الواحدة من جهة ، ودستور عالمي للصحافة يشمل جميع الأمم من جهة ثانية .

فأما الدستور الأول فعلى اتحاد الصحفيين العام فى كل دولة أن يقوم بوضعه مراعياً فى ذلك ظروف الإقليم الذى يعيش فيه ، ودرجة التطور الحضارى التى وصل إليها .

وأما الدستور الثانى — وهو الدستور العالمى — فمن حق الهيئة المعروفة بهيئة الأمم المتحدة أن تفكر فى وضعه مستعينة فى ذلك بجهود الأفراد والشعوب التى تريد أن تقدم للهيئة مشروعات عظيمة من هذا القبيل .

* * *

غير أن هناك طائفة من الحقائق التى لو فكر فيها صحفيو اليوم ، وجعلوها موضعاً لاعتبارهم واهتمامهم ، وقدروها التقدير الذى تستحقه منهم ومن شعوبهم ، لبادروا إلى القيام بهذا التعاون الذى يهدف إليه العالم من وراء ذلك .

ومن هذه الحقائق على سبيل المثال ما يلى :

أولا : إن مسؤولية الحرب التى اكتوى بها العالم الحديث فى هذا القرن ، ومسؤولية الفقر الذى تعانى منه كثير من الشعوب التى تعيش فى هذا القرن ، ومسؤولية القلق الذى يشيع فى نفوس الناس فى وقتنا هذا ، ومسؤولية الحقد الموجود فى كثير من أمم هذا العالم . كل هذه المسؤوليات إنما تقع — كما قلنا ذلك مرارا — على عاتق الصحافة وخاصة إذا كانت هذه الصحافة خاضعة لرأس المال ، فرأس المال لا همّ له فى الواقع إلا العبث بالقيم الإنسانية من حيث هى ، والعبث بالمثل الديمقراطية من حيث هى ، دون النظر فى ذلك إلى المتاعب الكبيرة التى تعانيها الشعوب والأفراد من جراء هذا العبث !

ثانياً : إن الحروب الاستعمارية والاستعمار ذاته لا يحل مشكلة من

المشكلات الاقتصادية ، ولا يفيد كتلة من الكتل الشعبية الحقيقية فى الدول الاستعمارية . بل تزيد المشكلة تعقيداً بما تتطلبه من نفقات باهظة وتضحيات جسيمة للحصول على المستعمرات وللمحافظة عليها أو لاستردادها إلى آخر هذه الحلقة المفرغة من الحروب الإقليمية والعالمية التى لا تنتهى »[١]

ثالثاً : أن القيم الإنسانية هى الأخرى قد تعرضت لكثير من العبث . والصحافة هى المسؤولة عن أن ترد لهذه القيم الإنسانية ما كان لها من اعتبار فى الماضى .

فقد أصبح الناس — بتأثير الصحافة المغرضة — يزنون الأفراد بما يملكون من ثروة ومال ، ولا يزنونهم بما يملكون من مواهب تجعلهم أقدر من سواهم على خدمة أنفسهم وخدمة المجتمع الذى يعيشون فيه .

وقد أصبح الناس — بتأثير الصحافة المغرضة — ينظرون بعين الاعتبار إلى المهرجين ، والدجالين الناجحين فى مهنة الدجل على أنهم خليقون بالاحترام ، وأصبحوا يقدمونهم على كثيرين من العاملين فى صمت ، والقائمين بواجبهم فى أمانة ، والقابضين بأيديهم على موازين الحياة العلمية والأدبية والفنية والاقتصادية ممن لا يحسنون الإعلان عن أنفسهم أو الترويج لبضاعتهم ولا يشعرون بالحاجة إلى شىء من ذلك .

وفى مقدور الصحافة أن تعيد لهذه القيم الأخلاقية اعتبارها الأول ، وأن تسوق الناس من جديد إلى احترام العالم لعلمه ، والفاضل لفضله ، والمخلص لإخلاصه ، والمنتج لإنتاجه ، والصريح من الناس لصراحته وشهامته ، والبناء من الأفكار بدلا من الهدام منها وهكذا .

---

(١) مختار التهامى : مشروع دستور دولى للصحافة مستق من واقع المجتمع الدولى الحديث — مخطوط بجامعة القاهره

رابعاً : أن هناك حداً أدنى لمطالب الشعوب فى وقتنا هذا ينبغى أن يتفق الصحفيون عليه فيما بينهم . وأن هذا الحد الأدنى لمطالب الشعوب لا يتأتى إلا بتضافر الحكومات كلها والشعوب كلها على تحقيق الآمال التى لا يصح أن تكون موضع نزاع أو مساومات بين الأمم . ومن هذه الآمال — على وجه المثال — إعلان الأمم المتحدة حل جميع التكتلات العسكرية والاقتصادية بجميع أشكالها المختلفة . وتقديم المساعدات المالية لجميع الأمم المتخلفة دون أن تكون هذه المساعدات مشروطة بشرط يلحق أدنى ضرر باستقلال هذه الأمم أو يضعف من شخصيتها . ثم من هذه الآمال العالمية كذلك بذل أقصى الجهود للتغلب على مشكلة الفقر ، ومشكلة المرض ، ومشكلة الجهل ، وتضافر الحكومات والشعوب فى عالم اليوم على توجيه نفقات التسلح وجهة أخرى لخدمة الأغراض السابقة .

ثم من أعظم هذه الآمال العالمية كذلك الإجماع على محاربة الآراء الهدامة فى هذا العالم . ومنها الرأى القائل بالتفرقة العنصرية ، والرأى القائل بتدخل الأمم القوية فى شؤون الأمم المستضعفة ، والرأى القائل بأن الأمم المتحدة لا يمكن أن تنجح فى أداء رسالتها . ونحن نعرف أن هذه الهيئة فى الواقع ثمرة التفكير البشرى منذ سنوات عدة . وإنها تعتبر المنبر العالمى الحر الذى تستطيع الأمم كلها أن تفصح من فوقه عن إرادتها وعن كل ما تحس به من آلام وآمال . وليس شك أن فى إسكات هذا الصوت . أو فى هدم هذا المنبر رجوعاً بالبشرية القهقرى ، وأن فيه تمكيناً للقوى من الضعيف ، وأن فيه إلغاء لما يسمى بالرأى العالمى العام ، وهو الرأى الذى أصبحت الدول الكبرى فضلا عن الصغرى تحسب له اليوم ألف حساب .

* * *

هذه الحقائق وأمثالها متى تمثلتها الصحافة العالمية الراقية رأت لزاماً عليها أن تفكر فى وضع دستور عالمى يأخذ به الصحفيون أنفسهم فى أنحاء العالم المتمدن ، بحيث ويعاقب الصحفى الذى يخرج على هذا الدستور ، لأنه يعتبر خائناً لأسرة الصحافة العالمية .

على هذا النحو فكرت هيئة الأمم المتحدة حين وضعت لنفسها ميثاقاً يسمى « ميثاق حرية الإعلام » . وعلى هذا النحو فكر قسم الصحافة بجامعة القاهرة حين أشرف على رسالة من رسائل الدكتوراه — سبقت الإشارة إليها — وموضوعها « مشروع دستور دولى للصحافة مستق من تحديد مهمة الصحافة فى المجتمع الدولى الحديث » .

من أجل ذلك وجدت من الخير أن أختم كتابى هذا بفصل أنشر فيه صورة المشروع الذى أشرف عليه قسم الصحافة وهو ينظر إلى هذا العمل على أنه مشاركة من جانبه فى هذه المثالية الصحفية التى ينادى بها ، ويرى أنه لا يستحق نعمة الوجود إلا من أجلها .

وإننا لندعو أسرة الصحافة العالمية إلى المبادرة بوضع دستور من هذا الطراز يتعلمه الطلبة فى معاهد الصحافة على اختلافها ، ويحفظه المحترفون للصحافة فى مختلف صورها وأشكالها ، كما يستوعبه المشتغلون بالقانون فى كل أمة من الأمم .

* * *

وإنه ليسرني بهذه المناسبة أن أشير إلى المجهود الذى بذله قسم الصحافة بجامعة القاهرة من أجل هذه الغاية . فمنذ سنوات قليلة تقدم أحد الخريجين (١) برسالة عنوانها كالآتى :

«مشروع دستور دولى للصحافة مستق من واقع المجتمع الدولى الحديث»

ونال هذا الخريج برسالته هذه درجة الدكتوراه فى الآداب من قسم الصحافة . ونظر القسم إلى هذا المجهود العلمى على أنه مشاركة جامعية فى ميدان التشريع الدولى للصحافة على ضوء الدراسة العلمية للمجتمع الدولى الحديث .

وكم كنا نود أن نضمن اكتتاب صورة لهذا المشروع . ولكننا نحيل القارىء إلى المخطوط الخاص بهذه الرسالة فى مكتبة جامعة القاهرة . وسيرى أن هذا المشروع يتفق فى روحه والقرارات الخاصة بهيئة الأمم . ومنها القرار الخاص بإنشاء وكالة أنباء دولية تابعة للأمم المتحدة . وقد سبق لنا فى بعض كتبنا أن نادينا بهذا الرأى . ثم من هذه القرارات قرار خاص باعتماد الأموال اللازمة لمد الدول الصغيرة والشعوب التى تستكمل بعد استقلالها بالمعونة المادية والفنية اللازمة لإنشاء دور الإعلام الصحفى أو استكمالها حتى تقوم بمهامها الديمقراطية فى خدمة شعوب هذه المناطق، والتعبير عن آرائها ورغباتها ، ووصلها برباط وثيق بسائر شعوب العالم وبالأسرة الإنسانية .

---

(١) هذا الخريج هو الدكتور مختار التهامى وقد نوقشت رسالته فى فبراير سنة ١٩٥٨

خاتمة

كنت أرجو أن أتمكن قبل نهاية هذا العام الجامعي من أن أفرغ من نشر هذا الكتاب لعلمي بأن هناك اتجاهات جديدة فى الرأى العام ترمى إلى إحداث انقلاب فى عالم الصحافة العربية .

والذى لا شك فيه أن الجامعة جزء من الوطن العربى يحس بإحساسه ويفكر بوحى من ضميره . ولولا ذلك لانقطعت الصلة بين الجامعة والمجتمع .

من أجل هذا بادرت قبل صدور التنظيمات الجديدة للصحافة بدفع هذا الكتاب إلى المطبعة . وكنت آمل أن ينشر على الناس قبل صدور هذه التنظيمات وقبل اجتماع المؤتمر العام للاتحاد القومى ، ولكنى لم أستطع تحقيق ذلك لأسباب خارجة عن إرادتى .

والآن وقد خرج هذا الكتاب إلى الوجود فى الوقت الذى رأيت الجمهور فيه مشغولا بقضية الصحافة أشعر بسعادة عظيمة لا لشىء إلا لأن جامعة القاهرة استطاعت أن تثبت وجودها . وتحمى شرفها ، وتقوم بواجبها نحو الوطن العربى فى فترة من أعز فترات تاريخه وأمجدها ، هى هذه الفترة التى تقترن بالثورة على كل شىء والرغبة فى إصلاح كل شىء ، والاهتمام بوسيلة التوجيه الفكرى فى العصر الحديث وهى وسيلة الصحف ،

إننا نريد أن يعلم الناس هنا وفى جميع أجزاء العالم المتحضر إن الجامعة لا تنام عن الإصلاح ولا تدع فرصة من فرص النهوض الصحيح بالبلاد دون أن تكون فاعلة ومنفعلة مؤثرة ومتأثرة .

على أننا مع هذا وذاك لن ندّخر وسعاً فى الكتابة فى هذا الموضوع الجليل الذى هو موضوع « إيديولوچية الصحافة » كلما سنحت فرصة لذلك أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك حتى نبرهن للعالم أجمع أن جامعة القاهرة مسايرة لنهضة الشعب العربى ودارسة فى الوقت نفسه لجميع مظاهر التقدم والرقى فى الدول الكبرى .

والله أسأل أن يوفق الجمهورية العربية المتحدة فى نهضتها وأن يكتب لها النصر المبين فى جميع ميادين العلم والأدب والفن جميعاً إنه سميع مجيب .

عبد اللطيف حمزة

للمؤلف ثلاثون كتاباً فى مجال البحث الأدبى والبحث الصحفى وهذه

قائمة الكتب والأبحاث الصحفية وحدها

أولا — الكتب المنشورة : سنة

١ — أدب المقالة الصحفية فى مصر الجزء الأول ١٩٥٠
٢ — » » » » » » الثانى ١٩٥٠
٣ — » » » » » » الثالث ١٩٥١
٤ — » » » » » » الرابع ١٩٥١
٥ — » » » » » » الخامس ١٩٥٢
٦ — » » » » » » السادس ١٩٥٤
٧ — » » » » » » السابع ١٩٥٩
٨ — الصحافة والأدب فى مصر ١٩٥٥
٩ — المدخل فى فن التحرير الصحفى (الطبعة الأولى) ١٩٥٦
١٠ — مستقبل الصحافة فى مصر ١٩٥٧
١١ — الصحافة المصرية فى مائة عام ـ من سلسلة الكتب الثقافية . ١٩٦٠
١٢ — أزمة الضمير الصحفى ١٩٦٠

ثانياً — البحوث الصحفية التى نشرتها هيئات علمية :

١ — اجواء فكرية وسياسية عاش فيها الأدب الحديث والصحافة المصرية (مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة — ديسمبر ١٩٥٤)

٢ — العقدة الشركسية عند مدرسة الشيخ محمد عبده وأثرها فى صحافة هذه المدرسة (مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة مايو ١٩٥٦)

٣ – مستقبل التأهيل الصحفى فى مصر (منشورات قسم الصحافة جامعة القاهرة رقم «١» سنة ١٩٥٧)

٤ – نشر الوعى الصحفى بالمدرسة (منشورات قسم الصحـــافة جامعة القاهرة رقم «٢» سنة ١٩٥٨)

٥ – الطور الصحافى من أطوار الحركة الوطنية فى مصر (مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة – ديسمبر سنة ١٩٦٠).

وتطلب جميعها من دار الفكر العربى
١١ شارع طلعت حرب بالقاهرة

إنتهى بحمـــد الله تعالى

محتويات الكتاب

(يعتذر المؤلف عن الأخطاء المطبعية التي لا تخفى على فطنة القارىء) .

هذا الكتاب

شغلت مشكلات الصحافة الحديثة أذهان العرب والحكومات منذ منتصف القرن الماضي .

من أجل ذلك أصدر المؤلف أول إصدار كتابه هذا ، ويعرض فيه من وجهة نظره مشكلات منها مشكلة حرية الصحافة ، ومشكلة الإعلان ، ومشكلة الإثارة ، ومشكلة الاحتكار ورأس المال ، ومشكلة التعصب ، ومشكلة الآداب العامة ، ومشكلة التشهير وسمعة الأفراد .

وهو يحتوي على شرح كاشف من زاوية عالمية وعربية لهذه المشكلات الصحفية الهامة .

المطبعة الدولية الحديثة
ت ٥٢٨٤٠